



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

دور مهنة تدقيق الحسابات في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي

دراسة ميدانية في المصارف الخاصة

العاملة في سورية

رسالة مقدمة لاستكمال الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

إعداد الطالب

فراس مروان كسار

إشراف

د. عمر سيدي

## التفويض

أنا فراس مروان كسار أفوض جامعة دمشق بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات، والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: فراس مروان كسار

التاريخ: 3 / 9 / 2015

التوقيع 

## قرار لجنة المناقشة والحكم

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: دور مهنة تدقيق الحسابات في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي- دراسة ميدانية في المصارف الخاصة العاملة في سورية.

وقد أجازت بتاريخ: 3 / 9 / 2015

### أعضاء لجنة المناقشة والحكم

الاسم	الصفة	التوقيع
الأستاذ الدكتور نبيل الحلبي	رئيساً	
الأستاذ الدكتور عصام قريط	عضواً	
الدكتور عمر سيدي	عضواً مشرفاً	

## بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

"ألم ترؤا أن اللّٰه سخر لكم ما في السماوات وما في الأرض وأصبح عليكم نعمه ظاهرةً وباطنةً ومن الناس من يجادل في اللّٰه بغير علمٍ ولا هدىٍ ولا كتابٍ منيرٍ"

الآية 20 من سورة لقمان

## شكر وعرفان

أولاً لا يسعني إلا أن أحمّد الله كمال الحمد وأثني عليه تمام الثناء أما بعد، فإنني أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان للدكتور عمر سيدي المشرف على هذه الدراسة حيث أنه لم يبخل علي بتوجيهاته الكريمة التي كانت منارة اهتديت بها طيلة فترة عملي، أسأل الله عز وجل أن يجزيه عني خير الجزاء.

كما أتوجه بالشكر الكبير لأعضاء الهيئة التدريسية في قسم المحاسبة على توجيهاتهم القيّمة ونصائحهم المفيدة التي ساهمت بشكل أو بآخر في إكمال هذه الدراسة، وأخص منهم الدكتور عصام قريط والدكتور نبيل الحلبي على ما قدماه من نصائح وملاحظات قيّمة أغنت الرسالة أثناء مناقشتها من قبلهم.

وأتوجه أيضاً بالشكر لكل من ساهم في إنجاز هذه الدراسة عبر تقديم نصيحة أو رأي أو توجيه من أقارب وأصدقاء.

## اهداء

إلى من تكون تحت أقدامها الجنان.....أمي حفظها الله

إلى أوسط أبواب الجنة.....أبي حفظه الله

إلى أجنحتي في هذه الحياة.....أخوتي حفظهم الله

إلى شامي.....حفظها الله

إلى جميع أفراد عائلتي الكريمة وأقاربي.....حفظهم الله

وإلى جميع العاملين في شركة الاتحاد العربي للمقاولات من إدارة وموظفين

وإلى كل من وقف بجانبني وحفزني على الاستمرار لإنجاز هذه الدراسة

## ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور مهنة تدقيق الحسابات على اعتبارها مهنة مستقلة في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي في المصارف الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية.

تكونت عينة الدراسة من (126) مدقق داخلي في المصارف الخاصة السورية و(40) مدقق خارجي من العاملين لدى شركات ومكاتب التدقيق المعتمدة من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإعداد استبانة شملت (42) فقرة، تم تحليلها بواسطة الرزمة الإحصائية (SPSS)، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: التشريعات القانونية والمهنية لمهنة تدقيق الحسابات، والتزام مدقق الحسابات الخارجي بأداب وأخلاقيات المهنة، وإدراك مدقق الحسابات للبيئة التي يقدم خدماته فيها يسهم في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي في المصارف الخاصة العاملة في سورية.

وفي ضوء ذلك قدّم الباحث عدة توصيات أهمها: تطوير القانون رقم /28/ لعام (2001) القاضي بإحداث المصارف الخاصة العاملة في سورية، تطوير قانون تنظيم المهنة رقم /33/ الصادر عام (2009)، التوجه نحو تخصص عمل مدققي الحسابات بحيث يختص كل منهم ببيئة عمل معينة مما يؤدي إلى إدراك كامل لمدقق الحسابات عن البيئة التي سيقدم خدماته فيها.

# **The Role of the Auditing Profession in Enhancing the Quality of Accounting Disclosure**

## **A Field Study in Private Banks in Syria**

### **ABSTRACT**

This study aimed to identify the role of the auditing profession as an independent profession in enhancing the quality of accounting disclosure in the Syrian private banks.

The study sample consisted of internal (126) internal auditor in Syrian private banks, and (40) external auditor from working for companies and offices audit approved by the securities commission and markets, to achieve the objectives of the study the researcher prepared questionnaire included (42) paragraph, it has been analyzed by statistical package (SPSS), the study found multiple results the most of them: the legal and professional legislation for the auditing profession, external auditor ethics and etiquette of the audit profession commitment, and realize the auditors of the environment in which it provides its services, contribute to enhanced the quality of accounting disclosure in the Syrian private banks.

In the light of these results the researcher presented a set of recommendations, the most important are: developed Act No. 28 of 2001 on the establishment of private banks in Syria, the developed Act of the organization of the auditing profession No. 33 of 2009, orientation to specialize the work of auditors in order respect all of them working in environment, this leads to realize auditor well for the environment in which it will provide its services.



# الفهرس

الصفحة	الموضوع
أ	عنوان الرسالة
ب	التفويض
ج	قرار لجنة الحكم
د	آية قرآنية
هـ	شكر وعرافان
و	إهداء
ز	ملخص الدراسة
ح	Abstract
ط-ي-ك	الفهرس
ل-م	فهرس الجداول
ن	فهرس الأشكال والنماذج
س	جدول باختصارات المستخدمة باللغة الانكليزية
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
2	1-1 مقدمة
3	2-1 مشكلة الدراسة
4	3-1 أهمية الدراسة
5	4-1 أهداف الدراسة
6	5-1 انموذج الدراسة
6	6-1 التعريفات الإجرائية
8	7-1 فرضيات الدراسة
9	8-1 حدود الدراسة
10	9-1 محددات الدراسة
11	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
13	1-2 متطلبات تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي في بيئة المصارف السورية
13	1-1-2 ماهية جودة الإفصاح المحاسبي
13	1-1-1-2 مفهوم جودة الإفصاح المحاسبي

16	2-1-1-2 أهمية جودة الإفصاح المحاسبي في المصارف
19	3-1-1-2 أساليب وأدوات الإفصاح المحاسبي
20	2-1-2 العوامل المؤثرة في جودة الإفصاح المحاسبي
22	3-1-2 دور مهنة تدقيق الحسابات ونظم الرقابة الداخلية في المصارف
22	1-3-1-2 مفهوم نظام الرقابة الداخلية في المصارف
25	2-3-1-2 أهمية نظام الرقابة الداخلية في المصارف
27	3-3-1-2 أهداف نظام الرقابة الداخلية في المصارف
28	4-3-1-2 التدقيق الخارجي ونظم الرقابة الداخلية
30	4-1-2 القوانين الناظمة للإفصاح المحاسبي في بيئة عمل المصارف الخاصة
32	<b>2-2 الإطار العام لمهنة تدقيق الحسابات</b>
32	1-2-2 ماهية علم تدقيق الحسابات
33	2-2-2 أهمية مهنة تدقيق الحسابات
35	3-2-2 أهداف مهنة تدقيق الحسابات
36	4-2-2 التطور التاريخي لمهنة تدقيق الحسابات (في العالم وفي سورية)
40	5-2-2 خصائص مدقق الحسابات
41	6-2-2 حقوق مدقق الحسابات وواجباته
43	7-2-2 مسؤوليات مدقق الحسابات
46	8-2-2 أخلاقيات مهنة تدقيق الحسابات
48	9-2-2 العوامل المؤثرة في السلوك الأخلاقي
49	10-2-2 الشروط الواجب توافرها في المدقق لتحقيق تدقيق خارجي فعال في المصارف
52	11-2-2 استقلالية مدقق الحسابات الخارجي
55	<b>3-2 عرض الدراسات السابقة وتقييمها</b>
55	1-3-2 عرض الدراسات السابقة
62	2-3-2 تقييم الدراسات السابقة
63	2-3-2 الفائدة من الدراسات السابقة
64	<b>الفصل الثالث: منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)</b>
65	1-3 تمهيد
65	2-3 منهجية الدراسة
65	3-3 مجتمع الدراسة وعينتها

65	1-3-3 مجتمع الدراسة
66	2-3-3 عينة الدراسة
66	4-3 أسلوب جمع البيانات
67	1-4-3 صدق الأداة
68	2-4-3 الاتساق الداخلي
72	3-4-3 ثبات الأداة
73	4-4-3 اختبار توزيع البيانات
74	5-3 تطبيق الأساليب الإحصائية
74	1-5-3 عرض وتحليل النتائج
77	2-5-3 الدراسة الوصفية الاحصائية لمتغيرات محاور الدراسة
89	الفصل الرابع: الدراسة الميدانية (اختبار الفرضيات)
90	1-4 دراسة اختبار الفرضيات
99	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
100	1-5 النتائج
101	2-5 التوصيات
103	المراجع
104	المراجع باللغة العربية
107	المراجع باللغة الانكليزية
109	الملاحق
110	الملحق رقم (1): الاستبانة العلمية
114	الملحق رقم (2): قائمة بأسماء المحكمين
115	الملحق رقم (3): كتاب توزيع الاستبانة العلمية من قبل مفوضية الحكومة لدى المصارف
116	العنوان باللغة الانكليزية

## فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
67	مقياس ليكرت الخماسي	1
68	معامل الارتباط بين كل فقرة من المحور الأول / التشريعات القانونية والمهنية لمهنة تدقيق الحسابات/ مع الدرجة الكلية للمحور	2
69	معامل الارتباط بين كل فقرة من المحور الثاني / أخلاقيات وآداب المهنة/ مع الدرجة الكلية للمحور	3
70	معامل الارتباط بين كل فقرة من المحور الثالث / بيئة عمل المصارف/ مع الدرجة الكلية للمحور	4
71	معامل الارتباط بين كل فقرة من المحور الرابع / جودة الإفصاح المحاسبي/ مع الدرجة الكلية للمحور	5
71	معامل الارتباط بين كل محور مع الدرجة الكلية للاستبانة	6
72	قيمة معامل الثبات (الاتساق الداخلي) لكل محور من محاور الدراسة	7
73	اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات	8
75	توزع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	9
75	توزع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي	10
76	توزع عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي	11
76	توزع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	12
77	المتوسطات الحسابية ومقاييس آراء المبحوثين عن التشريعات القانونية والمهنية لمهنة تدقيق الحسابات	13
78	مقارنة آراء المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين للمتغير التشريعات القانونية والمهنية لمهنة تدقيق الحسابات	14
79	المتوسطات الحسابية ومقاييس آراء المبحوثين عن المتغير أخلاقيات وآداب المهنة	15
82	مقارنة بين آراء عينة العاملين بالمصارف والمدققين الخارجيين لمتغيرات المحور الثاني	16
84	المتوسطات الحسابية ومقاييس آراء المبحوثين عن المتغير بيئة عمل المصارف	17
85	مقارنة بين آراء المدققين الداخليين والمدققين المحاسبين الخارجي حول متغيرات المحور الثالث	18
86	المتوسطات الحسابية ومقاييس آراء المبحوثين عن المتغير جودة الإفصاح المحاسبي	19
88	مقارنة بين آراء المدققين الداخليين والمدققين المحاسبين الخارجي حول متغيرات المحور الرابع	20
90	العلاقة بين التشريعات القانونية والمهنية لمهنة تدقيق الحسابات وجودة الإفصاح المحاسبي	21
91	العلاقة بين آداب وأخلاقيات المهنة وجودة الإفصاح المحاسبي	22
92	العلاقة بين بيئة عمل المصارف المهنة وجودة الإفصاح المحاسبي	23
92	العلاقة بين مهنة تدقيق الحسابات وجودة الإفصاح المحاسبي	24
93	اختلافات الفروق بين آراء عيني الدراسة فيما يتعلق بمحاور الدراسة المستقلة ودورها في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي	25

95	اتجاه الفرق بين آراء عينتي الدراسة حول التشريعات القانونية والمهنية لمهنة	26
96	الفرق بين آراء عينتي الدراسة تبعا للمؤهل العلمي	27
97	الفرق بين آراء عينتي الدراسة تبعا للتخصص العلمي	28
98	الفرق بين آراء عينتي الدراسة تبعا لسنوات الخبرة	29

## فهرس الأشكال والنماذج

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
6	انموذج الدراسة	1
79	مقارنة اراء العاملين والمدققين وفق المحور الأول	2
83	مقارنة الفروق بين العينتين وفق المحور الثاني	3
86	مقارنة الفروق بين العينتين وفق المحور الثالث	4
88	مقارنة الفروق بين العينتين وفق المحور الرابع	5

جدول بالاختصارات المستخدمة باللغة الإنكليزية

المعنى	الاختصار
American Association of Accountants	<b>A.A.A</b>
American Institute of Certified Public Accountants	<b>AICPA</b>
General Accepted Auditing Standards	<b>GAAS</b>
International Auditing and Assurance Standards Board	<b>IAASB</b>
International Accounting Standards Committee	<b>IASC</b>
Institute of Internal Auditor	<b>IIA</b>
International Federation of Accountants	<b>IFAC</b>

# الفصل الأول

## الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة

2-1 مشكلة الدراسة

3-1 أهمية الدراسة

4-1 أهداف الدراسة

5-1 انموذج الدراسة

6-1 التعريفات الإجرائية

7-1 فرضيات الدراسة

8-1 حدود الدراسة

9-1 محددات الدراسة



## 1-1 مقدمة

تتميز بيئة الاعمال المعاصرة بحدوث العديد من الأزمات التي تتعرض لها المنظمات ولعل من أبرزها انهيار شركة Enron، وشركة WorldCom، التي تبعها انهيار أعظم شركات التدقيق في العالم "ارثر اندرسون Arthur Andersen" لثبوت مساهمتها في التسبب في انهيارات تلك الشركات العالمية، هذه الانهيارات التي تبعها طرح العديد من التساؤلات حول دور مهنة المحاسبة والتدقيق في تلك الأزمات، وكان من نتائجها ارتفاع مخاطر الأعمال للمدقق، من خلال ارتفاع المخاطر المحتملة للتقاضي، والجزاءات التي تفرضها الهيئات الخاصة والعامة في ضوء التشريعات الجديدة، والتطبيق الصارم للقواعد الموجودة، وتعد طبيعة الأعمال التي تخضع للتدقيق، وتنوع الخدمات التي يقدمها مدقق الحسابات، ونتيجة لتلك الانهيارات الضخمة، وتراجع دور مهنة تدقيق الحسابات في تخفيض المخاطر الناتجة عن إصدار بيانات مالية غير دقيقة من وجهة نظر المستفيدين من هذه البيانات، فقد ظهرت الحاجة إلى تدعيم ثقة المجتمع بمهنة تدقيق الحسابات من جديد.<sup>1</sup>

كما فرضت متغيرات بيئة الأعمال المعاصرة التي أحدثت فجوة في جودة عملية التدقيق الأمر الذي دفع المنظمات المهنية بتشكيل لجان وإصدار تقارير لتحديد أسبابها وعوامل تقليل آثارها، وقد تضمن التقرير الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين International Federation of Accountant (IFAC) حول إعادة الثقة بالتقرير المالي، توصيات بضرورة بناء فاعلية التدقيق، من خلال إعطاء الاهتمام الرئيسي إلى عمليات الرقابة على جودتها.<sup>2</sup>

ونتيجة لذلك أصبح من المحتم على مدقق الحسابات الخارجي عند ممارسة عملية التدقيق أن يلتزم إضافةً إلى المعايير الدولية التي تحكم عمله أيضاً، أن يلتزم بأخلاقيات وآداب مهنة تدقيق

---

<sup>1</sup> المطيري، عبد الرحمن، (2012)، "قواعد وآداب مهنة التدقيق وأثرها على جود عملية التدقيق في الشركات الصناعية الكويتية"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، ص2.

<sup>2</sup> IFAC Education Committee, (2003), IES3: Professional Skills. ([www.ifac.org/store/category.tml?category=Education/](http://www.ifac.org/store/category.tml?category=Education/)،October 2003).

الحسابات، حيث أن جوانب السلوك الأخلاقي وضرورة العمل بأخلاقيات الأعمال أصبحت موضوعاً  
حيوياً مهماً تواجهه منظمات الأعمال في الدول المتقدمة والنامية.<sup>1</sup>

وعليه يعتقد الباحث أن جودة الإفصاح المحاسبي تعتمد في توفرها على عدة مكونات يجب  
أن تتكامل مع بعضها البعض (تشريعات قانونية ومهنية- أخلاقيات وآداب المهنة- إدراك وفهم لبيئة  
عمل المصارف الخاصة) وهذه العوامل سيحاول الباحث دراستها وتحليلها بغية التوصل إلى نتائج  
تكتمل بها الدراسة.

## 2-1 مشكلة الدراسة

على الرغم من الإصدارات المتلاحقة لمعايير التدقيق الدولية الصادرة عن مجلس معايير  
التدقيق والتأكيد الدولي International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB)  
والتي تهدف إلى تطوير مهنة تدقيق الحسابات بحيث تصبح قادرة على تلبية الاحتياجات  
المتنوعة للمستفيدين من عمل مدقق الحسابات الخارجي، وتوفير الحماية لهم من الغش والتدليس  
الذي قد تمارسه الإدارات، والعمل على تعزيز من جودة مخرجات العمل المحاسبي للمنشآت، إلا أنه  
يبقى هنالك تساؤل رئيسي وهو هل وصلت مهنة تدقيق الحسابات إلى النقطة التي يمكن معها تعزيز  
من جودة الإفصاح المحاسبي؟

وعليه يمكن تحديد حجم مشكلة الدراسة وأبعادها وتحقيق الغرض منها من خلال الإجابة  
على التساؤلات التالية:

1- هل تسهم التشريعات القانونية والمهنية لمهنة تدقيق الحسابات في تعزيز جودة الإفصاح  
المحاسبي في البيانات المالية للمصارف الخاصة العاملة في سورية؟

---

<sup>1</sup>Daft ،Richard L., (2003), Management, South-Western & College Publishing Co., Canada, P326.

2- هل تسهم أخلاقيات وآداب مهنة تدقيق الحسابات في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي في

البيانات المالية للمصارف الخاصة العاملة في سورية؟

3- هل يسهم إدراك مدقق الحسابات لبيئة عمل المصارف الخاصة في تعزيز جودة الإفصاح

المحاسبي في البيانات المالية للمصارف الخاصة العاملة في سورية؟

4- هل يوجد فروق بين آراء عينتي الدراسة حول دور مهنة تدقيق الحسابات في تعزيز جودة

الإفصاح المحاسبي تعزى للتشريعات القانونية والمهنية لمهنة تدقيق الحسابات والتزام مدقق

الحسابات الخارجي بأخلاقيات وآداب المهنة وإدراك المدقق لبيئة عمل المصارف الخاصة

العاملة في سورية؟

5- هل يوجد فروق بين آراء عينتي الدراسة حول دور مهنة تدقيق الحسابات في تعزيز جودة

الإفصاح المحاسبي تعزى للعوامل الديموغرافية (المؤهل العلمي - التخصص العلمي - سنوات

الخبرة)؟

### 1-3 أهمية الدراسة

تعتبر عملية الإفصاح المحاسبي مهمة بالنسبة لمستخدمي البيانات المالية المتمثلين في

الإداريين، المستثمرون الحاليين والمحتملين، الموظفون، الموردين، الدائنين، الحكومة ومنظمات

الأعمال، حيث يجب أن ينتج عنه معلومات محاسبية ملائمة وصادقة وموثوقاً بها، تساعد مختلف

المستخدمين على اتخاذ قرارات مناسبة، وعلى الرغم من تعدد القوانين والمعايير الناظمة للإفصاح

والتي تهدف للرفع من سوية الإفصاح المحاسبي داخل المنشآت، إلا أنه مازال هناك العديد من

حالات التضليل والغش داخل العديد من المنشآت، عليه فإن أهمية الدراسة تتبع من أهمية الإفصاح

في الأدبيات المحاسبية، حيث أن هناك أطرافاً عديدة تستفيد من البيانات المالية وتعتمد عليها في

اتخاذ قراراتهم المتنوعة، كما تتبع أهمية الدراسة من كونها تحاول أن توضح ماهية جودة الإفصاح

المحاسبي في البيانات المالية التي تصدرها المصارف الخاصة على اعتبار أن الإفصاح المحاسبي

هو مفهوم نسبي، وسبل تعزيز هذه الجودة من قبل مهنة تدقيق الحسابات على اعتبارها مهنة مستقلة بذاتها.

كما أن أهمية الدراسة تكمن في الاعتبارات التالية:

1- أنها تمثل مساهمة علمية متخصصة في مجال دور مهنة تدقيق الحسابات في تعزيز جودة

الإفصاح المحاسبي في المصارف الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية.

2- إنها توفر بعض البيانات حول دور مهنة تدقيق الحسابات في تعزيز جودة الإفصاح

المحاسبي في المصارف الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية، مما يسهم في إثراء

المكتبة العربية بشكل عام والمكتبة السورية بشكل خاص في هذا الموضوع.

3- إمكانية الوصول إلى نتائج ذات دلالات حول دور مهنة تدقيق الحسابات في تعزيز جودة

الإفصاح المحاسبي في المصارف الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية.

#### 1-4 أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور مهنة تدقيق الحسابات على اعتبارها مهنة مستقلة

ومحايدة وممارسيها يجيدون العمل المحاسبي والرقابة عليه بصورة واسعة، ولما في ذلك من تعزيز

في جودة الإفصاح المحاسبي في المصارف الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية.

كما هدفت الدراسة إلى التعرف على دور

1- التشريعات القانونية والمهنية لمهنة تدقيق الحسابات في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي في

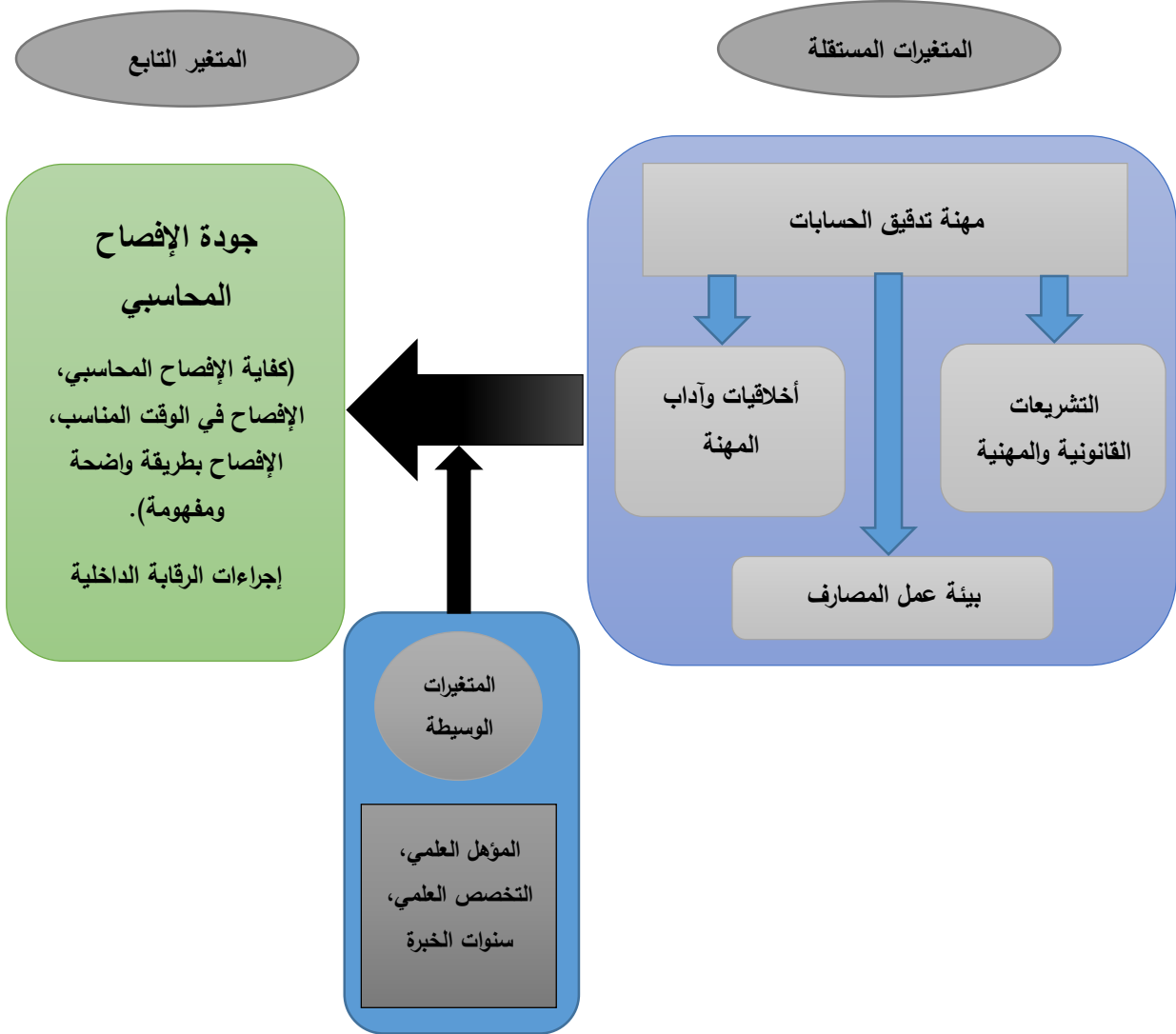
البيانات المالية للمصارف الخاصة العاملة في سورية.

2- أخلاقيات وآداب مهنة تدقيق الحسابات في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي في البيانات

المالية للمصارف الخاصة العاملة في سورية.

3- إدراك مدقق الحسابات لبيئة عمل المصارف الخاصة في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية للمصارف الخاصة العاملة في سورية.

### 5-1 نموذج الدراسة



الشكل رقم (1) نموذج الدراسة

المصدر من إعداد الباحث استناداً إلى دراسة المطيري (2012)، دراسة أبو حمام (2009).

### 6-1 التعريفات الإجرائية

لأغراض هذه الدراسة تم تبين المعاني الإجرائية لجميع المتغيرات المستقلة والتابعة المستخدمة فيها.

## 1 المتغير المستقل: مهنة تدقيق الحسابات

وتعرّف إجرائياً على أنها: مجموعة من المعايير الدولية والقوانين التي تنظم عمل مدقق الحسابات، وتجعله قادراً على أداء مهامه بمهنية عالية، من أجل تعزيز ثقة المستفيدين من البيانات المالية المدققة.

وتألف المتغير المستقل وفق هذه الدراسة من:

- التشريعات القانونية والمهنية لمهنة تدقيق الحسابات وتعني إجرائياً: التشريعات والمعايير التي تعتبر الأساس الذي يعتمد عليه مدقق الحسابات عند قيامه بأداء خدماته.
- أخلاقيات وآداب المهنة وتعني إجرائياً: الصفات الشخصية وأسس السلوك المهني التي يجب على المدقق أن يتمتع ويلتزم بها عند ممارسة عملية تدقيق الحسابات.
- بيئة عمل المصارف وتعني إجرائياً: القوانين والأنظمة التي يلتزم بها المصرف ويعمل من خلالها.

## 2 المتغير التابع: جودة الإفصاح المحاسبي.

الإفصاح المحاسبي: يعني إظهار المعلومات المحاسبية المختلفة في البيانات المالية والقوائم الملحقة التي تعدها المصارف في الوقت المناسب وفق المعايير الدولية، مما يجعلها غير مضللة وملائمة لكافة المستخدمين.

الجودة: تعني مصداقية المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها ضمن التقارير المالية وخلوها من التحريف والتضليل بحيث تحقق أكبر نفع ممكن لمختلف المستخدمين.

قام الباحث بقياس جودة الإفصاح المحاسبي من خلال:

- كفاية الإفصاح المحاسبي: ويعني إجرائياً أن تشمل البيانات المالية وملحقاتها على الحد الأدنى من المعلومات التي تمكّن مستخدميها من الاعتقاد بأنها تمثل بعدالة الميزانية العامة للمنشأة، وتعكس حقيقة الوضع المالي فيها.
  - الإفصاح في الوقت المناسب: ويعني أن يتم عرض البيانات المالية ضمن فترة زمنية معينة يستطيع من خلالها المستخدم النهائي الاستفادة منها أكبر إفادة.
  - الإفصاح بطريقة واضحة ومفهومة: ويعني أن يتم عرض البيانات المالية بطريقة يستطيع من خلالها المستخدم النهائي قراءتها بكل يسر وسهولة.
- إجراءات الرقابة الداخلية: هي السياسات والأنشطة المصممة لضبط عملية الرقابة الداخلية ومنع أو الكشف عن الأخطاء أو حالات الغش داخل المنشآت.

## 1-7 فرضيات الدراسة

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها قام الباحث بوضع الفرضيات الرئيسية والفرعية

التالية:

### الفرضية الرئيسية الأولى:

إن مهنة تدقيق الحسابات لا تسهم في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي.

وينفرع عنها الفرضيات التالية:

1 وجود تشريعات قانونية ومهنية مناسبة وملائمة لمهنة تدقيق الحسابات لا تسهم في

تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي.

2 التزام مدقق الحسابات الخارجي بأخلاقيات وآداب المهنة لا يسهم في تعزيز جودة

الإفصاح المحاسبي.

3 إدراك مدقق الحسابات الخارجي للبيئة التي يقدم خدماته فيها لا يسهم في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي.

**الفرضية الرئيسية الثانية تم صياغتها على شكل فرضية العدم**

**H0** لا يوجد اختلاف في آراء عينتي الدراسة حول دور مهنة تدقيق الحسابات في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي تعزى للتشريعات القانونية والمهنية لمهنة تدقيق الحسابات والتزام مدقق الحسابات الخارجي بأخلاقيات وآداب المهنة وإدراك المدقق لبيئة عمل المصارف الخاصة.

**H1** يوجد اختلاف في آراء عينتي الدراسة حول دور مهنة تدقيق الحسابات في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي يعزى للتشريعات القانونية والمهنية لمهنة تدقيق الحسابات والتزام مدقق الحسابات الخارجي بأخلاقيات وآداب المهنة وإدراك المدقق لبيئة عمل المصارف الخاصة.

**الفرضية الرئيسية الثالثة تم صياغتها على شكل فرضية العدم**

**H0** لا يوجد اختلاف بين آراء عينتي الدراسة حول دور مهنة تدقيق الحسابات في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي تعزى للعوامل الديموغرافية (المؤهل العلمي - التخصص العلمي - سنوات الخبرة).

**H1** يوجد اختلاف بين آراء عينتي الدراسة حول دور مهنة تدقيق الحسابات في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي يعزى للعوامل الديموغرافية (المؤهل العلمي - التخصص العلمي - سنوات الخبرة).

## **8-1 حدود الدراسة**

تمثلت حدود الدراسة في:

1- حدود مكانية: اقتصرت هذه الدراسة على المصارف الخاصة وشركات التدقيق المعتمدة من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية العاملة في مدينة دمشق.



2- حدود بشرية: اختار الباحث عينة من المدققين الداخليين العاملين ضمن المصارف الخاصة، والمدققين الخارجيين العاملين ضمن مكاتب وشركات التدقيق المعتمدة من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية.

3- حدود زمنية: تم إجراء الدراسة الميدانية في الفترة الواقعة ما بين شهر شباط 2015 وشهر أيار 2015.

4- حدود علمية: تمثلت بدراسة العلاقة بين مهنة تدقيق الحسابات وتعزيز جودة الإفصاح المحاسبي.

## 9-1 محددات الدراسة

تمثلت محددات الدراسة في:

1- صعوبة اقناع إدارات المصارف الخاصة لقبولهم الاستبانة الموزعة عليهم، وقد تم حل هذه المشكلة من خلال الحصول على كتاب من قبل مفوضية الحكومة لدى المصارف من أجل إقناع إدارات المصارف الخاصة بقبول الاستبانة العلمية للباحث.

2- صعوبة الرجوع إلى الكتب والرسائل العلمية الخاصة بجامعة دمشق بسبب بعد الباحث عن مدينة دمشق أثناء قيامه بالدراسة، وقد تم التغلب على هذه المشكلة من خلال القيام ببعض التنقلات من مكان إقامة الباحث إلى مدينة دمشق.

## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

1-2 متطلبات تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي في بيئة المصارف السورية

1-1-2 ماهية جودة الإفصاح المحاسبي

2-1-2 العوامل المؤثرة في جودة الإفصاح المحاسبي

3-1-2 دور مهنة تدقيق الحسابات ونظم الرقابة الداخلية في المصارف

4-1-2 القوانين الناظمة للإفصاح المحاسبي في بيئة عمل المصارف الخاصة

2-2 الإطار العام لمهنة تدقيق الحسابات

1-2-2 ماهية علم تدقيق الحسابات

2-2-2 أهمية مهنة تدقيق الحسابات

3-2-2 أهداف مهنة تدقيق الحسابات

4-2-2 التطور التاريخي لمهنة تدقيق الحسابات (في العالم وفي سورية)

5-2-2 خصائص مدقق الحسابات

6-2-2 حقوق مدقق الحسابات وواجباته

7-2-2 مسؤوليات مدقق الحسابات

8-2-2 أخلاقيات مهنة تدقيق الحسابات

9-2-2 العوامل المؤثرة في السلوك الأخلاقي

10-2-2 الشروط الواجب توافرها في المدقق لتحقيق تدقيق خارجي فعال في المصارف

11-2-2 استقلالية مدقق الحسابات الخارجي

**3-2 عرض الدراسات السابقة وتقييمها**

1-3-2 عرض الدراسات السابقة

2-3-2 تقييم الدراسات السابقة

2-3-2 الفائدة من الدراسات السابقة

## 1-2 متطلبات تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي في بيئة عمل المصارف السورية

### 1-1-2 ماهية جودة الإفصاح المحاسبي

يتكون الفكر المحاسبي من مجموعة من المبادئ والقواعد والفروض التي تشكل الأساس في تحقيق العملية الاجرائية، ويعد مبدأ الإفصاح المحاسبي من بين المبادئ المحاسبية المهمة إن لم يكن أهمها، كونه يعمل على إظهار وإشهار المعلومات المحاسبية.<sup>1</sup>

ويعتقد الباحث بأنه نظراً للأهمية الكبيرة والمتزايدة لعملية الإفصاح المحاسبي بسبب تعدد الأطراف المستفيدة من المعلومات المفصح عنها والتطورات الاقتصادية المتلاحقة والسريعة، كان لا بد من أن تتمتع هذه المعلومات بمجموعة من الخصائص، وأن تتم عملية الإفصاح وفقاً لمعايير معينة وقواعد محددة، حتى تصل إلى مستوى يرضي ويحقق حاجات جميع الأطراف المستفيدة من المعلومات.

### 1-1-1-2 مفهوم جودة الإفصاح المحاسبي

للمحاسبة أهمية متعاظمة في عملية إدارة المنشأة، لما لها من دور بالغ في توفير المعلومات المالية الأساسية التي تسهم في توجيه القرارات الاستثمارية، ولما كان الإفصاح المحاسبي يعتمد بشكل رئيس على عوامل عدة، كالتنظيم المهني واحتياجات متخذي القرارات المالية والظروف الاقتصادية، أصبح من الأهمية قياس مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية لهذه الأغراض.<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup> عبود، سالم محمد، (2009)، "الأزمة المالية العالمية بين مبدأ الإفصاح والشفافية"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث في عمان، الأردن، ص11.

<sup>2</sup> أبو بكر، عوض الله، (2011)، "أهمية وجودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية"، مجلة العلوم والتقانة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مجلد 12، العدد 2، ص112.

وعند التطرق لموضوع الإفصاح المحاسبي، يلاحظ وجود اختلاف في وجهات النظر حول مفهوم وحدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في البيانات المالية المنشورة، وذلك نتيجة لتنوع وتعدد مصالح الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات، حيث يختلف مفهوم الإفصاح لدى معدي البيانات المالية عن مفهومه لدى مدققي الحسابات والمستثمرين والمساهمين، ويعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية التي تلعب دوراً هاماً في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في البيانات المالية.<sup>1</sup>

ومما لا شك فيه أن عدم وجود معايير لتقويم جودة الإفصاح المحاسبي عن المعلومات الواجب توافرها في البيانات المالية المنشورة، يفقدها المصداقية والملاءمة كركيزة أساسية لاتخاذ القرارات، مع العلم أن المعلومات هي جوهر اتخاذ القرارات، ولها انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية، ويتعين أن تتسم هذه المعلومات بسمات تجعلها صالحة لاتخاذ قرارات رشيدة.<sup>2</sup>

وتعتبر جودة الإفصاح المحاسبي نتيجة طبيعية لجودة المعلومات المحاسبية في أي منشأة، حيث يمكن تقييم جودة الإفصاح في القوائم المالية عن طريق كفاية:<sup>3</sup>

(1) الإفصاح الذي توفره المنشأة عند التقرير عن استراتيجية الأعمال وأثارها الاقتصادية.

(2) الإفصاح عن نتائج أعمال الأنشطة القطاعية المختلفة.

---

<sup>1</sup> دليل، دادة، (2013)، "الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص63.

<sup>2</sup> أبو بكر، عوض الله، (2011)، مرجع سبق ذكره، ص113.

<sup>3</sup> مخلوف، أحمد، (2009)، "الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي"، الجزائر، ص5.

(3) شرح الأداء الحالي للمنشأة في بياناتها المالية.

(4) المعلومات الواردة في بيان مجلس الإدارة.

(5) الإيضاحات المرفقة في القوائم المالية، والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من البيانات المالية، وشرح

السياسات المحاسبية، والافتراضات التي بنيت عليها التقارير المحاسبية.

ويعتقد الباحث أن الأصل في الإفصاح المحاسبي أن يكون ذو جودة، والمعلومات المحاسبية

حتى تكون ذات جودة لا ينبغي فقط أن يكون هناك جهد مبذول في إنتاجها، وإنما يجب أيضاً أن

تسهم في اشباع الاحتياجات المتنوعة والمتزايدة لمختلف المستخدمين منها.

هذا وينظر إلى الجودة على أنها استراتيجية عمل وليس إجراء لحل مشكلة ما، فالجودة لا

تتوقف عند الجهود التي يجب بذلها للسيطرة والتحكم في عمليات التصنيع فقط، وإنما تكون أكثر

اتساعاً لتشمل تحقيق رغبات واحتياجات العملاء.<sup>1</sup>

حيث تشير أدبيات الجودة إلى أهمية التركيز على مفهوم مرونة الاستخدام، ويؤكد هذا

المفهوم على أهمية أخذ وجهة نظر مستخدمي المعلومات في معنى جودتها باعتبار أن المستخدم

النهائي هو الفيصل في الحكم على مدى جودتها ومواءمتها.<sup>2</sup>

ويعتقد الباحث أن مفهوم جودة المعلومات المحاسبية يختلف عن مفهوم جودة الإفصاح

المحاسبي، حيث أن المعلومات المحاسبية هي نتاج عمل المنشأة، أما الإفصاح المحاسبي فهي

---

<sup>1</sup> أبو بكر، عوض الله، (2011)، مرجع سبق ذكره، ص115.

<sup>2</sup> W. Richard Wang, and M. Diane Strong, (1996), "Beyond Accuracy: What Data Quality Means to Data Consume", Journal of Management Information System, Vol,12, No.4.

طريقة عرض هذه المعلومات على المستفيدين منها، مع مراعاة أن كلا المفهومين يكملان بعضهما البعض.

وتجدر الإشارة إلى أنه عندما يتم الحديث عن مفهوم جودة الإفصاح المحاسبي ينبغي مراعاة مسألة الإفراط الزائد في المعلومات التي يتم الإفصاح عنها.

حيث أشارت إحدى الدراسات في المملكة المتحدة إلى أن الإفصاحات في البيانات المالية نمت وسطياً من 36 صفحة في عام 1965 إلى 75 صفحة في عام 2004.<sup>1</sup>

ومن ناحية أخرى، فقد أشارت شركة Deloitte البريطانية إلى أن متوسط طول التقرير السنوي في بريطانيا في عام 1996 كان 44 صفحة في حين أنه في عام 2010 أصبح المتوسط 101 صفحة.<sup>2</sup>

ويعتقد الباحث أن هذا التوسع الكبير في حدود الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى زيادة تكاليف الإفصاح وزيادة درجة التعقيد، الأمر الذي يؤدي إلى إرباك المستخدمين ويجعلهم غير قادرين على اتخاذ قراراتهم بالشكل الصحيح، لذا يجب التركيز على الجانب النوعي للمعلومات المفصحة عنها أكثر من الجانب الكمي.

## 2-1-1-2 أهمية جودة الإفصاح المحاسبي في المصارف

تعود أهمية الإفصاح المحاسبي كمبدأ ثابت في إعداد البيانات المالية إلى كونه أحد الأسس الرئيسية التي ترتكز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها General Accepted Accounting

<sup>1</sup> V. Beattie, and A. Dhanani, (2008), "Investigating Presentation Change in U.K. Annual Reports", Journal of Business Communication, Vol,45, No.2, P181.

<sup>2</sup> Deloitte, Swimming in Words: (2010), "Surveying Narrative Reporting in Annual Reports, London: Deloitte", October.

(GAAP) Principles، وتدعو هذه المبادئ إلى الإفصاح الشامل عن جميع المعلومات المحاسبية والمالية وغيرها من المعلومات المهمة ذات العلاقة بالمنشأة، والواردة في بياناتها المالية، وذلك لصالح المستفيدين الآخرين من هذه المعلومات.<sup>1</sup>

ونظراً لأهمية الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية للمصارف، قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعيار المحاسبي الدولي (IAS 30) المتعلق بالإفصاح عن البيانات للمصارف، ويعود إصدار اللجنة لهذا المعيار لما تمثله المصارف من قطاع مهم ومؤثر في عالم الاعمال، وحاجة مستخدمي البيانات المالية المصرفية إلى معلومات موثوق بها وقابلة للمقارنة، تساعد في تقييم مراكزها المالية وأدائها بشكل يفيدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية. ولقد اكتسب الإفصاح في المصارف أهمية متزايدة في الوقت الراهن نظراً لتعقيد الأدوات المالية المستعملة، مثل المشتقات والأوراق المالية وحجم تداولها الكبير والمخاطر المتعلقة بها، ومع ارتفاع حدة المنافسة وتطور التقنية المستخدمة في التعامل، فإنه من المتوقع أن يؤدي كل ذلك إلى مزيد من التعقيد في الأدوات المالية، الأمر الذي يتطلب الحاجة إلى الإفصاح الشامل، وفي هذا الصدد أصبح يطلب من إدارات المصارف أن تعمل على تحليل جميع أنواع المخاطر المترتبة على التعامل في هذه الأدوات، ومنها مخاطر الائتمان وسيولة الأسواق ومخاطر أسعار الصرف، ولذلك فإن الإفصاح عن البيانات المتعلقة بهذه المخاطر يعد أمراً حيوياً.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> W. Jiangli, H. Unal, and C.Yom, (2004), Relationship Lending, "Accounting Disclosure, and Credit Availability during Crisis", Federal Deposit Insurance Corporation, Washington, DC, p36.

<sup>2</sup> العكر، معتز برهان، (2010)، "أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ص15.



كما قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإصدار مجموعة من التوصيات المتعلقة بالإفصاح المحاسبي من أهمها:<sup>1</sup>

1- يجب أن يعطي الإفصاح صورة واضحة عن طبيعة أعمال المصرف وبوجه خاص

المعلومات المرتبطة بالمخاطر المحتملة في المشتقات المالية التي يمارسها المصرف،

وتشتمل هذه المخاطر على كل من المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر السمعة،

كما يتعين على المصرف أن يفصح عن كيفية إدارة مخاطر المشتقات المالية.

2- يجب أن تعطي الإيضاحات معلومات مفيدة عن كيفية مساهمة أنشطة المصرف في تحقيق

إيراداته.

3- يجب أن تركز الإيضاحات على المخاطر الهامة، وأن توضح العلاقة فيما بين أنشطة

المصرف بوجه عام ومخاطرها والإيرادات المحققة عنها بوجه خاص.

4- يجب أن يعطي الإفصاح كلاً من المعلومات الكمية والنوعية.

بالإضافة إلى الدور الذي لعبته القوانين والتشريعات المنظمة لأنشطة المصارف في كل دولة

في اختيار الممارسات المحاسبية التي تتماشى مع ظروفها الخاصة.<sup>2</sup>

حيث تقوم المصارف المركزية بدور فعال في متابعة ومراقبة المصارف الأخرى لتطبيق

المعايير المحاسبية الدولية وبعض نظم الرقابة مثل معايير لجنة بازل (1-2)، حيث تؤثر هذه

المنظمات في كفاية الإفصاح في البيانات المالية للمصارف.<sup>3</sup>

---

<sup>1</sup> آل غزوي، حسين عبد الجليل، (2009)، "الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية"، بحث مقدم في إطار برنامج الدراسة لمرحلة ماجستير المحاسبة، الأكاديمية العربية في الدنمارك، كلية الاقتصاد، ص13.

<sup>2</sup> إسماعيل، إسماعيل، العرييد، نضال، حمزة، محي الدين، (2009)، "المحاسبة المصرفية"، جامعة دمشق، ص294.

<sup>3</sup> آل غزوي، حسين عبد الجليل، (2009)، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص13.

ويعتقد الباحث أن مدقق الحسابات الخارجي يلعب دوراً مهماً أيضاً في تعزيز جودة ما تفصح عنه المصارف في بياناتها المالية، من خلال ممارسة أنشطة التدقيق داخل المصرف بدءاً من إعداد أوراق العمل الخاصة بفريق عمل التدقيق ومتابعة عملهم، والتحقق من كفاءة نظم الرقابة الداخلية، وصولاً إلى التحقق من مدى صحة البيانات المالية التي يصدرها المصرف من حيث أنها تعبر عن الواقع الذي تمثله.

### 2-1-1-3 أساليب وأدوات الإفصاح المحاسبي

يقع على عاتق الإدارة والمكلفين بالحوكمة المسؤولية الأساسية في إعداد وعرض البيانات المالية للمنشأة وفقاً لإطار التقارير المالية المعمول بها،<sup>1</sup> والإدارة تهتم بالمعلومات التي تحتويها البيانات المالية التي تساعد على الوصول إلى معلومات إدارية ومالية إضافية للقيام بالتخطيط واتخاذ القرارات، والإدارة لديها الإمكانية في تحديد شكل ومحتوى هذه المعلومات الإضافية لكي تلبى احتياجاتها الذاتية.<sup>2</sup>

وقد جرى العرف المحاسبي على أن يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات مستخدميها في صلب البيانات المالية للمنشأة، في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصاً التفاصيل، إما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلك البيانات أو في جداول أخرى مكملتها تلحق بها، كما يتطلب الأمر في بعض الأحيان الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أماكن متعددة في البيانات المالية، كما يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض

---

<sup>1</sup> IFAC, IAASB, (2012), "Handbook of International Quality Control, Auditing Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements", Part One, International Federation of Accountants, USA, p77.

<sup>2</sup> آل غزوي، حسين عبد الجليل، (2010)، "حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية: دراسة اختيارية على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، الأكاديمية العربية في الدنمارك، ص53.

المعلومات بطرق يسهل فهمها، كما يتطلب أيضاً ترتيب وتنظيم المعلومات بصورة منطقية تركز على النواحي الجوهرية، بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها ببسر وسهولة، وباختصار فإن البيانات المالية الأساسية والمتمثلة في الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية التي تقوم بإعدادها إدارة المنشأة، هي الأدوات الأهم للإفصاح عن المعلومات المحاسبية، ويمكن الاستعانة بقوائم إضافية ملحقه بالبيانات المالية الأساسية كتلك التي توضح تنبؤات وخطط الإدارة كوسائل أخرى للإفصاح.<sup>1</sup>

إضافة إلى ما سبق، يعتقد الباحث أن تقرير مدقق الحسابات الذي يقوم بإعداده عند الانتهاء من عملية التدقيق، يُعد من الأدوات الهامة في الإفصاح المحاسبي من خلال ما يقدمه من رأي فني محايد حول عدالة البيانات المالية المعدة من قبل الإدارة، وذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة.

## 2-1-2 العوامل المؤثرة في جودة الإفصاح المحاسبي

هناك عدة عوامل تؤثر في جودة الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية التي يتم إعدادها من قبل إدارة المنشأة وهي:<sup>2</sup>

1- **عوامل تتعلق بالبيئة القانونية:** يتم إعداد البيانات المالية وفقاً لمجموعة من القوانين والمعايير الدولية والمحلية، واختلاف هذه القوانين من دولة إلى أخرى سيؤثر في درجة الإفصاح المحاسبي

---

<sup>1</sup> مطر، محمد، السويطي، موسى، (2008)، "التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، ص ص 339-356.

<sup>2</sup> آل غزوي، حسين عبد الجليل، (2010)، "حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية"، مرجع سبق ذكره، ص 64.

وجودته لكل دولة.

2- **عوامل تتعلق بالمعلومات المالية:** تتأثر درجة الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها ومدى توافر عدد من الصفات للحكم على كفاءتها، وأهمها أن تكون المعلومات المالية ملائمة للقرارات التي سيقوم باتخاذها أغلب المستفيدين منها، وأن تكون هناك ثقة بهذه المعلومات عند الاستفادة منها بالإضافة إلى قابليتها للتحقق والمقارنة.

3- **عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية:** هناك عدة عوامل ترتبط بالوحدة الاقتصادية تؤثر على جودة الإفصاح المحاسبي منها:

أ- **حجم المشروع:** حيث بينت عدة دراسات وجود علاقة موجبة بين حجم أصول المشروع وجودة الإفصاح في التقارير المالية، وقد يرجع ذلك إلى أن تكلفة المعلومات تكون ليست كبيرة في المشروعات ذات الحجم الكبير إذا ما قورنت بالمشروعات الصغيرة.

ب- **عدد المساهمين:** حيث تبين أيضاً وجود علاقة موجبة بين عدد المساهمين وجودة الإفصاح، على أساس أن زيادة عدد المساهمين يؤدي إلى زيادة المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها.

ج- **تسجيل المنشأة بسوق الأوراق المالية:** حيث يؤثر مباشرة في زيادة جودة الإفصاح، إذ تقوم المنشآت المسجلة بسوق الأوراق المالية والتي يتم التعامل في أسهمها أو سنداتها، بتسجيل عدد من النماذج والإيضاحات عن أهداف المنشأة ونشاطها ونتائج أعمالها.

د- **مدقق الحسابات الخارجي:** حيث يؤثر المدقق الخارجي الذي يقوم بفحص حسابات المنشأة على جودة الإفصاح المحاسبي، من خلال ما يلتزم به من مبادئ ومفاهيم محاسبية مقبولة أو قواعد مهنية تفرضها المعايير والقوانين الناظمة لعمله.

ويعتقد الباحث أن التزام مدقق الحسابات الخارجي بمعايير التدقيق الدولية طيلة فترة

ممارسته لعملية التدقيق من حيث إعداد أوراق العمل، مراجعة عمل فريق التدقيق، بذل العناية

المهنية اللازمة، والحياد والاستقلال في عمله، كل ذلك سيؤثر بشكل إيجابي على جودة

الإفصاح المحاسبي.

هـ- عوامل أخرى: تتمثل في صافي الربح ورغبة إدارة المنشأة في الإفصاح عن المعلومات وأجهزة

الإشراف والرقابة على أعمال المنشأة، والتي تتطلب المزيد من الإفصاح في البيانات المالية

التي يتم إعدادها.

ويعتقد الباحث أن أحد أهم العوامل التي تساهم في إيجاد معلومات محاسبية ذات جودة هو

نظام الرقابة الداخلية، لذا على مدقق الحسابات أن يولي اهتماماً خاصاً بهذا النظام وأن يقوم بفحصه

واكتشاف مدى كفاءته وقدرته على تلبية الأغراض التي وجد من أجلها.

### 2-1-3 دور مهنة تدقيق الحسابات في تفعيل نظم الرقابة الداخلية في المصارف

للتعرف على دور مهنة تدقيق الحسابات في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي لابد من دراسة

وفهم العلاقة بين مدقق الحسابات الخارجي ونظم الرقابة الداخلية للمصارف، لما لهذه النظم من دور

مهم في توفير المعلومات بالدقة والتوقيت الزمني المطلوب، هذه المعلومات يعتمد عليها مدقق

الحسابات كثيراً عند قيامه بعملية التدقيق، ولكن قبل التعرف إلى هذه العلاقة لا بد من ضرورة

استعراض مفهوم هذه النظم وأهميتها وأهدافها.

### 2-1-3-1 مفهوم نظام الرقابة الداخلية في المصارف

إن التطور التقني المتطرد في الصناعة المصرفية من ناحية، والتطور في استخدام الوسائل

الإلكترونية والأموال الإلكترونية من ناحية أخرى، أدى إلى زيادة الخدمات المصرفية المقدمة من قبل المصارف وتنوعها وزيادة تعقيد العمليات المصرفية، ولمقابلة هذا التطور والمخاطر المرتبطة به أصبح من الضروري وضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر وإدارتها بطريقة سليمة.<sup>1</sup>

ولقد جاء تطور مفهوم الرقابة الداخلية في المؤسسات المصرفية ليقابل التطورات في الصناعة المصرفية، حيث أصبحت الرقابة مصدراً استشارياً وتوجيهياً يساعد في تقليل المخاطر إلى حدود مقبولة، وقد عرف معهد المدققين الداخليين الأمريكي Institute Of Internal Auditor (IIA) الرقابة بأنها "تشاط توكيد واستشارات مستقل وموضوعي، مصمم لإضافة قيمة أعمال الشركة وتحسينها، وهو يساعد على تحقيق أهدافها بطريقة عمل نظامية ومنضبطة، لتقويم فاعلية إدارة المخاطر والضبط وتحسينها، وأنشطة الحكم والسيطرة في الشركة".<sup>2</sup>

ويرى Sukjraj أن اعتماد المصارف كلياً على آلية الرقابة الداخلية ووظيفة التدقيق لإدارة مخاطر التشغيل، أصبح غير كافٍ حالياً، فقد ظهرت الحاجة الملحة لبناء أدوات وعمليات خاصة تهدف إلى إدارة مخاطر العمليات المصرفية، وقد بدأت المصارف بوضع برامج خاصة لإدارة المخاطر التشغيلية يمكنها أن تقدم الأمن والسلامة للمصرف.<sup>3</sup>

ولكي يكون النظام الرقابي فعالاً ومحققاً للأهداف التي صمم من أجلها فإنه يجب أن يتميز

---

<sup>1</sup> الرشدي، عيد عباد مناور، (2010)، "تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في الكويت"، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية الأعمال، ص22.

<sup>2</sup> Pickett, K.H.S. and Pickett, J.M., (2001), 'Internal Control; a Manager'S Journey', New York, Johan Wiley and inc, p.33.

<sup>3</sup> Sukjraj, P., (2008), 'Bank Controls Probed as Police Search Rogue Traders Flat', Accountancy Age, January, P3.

- 1- **التكامل:** يجب أن يتكامل نظام الرقابة مع نظام التخطيط وخاصة في الجوانب الضمنية والصريحة، بمعنى إجراءات وطرق وتوجهات وافتراسات وقيم. إن أفضل الطرق لإيجاد هذا التكامل هو جعل الرقابة جزءاً أساسياً من عملية التخطيط ففي الوقت الذي يتم فيه وضع الأهداف في إطار عملية التخطيط يجب أن يعطي نظام الرقابة أهمية كبيرة لوضع المعايير التي تعطينا صورة حقيقية عن الإنجاز المتوقع ضمن الخطة.
- 2- **المرونة:** يقصد بها الاستجابة للتغيرات الخارجية التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة، حيث أن السمة المميزة لبيئة الأعمال اليوم هي الديناميكية والتغيير المستمر، لذا يجب أن يكون النظام الرقابي قادراً على الاستجابة لهذه التغيرات.
- 3- **الدقة:** إن القرارات التي تُتخذ باختلاف طبيعتها تعتمد أساساً على المعلومات، فإذا كانت هذه المعلومات غير دقيقة فإن القرارات ستكون غير صائبة وينجم عنها مشاكل كثيرة، لذا يجب التأكيد على دقة المعلومات وكفايتها، حيث أن إخفاء بعض إدارات المنشأة لبعض المعلومات أو عرضها بطريقة مخالفة للواقع، والتحايل على نظام الرقابة الداخلية من خلال تزويده بمعلومات لا تمت للواقع بصلة، سيؤدي إلى إضعاف الثقة بمصداقية المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها.
- 4- **التوقيت:** ويعني أن يتم توفير المعلومات للجهة المستفيدة منها بالوقت المناسب، حيث أنه لا فائدة من معلومات تصل في غير وقتها.

---

<sup>(1)</sup> العامري، صالح، الغالبي، طاهر محسن، (2008)، "الإدارة والأعمال"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص249.

5- **الموضوعية:** إن النظام الرقابي الذي يعطي تفاصيل كمية ومحددة هو أفضل من ذلك الذي يقدم آراء عمومية وصفية وغير محددة كمياً، كأن يتم اللجوء إلى وضع نسب مئوية عند إعداد التقارير بدلاً من الاعتماد على الكلام الوصفي.

ويعتقد الباحث أنه يجب أن يتمتع أعضاء نظام الرقابة الداخلية بالكفاءة والخبرة المهنية الكافية التي تؤهلهم لأداء عملية التدقيق الداخلية بمهنية عالية، بالشكل الذي يمكن معه اكتشاف عمليات الغش والأخطاء المرتكبة سواءً من قبل الموظفين أو أحد المدراء، وهذا لا يكون إلا إذا تمتع المدققين الداخليين بالخبرة الكافية والاستقلالية والحيادية عند ممارسة عملهم.

## 2-3-1-2 أهمية نظام الرقابة الداخلية في المصارف

تظهر أهمية نظم الرقابة الداخلية من خلال الدور المهم الذي تؤديه على كافة مجالات العمل لضمان وسلامة تحقيق الأهداف المخططة، وتبرز هذه الأهمية من خلال الأهداف والخطط التي يعمل الأفراد على تحقيقها في ظروف مختلفة وبأدوات مختلفة وفي مناطق وأوقات مختلفة، لذلك من المحتمل ألا تتشابه الأمور التي يتم فيها أداء العمل، ومعنى ذلك أن هناك احتمالات لظهور الانحرافات، وبعض هذه الانحرافات قد يكون خطيراً والبعض أقل خطورة، ولا تقف أهمية الرقابة الداخلية على ما تؤديه من اكتشاف الأخطاء والعمل على تصحيحها ومحاولة منعها قبل وقوعها مستقبلاً، ولكنها أيضاً تلقي الضوء على الإيجابيات داخل المنشآت عن طريق اكتشاف الكفاءات الإدارية والتشغيلية من خلال تقييم أداء العاملين داخل المنشأة، وبالتالي تقدير المجدين في عملهم من خلال الحوافز المادية والمعنوية، مما يدفعهم إلى زيادة الانتماء واتقان عملهم للوصول إلى



الأهداف الموضوعية من قبل إدارة المنشأة، ومعاينة المقصرين في عملهم.<sup>1</sup>

ولقد لقيت الرقابة الداخلية في السنوات الأخيرة عنايةً كبيرةً واهتماماً بالغاً من المحاسبين والمدققين وإدارات المنشآت على اختلاف مجال عملها مصرفي أو غيره، وقد ساعد على ذلك عدة عوامل يمكن إيجازها فيما يلي:<sup>2</sup>

1- تزايد نطاق وحجم المشروعات، مما أدى إلى تعقيد وتشعب هياكلها التنظيمية، وحتى تكون هناك رقابة فعّالة للعمليات يجب أن تعتمد الإدارة على العديد من التقارير والتحليلات التي تتوفر فيها درجة عالية من الثقة.

2- ضرورة تفويض الإدارة العليا السلطات والمسؤوليات إلى المستويات الإدارية الأدنى، مما جعل الحاجة ملحة إلى ضرورة تطوير الأدوات والوسائل التي تمكن الإدارة العليا من متابعة أعمال المرؤوسين ويطمئننها على التزام إدارات المشروع بالسياسات والتعليمات الموضوعية، وحسن استغلال السلطات الممنوحة.

3- حاجات الإدارة إلى بيانات دورية دقيقة، يتعين على إدارة المنشأة الحصول على عدة تقارير دورية عن الأوجه المختلفة لأنشطتها من أجل اتخاذ القرارات المناسبة واللائمة لتصحيح الانحرافات ورسم سياسة المنشأة في المستقبل، ولذلك يعتبر من الضروري وجود نظام رقابي سليم يطمئن الإدارة على صحة التقارير التي تقدم لها وتعتمد عليها في اتخاذ قراراتها.

---

<sup>(1)</sup> عوض، تامر توفيق، (2012)، "العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة الخدمات المصرفية"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، غزة، ص22.

<sup>(2)</sup> الخطيب، خالد، (2010)، "مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، ص13.

ويعتقد الباحث أن أهمية نظم الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي تتبع من الدور الهام الذي تقوم به للحفاظ على حقوق ومصالح مختلف الأطراف المتعاملة مع المصرف، من مودعين ومساهمين ومدخرين وعاملين، من خلال ترشيد عمل متخذي القرار من أجل تحقيق الأهداف والسياسات المرسومة.

## 2-1-3 أهداف نظام الرقابة الداخلية في المصارف

تهدف نظم الرقابة الداخلية في المصارف إلى:<sup>1</sup>

- 1- تنظيم المصرف أو وضع هيكل تنظيمي لتوضيح السلطات والصلاحيات والمسؤوليات داخل المصرف، حيث أن وجود هيكل تنظيمي في المصرف يعدّ عاملاً أساسياً لتحقيق الرقابة الداخلية بقسميها (الرقابة المحاسبية والإدارية)، وهذا يتم من خلال وجود خطة تنظيمية متكاملة في المصرف.
- 2- توفير الحماية اللازمة لأصول المصرف من الاختلاس والتلاعب مع المحافظة على حقوق الغير في المصرف، وتتخذ حماية أصول المصرف أساليب وأشكال متنوعة إلا أنها غالباً ما تتركز حول العمل على توفير الحماية الكاملة لأصول المصرف ومنعها من التبدد والضياع أو الإسراف والسرقة، وتتحقق هذه الحماية من خلال:
  - أ- الوقاية من الأخطاء المتعمدة والتي قد ترتكب عند معالجة العمليات من أجل إخفاء انحراف معين أو غش أو اختلاس، وهذا يعتمد على تخطيط مسبق ومتعمد.

---

<sup>1</sup> الجويلف، أحمد سلامة، (2011)، "دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق فاعلية الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية الأردنية"، رسالة ماجستير في المحاسبية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ص ص 29-31.

ب- الوقاية من الأخطاء غير المتعمدة والتي تنتج عادةً من التطبيق الخاطئ للمبادئ والقواعد

المحاسبية، أو الجهل بهذه القواعد لدى العاملين في المجال المحاسبي في المصرف.

ج- المحافظة على الأصول من الاختلاس والسرقة والغش.

3- التأكد من دقة البيانات المحاسبية بحيث يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات

الإدارية من قبل المصارف.

4- رفع مستوى الكفاية الإنتاجية للعمليات والأنشطة المصرفية التي يمارسها المصرف.

ويعتقد الباحث أنه يجب أن تتصف نظم الرقابة الداخلية بإجراءات رقابية فعّالة وأن يتم

تصميمها بالاعتماد على معايير التدقيق الداخلية بما يتناسب مع حجم عمل المنشأة واختصاصها،

وذلك حتى تستطيع نظم الرقابة الداخلية أن تحقق الأهداف المرجوة منها على أكمل وجه.

## 2-1-3-4 التدقيق الخارجي ونظم الرقابة الداخلية

ينص المعيار الثاني من معايير التدقيق المقبولة قبولاً عاماً Generally Accepted

(GAAS) Auditing Standards (معيار العمل الميداني)، الصادر عن المجمع الأمريكي

للمحاسبين القانونيين، على وجوب حصول المدقق الخارجي على فهم كافٍ لنظام الرقابة الداخلية،

من أجل تقرير طبيعة وتوقيت ونطاق اختبارات التدقيق الواجب إجراؤها.

حيث أن دراسة نظام الرقابة الداخلية من قبل المدقق يساعده في الحصول على قدر كافي

من الفهم من أجل رسم خطة التدقيق بشكل مناسب، فعلى المدقق أن يقوم ببعض الإجراءات للحصول

على فهم للعميل ولأنظمة الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى فهم نشاط المنشأة وبيئتها بما في ذلك الرقابة

الداخلية ذات الصلة بالبيانات المالية، وذلك من أجل تحديد وتقييم مخاطر وجود تحريفات جوهرية في البيانات المالية سواءً كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.<sup>1</sup>

وتتضح العلاقة بين التدقيق الخارجي والرقابة الداخلية من خلال المسؤولية التي تقع على عاتق مدقق الحسابات الخارجي فيما يخص الرقابة الداخلية، حيث حددت معايير التدقيق الدولية مسؤولية المدقق الخارجي عن الرقابة الداخلية وألزمته القيام بما يلي:<sup>2</sup>

1- فهم وتقييم عمليات الإدارة الخاصة بتقييم فعالية الرقابة الداخلية في إعداد التقارير المالية.

2- تخطيط وأداء عملية مراجعة الرقابة الداخلية للمنشأة.

3- تقديم رأيه في التقييم المكتوب للإدارة عن فعالية الرقابة الداخلية للمنشأة، هذا الرأي يضيف مسؤولية جديدة لمدقق الحسابات الخارجي، حيث عليه تقييم فعالية الرقابة الداخلية في إعداد التقارير المالية.

وبشكل عام إن دراسة المدققين الخارجيين للرقابة الداخلية وتقييمهم لمخاطرها تمكنهم من:<sup>3</sup>

1- التأكد من مدى توفر أدلة كافية ومناسبة لإنجاز مهمة التدقيق، وبالتالي اتخاذ قرار بالموافقة أو عدم الموافقة على عملية التدقيق.

2- تحديد الانحرافات الجوهرية المحتملة.

---

<sup>1</sup> الذنبيات، علي عبد القادر، (2010)، "تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية وتطبيق"، المكتبة الوطنية، الأردن، ص151.

<sup>2</sup> لطفي، أمين السيد، (2010)، "المراجعة وحوكمة الشركات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص349.

<sup>3</sup> محسن، محمود عبد السلام، (2011)، "مدى اعتماد المدققين الخارجيين على المدققين الداخليين في تقييم نظام الرقابة الداخلية"، الجامعة الإسلامية، غزة، ص59.

3- تقدير مخاطر الاكتشاف المخططة، حسب نموذج المخاطر المستخدم.

4- تصميم الاختبارات التفصيلية للأرصدة بشكلٍ كافٍ ومناسب.

مما سبق يعتقد الباحث أن تقييم مدقق الحسابات الخارجي لنظام الرقابة الداخلي بشكل جيد والعمل على توجيه الملاحظات المناسبة، بحيث يصبح معها أكثر فاعلية، سينعكس إيجاباً على عمل المنشأة ويخلق جودة في نتائج عملها ويزيد من ثقة المستفيدين من مخرجاتها، كما أن فاعلية هذا النظام تسهم في تيسير عمل مدققي الحسابات، وتزيد من إمكانية الاعتماد عليها من قبلهم في عملية التدقيق، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة القدرة على اكتشاف حالات الخطأ والغش إن وجدت، وبالتالي تعزيز ثقة المستفيدين من جودة تقارير المنشأة، والبيانات المالية التي تفصح عنها، من خلال التقرير الذي يصدره مدقق الحسابات في نهاية عمله حول مدى عدالة محتوى البيانات المالية المفصح عنها ومدى تمثيلها للواقع.

#### 1-4 القوانين الناظمة للإفصاح المحاسبي في بيئة عمل المصارف الخاصة في سورية

بناءً على أحكام القانون رقم 22 لعام 2005، والمرسوم التشريعي رقم 47 لعام 2006، وعلى اقتراح مجلس المفوضية بجلسته رقم 23 لعام 2006، صدر عن رئاسة مجلس الوزراء القرار رقم 3943 الذي يتضمن نظام وتعليمات الإفصاح المحاسبي للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، والتي تعتبر جميع المصارف الخاصة خاضعة لإشراف هذه الهيئة.<sup>1</sup>

حيث أشار هذا النظام في المادة رقم 2 بأن تُعتمد معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن

لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) International Accounting Standards Committee،

---

<sup>1</sup> الجمهورية العربية السورية، (2006)، "نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية"، هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، مجلس المفوضية.

وذلك من قبل جميع الجهات الخاضعة لإشراف ومراقبة الهيئة وإعداد بياناتها المالية وفقاً لهذه المعايير، كما أشارت المادة رقم 3 إلى وجوب اعتماد معايير التدقيق الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) International Federation of Accountants، وذلك لغايات تدقيق حسابات وبيانات الجهات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة، ويتعين على مدققي الحسابات الالتزام بهذه المعايير عند قيامهم بتدقيق حسابات وبيانات الجهات المذكورة.

وقد حددت المادة رقم 5 من هذا القانون سياسات الإفصاح التي يجب أن تلتزم بها الجهات الخاضعة لإشراف ومراقبة الهيئة، كما حددت المادة رقم 6 الإفصاح عن النتائج الأولية للسنة المالية، حيث أشارت إلى وجوب التزام الشركات المدرجة بنشر نتائج أعمالها الأولية بعد قيام مدقق الحسابات الخارجي بإجراء عملية التدقيق الأولية لها، وذلك خلال خمسة وأربعين يوماً من انتهاء السنة المالية كحد أقصى.

كما أشارت المادة رقم 7 من القانون إلى الإفصاح عن النتائج النهائية للسنة المالية، حيث يتوجب على مجلس إدارة الشركة المصدرة إعداد وتزويد الهيئة بالتقرير السنوي للشركة خلال مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية، وأن يتضمن التقرير ما يلي:

أ- كلمة رئيس مجلس الإدارة.

ب- تقرير مجلس الإدارة.

ج- البيانات المالية السنوية للشركة مدقق من قبل مدقق حسابات ومقارنة مع السنة السابقة.

د- تقرير مدقق الحسابات حول البيانات المالية للشركة.

هـ- الإقرارات التالية من مجلس إدارة الشركة المصدرة:

1- إقرارات بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية الشركة خلال السنة المالية التالية.

2- إقرار بمسئوليتها عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام فعال للرقابة الداخلية.

3- إقرار بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير موقع من قبل رئيس مجلس الإدارة والمدير العام والمدير المالي للشركة.

بعد العرض السابق عن الإفصاح المحاسبي وجودته ونظام الرقابة الداخلية في المصارف الخاصة العاملة في سورية قام الباحث باستعراض ماهية علم التدقيق وأهدافها وأهميتها وخصائص مدقق الحسابات الخارجي على اعتباره الممارس والممثل لمهنة تدقيق الحسابات.

## 2-2 الإطار العام لمهنة تدقيق الحسابات

### 1-2-2 ماهية علم تدقيق الحسابات

تجدر الإشارة إلى أن مصطلح التدقيق "بمعناه اللفظي" "Audit" كان مشتق من الكلمة اللاتينية "Audire" ومعناه "يستمع" لأن الحسابات كانت تتلى على المدقق.<sup>1</sup>

والتدقيق علم يتمثل في مجموعة من المبادئ والمعايير والقواعد والأساليب التي يمكن بواسطتها القيام بفحص انتقادي لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المثبتة في الدفاتر والسجلات والبيانات المالية للمنشأة، بهدف إبداء رأي فني محايد عن نتيجة أعمال المنشأة وعن المركز المالي لها في نهاية فترة محددة، وقد حاولت المنظمات المهنية والجمعيات العلمية للمحاسبين والمدققين

---

<sup>1</sup> جمعة، أحمد حلمي، (2009)، "المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث الإطار الدولي: أدلة ونتائج التدقيق"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص24.

إرساء القواعد والمعايير خلال فترة طويلة من الزمن، كما أن للتدقيق طرقه وأساليبه وإجراءاته التي تنظم عمل المدقق في فحصه لأنظمة الرقابة الداخلية ومحتويات الدفاتر المحاسبية والبيانات المالية.<sup>1</sup>

وقد عرّفت جمعية المحاسبة الأمريكية American Association Of Accountants

(A.A.A) التدقيق على أنه "عملية منتظمة وموضوعية للحصول على أدلة اثبات وتقويمها فيما يتعلق بحقائق وأحداث اقتصادية، وذلك للتحقق من درجة التطابق بين تلك الحقائق والمعايير المحددة، وإيصال النتائج إلى مستخدمي المعلومات المهتمين بذلك التحقق".<sup>2</sup>

## 2-2-2 أهمية مهنة تدقيق الحسابات

إن أهمية مهنة تدقيق الحسابات تتمثل في كونها وسيلة تخدم جهات عديدة ذات مصلحة بالمنشأة محل التدقيق، سواء كانت أطرافاً داخلية أو خارجية، إذ تعتمد هذه الأطراف على البيانات المالية التي تفصح عنها المنشأة لاتخاذ قراراتها ورسم خططها المستقبلية، حيث أنه كلما كبر حجم المنشأة وزاد عدد مستخدمي البيانات المالية كلما أضحت مهنة التدقيق أكثر صعوبة نظراً لاستخدام هذه البيانات في اتخاذ القرارات المختلفة، لذلك يتمثل دور مدقق الحسابات في أنه يضيف قيمة للمعلومات التي تنتج من النظام المحاسبي للمنشأة لمصلحة مستخدمي هذه البيانات لترشيد أحكامهم وقراراتهم، وبالتالي التخفيض من (خطر المعلومات) الذي ينتج عن صعوبة الوصول المباشر للمعلومات والتحيز من قبل معد المعلومات والحجم الكبير للمعلومات.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> ريان، علي عبد الرحيم، (2014)، "الأهمية النسبية للعوامل المحددة لفاعلية التدقيق الخارجي في الشركات المساهمة العامة الأردنية"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، ص12.

<sup>2</sup> المرجع السابق نفسه، ص25.

<sup>3</sup> جمعة، أحمد حلمي، (2009)، مرجع سبق ذكره، ص ص 36-37.



وتصنف الأطراف المستفيدة من التدقيق ضمن المجموعات التالية:<sup>1</sup>

أ- الإدارة: إن التدقيق يعمل على توفير المعلومات الموثوق فيها والتي تحتاجها الإدارة لمراقبة أنشطة المنشأة المختلفة، وفي اتخاذ القرارات على أساس سليم، كما يؤدي إلى تحسين أنظمة الرقابة وتقليل احتمالات وقوع الغش أو التلاعب أو الأخطاء، كما أن تقرير مدقق الحسابات الخارجي يوفر مقياساً سليماً يتم الاعتماد عليه في تقييم كفاءة الإدارة.

ب- المستثمرون والمحللون الماليون: تعتمد هذه الفئة على البيانات المالية والحسابات الختامية التي تم تدقيقها، من أجل اتخاذ قراراتهم المتعلقة بكيفية استثمار الأموال وتحديد مجالات الاستثمار الملائمة.

ج- أصحاب حقوق الملكية: وتعتمد هذه الفئة على تقرير مدقق الحسابات الخارجي للاطمئنان إلى مدى دقة وسلامة الحسابات الختامية والميزانية وعدالة إفصاحها عن نتيجة أنشطة المنشأة ومركزها المالي.

د- الإدارة الضريبية: توفر الحسابات التي تم تدقيقها من قبل مدقق حسابات خارجي مستقل قدراً كبيراً من الثقة والاطمئنان لموظفي الإدارة الضريبية وذلك عند تحديد وعاء الضريبة.

هـ- البنوك والدائنون والموردون: تعتمد هذه الفئة على البيانات المالية المنشورة والمعتمدة من قبل المدقق الخارجي في التحقق من مقدرة المنشأة على سداد التزاماتها تجاههم وعليه يتم اتخاذ قرار بمنحهم الائتمان من عدمه.

---

<sup>1</sup> الصباغ، أحمد عبد المولى، العشاوي، كمال السيد أحمد، أحمد، عادل عبد الرحمن، (2008)، "أساسيات المراجعة ومعاييرها"، جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، ص ص 10-11.

و- العمال ونقاباتهم: تعتمد هذه الفئة على وجود التدقيق للتحقق من حسن سير أعمال المنشأة، والاطمئنان إلى استمرارها وعدالة نصيبهم في الربح، والتفاوض مع أصحاب الأعمال فيما يتعلق برسم سياسة الأجور أو التوظيف.

ز- أجهزة التخطيط والمتابعة والرقابة على المستوى القومي: تعتمد هذه الأجهزة على المعلومات التي خضعت للتدقيق لإجراء أعمال التخطيط والرقابة وتقييم الأداء مثل وزارة التخطيط والاقتصاد والمالية.

## 3-2-2 أهداف مهنة تدقيق الحسابات

أشارت معايير التدقيق الدولية في معيار التدقيق الدولي رقم (200) أن الهدف الأساسي للتدقيق هو تعزيز درجة ثقة المستخدمين المستهدفين في البيانات المالية، من خلال تعبير المدقق عن رأيه حول ما إذا كانت البيانات المالية معدة من كافة النواحي الهامة وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية المعمول به.<sup>1</sup>

حيث أن الهدف من عملية تدقيق الحسابات يشكل أساس عملية التدقيق، ويجب أن يكون لعمليات التدقيق أهدافاً واضحة يمكن من خلالها استخلاص النتائج، وعملية التدقيق بحاجة إلى أهداف محددة والتي يجب تعريفها بوضوح بالشكل الذي يسمح لفريق التدقيق القيام بعمله على أكمل وجه، وينبغي على أهداف التدقيق أن تستند إلى متطلبات اللوائح والقوانين والسياسات ذات الصلة، كما ينبغي أن تكون واقعية وقابلة للتحقق وتعطي معلومات كافية للمنشأة وأصحاب المصالح الأخرى حول محور عملية التدقيق.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>IFAC, IAASB, (2012), Opct, p75.

<sup>2</sup> Office of the Auditor General of Canada, (2014), 4041 Audit objectives, Canada.

## 2-2-4 التطور التاريخي لمهنة تدقيق الحسابات (في العالم وفي سورية)

تعتبر دراسة التدقيق بمثابة المرحلة النهائية في مجالات الدراسات المحاسبية، وتعد مهنة التدقيق من المهن العريقة ولها تقاليد ومسؤولياتها المهنية التي تحددها هيئات المحاسبين والمدققين، ولقد ساهمت مهنة تدقيق الحسابات على مر العصور بشكل كبير في تنمية المجتمعات، لما تؤديه من خدمات في مجال حماية الاستثمارات وتوضيح حالات الإسراف والتلاعب.<sup>1</sup>

ويرجع أصل التدقيق إلى العصور الوسطى، حيث كان التدقيق على شكل أنشطة تحقق في الحضارات القديمة كالرومان والمصريون واليونانيون.<sup>2</sup> فكان قداماء المصريين يقومون بتعيين شخص لتسجيل الأموال التي تمت جبايتها، ويقوم شخص آخر بعملية التدقيق لما قام به هؤلاء الأشخاص من تسجيل، كما كان قدامى اليونان يهتمون بتعيين موظف للتدقيق وحفظ سلامة الحسابات العامة بعد الانتهاء من عملية التسجيل، وكذلك الرومان قاموا بوضع نظام يفصل بين الشخص المسؤول عن المصروفات والشخص المسؤول عن المقبوضات.<sup>3</sup>

أما بالنسبة لتدقيق الشركات فيعود إلى أوائل القرن التاسع عشر حيث كانت الشركات ذات المسؤولية المحدودة، مما استدعى ضرورة وجود من يقوم بطمأنة المالكين غير الفاعلين وحمايتهم من تصرفات المالكين الذين يتولون إدارة شؤون المنشأة،<sup>4</sup> أما المعنى الحديث للتدقيق فيعود إلى

---

<sup>1</sup> زريقات، عمر محمد، محمود رأفت سلامة، كلبونة أحمد يوسف، (2010)، "علم تدقيق الحسابات النظري"، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، عمان، ص 15.

<sup>2</sup> Lee Teck Heang, Azham Ali, (2008), "The Evolution of Auditing: An Analysis of the Historical Development", Journal of Modern Accounting and Auditing, Vol.4, No.12, USA, P2.

<sup>3</sup> المطارنة، غسان فلاح، (2009)، "تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية"، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الاردن، ص13.

<sup>4</sup> William C. Boynton, Raymond N. Johnson, Water G. Kell, (2006), "Modern Auditing", John Wiley and Sons Inc., USA, P15.

عصر دخول الشركات الصناعية الكبرى إلى حيز الوجود.<sup>1</sup> وبظهور الثورة الصناعية وما رافقها من تشريعات خاصة بالشركات وذلك في منتصف القرن التاسع عشر، حيث حدثت تغيرات جوهرية في طبيعة الملكية خاصة في بريطانيا، وأدت إلى ظهور اقتصاديات الحجم والإدارات ذات الخبرات المهنية الواسعة وبالتالي فصل الملكية عن الإدارة.<sup>2</sup>

وفي ظل التطورات المرافقة للثورة الصناعية وزيادة الاهتمام بعملية التدقيق بدأ انبثاق مهنة المحاسبة والتدقيق لتلبي احتياجات السوق، حيث بدأت عملية تطوير التشريعات تتسارع، وبدأ التصريح لأفراد من غير المساهمين بتولي عملية التدقيق مما مهد لظهور مكاتب التدقيق. وفي نهاية القرن التاسع عشر بدأ الاهتمام بالتدقيق ينتقل من بريطانيا إلى الولايات المتحدة، وذلك بسبب تزايد الاستثمار الإنجليزي في الشركات الأمريكية، وكان تركيز التدقيق في ذلك الوقت منصباً على اكتشاف الأخطاء والغش الذي بدأ يظهر مع ظهور الإدارة المهنية في ظل غياب المالكين عن الرقابة المباشرة، وقد كان من أهم الميزات التي تم التركيز عليها عند اختيار المدققين، السمعة الحسنة والأمانة والاستقلالية الذهنية، إذ أن الكفاءة المهنية والعلمية لم تكن موضع اهتمام. وفي بداية القرن العشرين تزايد الاهتمام بالشركات المساهمة العامة وازدياد الفجوة بين المالكين والمديرين، وبدأ الاهتمام بالتشريعات في مجال المحاسبة من أجل الحصول على تقارير مالية ذات خصائص عامة موحدة، وفي العقد الثالث من القرن العشرين بدأ الاهتمام بحسابات النتيجة بالإضافة إلى الميزانية، وقد كان من الأسباب الرئيسية لظهور هذا الاهتمام هو الفشل المؤسسي والانهيارات في أسواق الأسهم، وخاصة انهيار سوق الأسهم في الولايات المتحدة عام 1929، وفي الأربعينات من القرن العشرين

---

<sup>1</sup> غسان فلاح المطارنة، (2009)، مرجع سبق ذكره، ص13.

<sup>2</sup> Boynton, Etal, (2006), Opct, P15.

حدثت تحولات مهمة في مجال التدقيق ومسؤوليات المدققين في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا كما استمرت عملية التطور في مجال التدقيق تسير جنباً إلى جنب مع التطورات الاقتصادية في البلدان المتقدمة ومع ما تتعرض له قطاعات الأعمال المختلفة من فشل وتراجع.<sup>1</sup>

وفي سورية ظهر أول تنظيم لمهنة تدقيق الحسابات عام 1958 بموجب القرار رقم 1109 المعدل بالقرار رقم 144 لعام 1961، والذي نظم ممارسة هذه المهنة، واشترط الحصول على إجازة محاسب قانوني من وزارة الاقتصاد والتسجيل في جدول المحاسبين القانونيين الذي تضعه الوزارة المذكورة. كما تأسست في سورية جمعية المحاسبين القانونيين في عام 1958 والتي هدفت إلى تنظيم مهنة تدقيق الحسابات ورفع مستواها العلمي والمهني والمحافظة على كرامتها، بالإضافة إلى تحسين أساليب العمل المحاسبي والمساهمة في الأبحاث الاقتصادية والمالية وتشجيعها.<sup>2</sup>

وقد عاشت مهنة التدقيق في حالة من السكون بسبب طبيعة الأعمال وتراجع دور مدقق الحسابات في تدقيق حسابات شركات الأموال واقتضاره على بعض أعمال التدقيق للجمعيات السكنية والخيرية وبعض الأمور البسيطة التي لها علاقة بالضرائب، وذلك بسبب قيام الجهاز المركزي للرقابة المالية بتولي أعمال التدقيق في الشركات. وفي بداية التسعينات صدر قانون الاستثمار رقم 10 المعدل بموجب المرسوم التشريعي رقم 7 لعام 2000 والذي سمح بإنشاء مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأصدر تراخيص بتأسيس الشركات المشتركة والشركات المساهمة ومحدودة المسؤولية، ومع صدور القانون رقم 28 لعام 2001 والذي سمح بجواز تأسيس مصارف على شكل شركات

---

<sup>1</sup> الذنيبات، علي عبد القادر، (2010)، "تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية: نظرية وتطبيق"، دائرة المكتبة الوطنية، الطبعة الثالثة، الأردن، عمان، ص7.

<sup>2</sup> مشروع النظام الداخلي لجمعية المحاسبين القانونيين في الجمهورية العربية السورية، (2012)، الجريدة الرسمية، المادة رقم

مساهمة مغفلة سورية خاصة أو على شكل شركات مشتركة مساهمة مغفلة سورية، وصدور قانون هيئة الأوراق والأسواق المالية رقم 22 لعام 2005 الأمر الذي فتح الباب واسعاً لتطور مهنة تدقيق الحسابات بشكل كبير في سورية.

وفي عام 2009 صدر القانون رقم 33 القاضي بتشكيل مجلس المحاسبة والتدقيق، والذي يهدف إلى الإشراف على مهنة المحاسبة والتدقيق للارتقاء بأدائها، والتأكيد على مستوى جودة عمل مدققي الحسابات في سورية، والرقابة على الأعمال المحاسبية والمالية، تدعيماً للثقة في أنشطة المحاسبة والتدقيق.<sup>1</sup>

وفي عام 2014 أصدر الرئيس السوري بشار الأسد المرسوم التشريعي رقم 30 القاضي بإحداث نقابة للعاملين في المهن المالية والمحاسبية في سورية، وذلك بهدف ضبط وتحديث المهن المالية والمحاسبية، وتطوير آليات إعداد البيانات المالية وتطبيق المعايير الدولية والمحلية، والمساهمة في إعدادها وتطويرها لتسهيل تقويم الأنشطة السابقة وتسهيل صنع القرارات الاقتصادية والاجتماعية. وتجدر الإشارة إلى أن ازدياد الطلب على خدمات المحاسبين والمدققين أدى إلى ظهور منظمات وجمعيات مهنية لتنظيم المهنة ورعاية مصالح أعضائها في المجتمعات العريقة وأهم ذلك الموجودة في بريطانيا والولايات المتحدة.<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup> الجمهورية العربية السورية، قانون تنظيم المهنة رقم 33 لسنة 2009، الجريدة الرسمية، 2009/12/1، الباب الثاني، المادة رقم (4).

<sup>2</sup> الوقاد، سامي محمد، (2010)، لؤي محمد وديان، "تدقيق الحسابات 1"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ص19.

## 2-2-5 خصائص مدقق الحسابات

يعتقد الباحث أن على مدقق الحسابات أن يتميز بمجموعة من الخصائص الشخصية والأخلاقية، التي تؤهله للقيام بواجباته المهنية على خير وجه، وتجعل عمله محل رضا من عملائه وآراءه موضع ثقة، وعليه فقد تعرضت المنظمات المهنية لهذا الموضوع فأصدرت قواعد للسلوك المهني والتي يجب على المدققين الالتزام بها في علاقاتهم مع عملائهم وزملائهم والمجتمع بشكل عام عند تنفيذهم لواجباتهم.

وفيما يلي الخصائص الأساسية التي يجب على أي مدقق حسابات خارجي أن يتمتع بها ليصبح مؤهلاً لتولي عملية التدقيق وذلك وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق:<sup>1</sup>

أ- **النزاهة:** تفرض هذه الصفة التزاماً على كافة المدققين المهنيين بأن يتصفوا بالاستقامة والأمانة في علاقاتهم المهنية والتجارية، وتعني النزاهة ضمناً التعامل العادل والصادق.

ب- **الموضوعية:** تفرض هذه الصفة التزاماً على جميع المدققين المهنيين بأن لا يتهاونوا في حكمهم المهني بسبب التحيز أو تضارب المصالح أو التأثير غير المفرط للآخرين. ويمكن أن يتعرض المدقق المهني لحالات قد تضعف من موضوعيته، ومن غير الممكن تحديد ووصف جميع تلك الحالات، لذا ينبغي تجنب العلاقات التي تؤثر بشكل مفرط على الحكم المهني للمدقق.

ج- **الكفاءة المهنية والعناية اللازمة:** يفرض مبدأ الكفاية المهنية والعناية اللازمة بالالتزامات التالية على المدققين المهنيين:

---

<sup>1</sup> International Federation of Accountants, (2010), New York 10017, USA, pp15-20.

1- المحافظة على المعرفة والمهارات المهنية بالمستوى المطلوب لضمان حصول العملاء أو أصحاب العمل على خدمات مهنية ذات كفاءة.

2- تأدية المهام بكل اجتهاد وعناية وفقاً للمعايير الدولية أو المعايير المعمول بها داخل الدولة عند تقديم الخدمات المهنية.

لذا تتطلب المحافظة على الكفاءة المهنية وعياً مستمراً وتفهماً للتطورات المهنية، ويؤدي التطور المهني المستمر إلى تطوير القدرات التي تمكن المدقق المهني من أداء مهامه بكفاءة أكبر في البيئات المهنية والمحافظة عليها.

د- السرية: يفرض مبدأ السرية التزاماً على المدققين المهنيين الامتناع عن:

1- الكشف عن معلومات سرية خارج المنشأة أو رب العمل والتي تم الحصول عليها نتيجة العلاقات المهنية دون تفويض محدد وصريح، إلا إذا كان هناك حق أو واجب قانوني أو مهني بالكشف عنها.

2- استعمال المعلومات السرية التي يتم الحصول عليها نتيجة العلاقات المهنية لمصلحتهم الشخصية أو مصلحة أطراف أخرى، وينبغي على المدقق المهني أن يكون متيقظاً لإمكانية الكشف غير المقصود للمعلومات.

هـ- السلوك المهني: يفرض مبدأ السلوك المهني التزاماً على المدققين المهنيين للتقيد بالقوانين والأنظمة ذات الصلة، وتجنب أي عمل قد يسيء إلى سمعة المهنة.

## 2-2-6 حقوق مدقق الحسابات وواجباته

إن لمدققي الحسابات حقوق وواجبات يجب أن يكونوا على علم ودراية بها لكي يتمكنوا من



أداء عملهم بكفاءة وفاعلية، وتتعلق حقوق المدقق بالمتطلبات التي تساعد على القيام بمهامه على أكمل وجه، أما الواجبات فهي الأمور التي يجب على المدقق الالتزام بها أثناء ممارسته لعمله، وفيما يلي عرضاً ملخصاً لهذه الحقوق والواجبات:

#### أ- حقوق مدقق الحسابات

أشار القانون رقم 33 لعام 2009 الناظم لمهنة المحاسبة والتدقيق في المادة رقم

39 إلى ما يلي:<sup>1</sup>

لمدقق الحسابات الحق في الاطلاع على جميع الدفاتر والقيود المحاسبية والوثائق المؤيدة لها وبيان الوضع المالي الحقيقي للشركة أو المؤسسة، وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تقلص صلاحيات المدقق بشكل يؤدي إلى إعاقته عن قيامه بمهامه، وعلى جميع الجهات التي يمارس المدقق عمله أمامها أن تقدم له التسهيلات التي يقتضيها قيامه بواجباته، وأن تمكنه من الاطلاع على الأوراق والمستندات والسجلات وكافة الوثائق والمعلومات والبيانات اللازمة لمباشرة عمله.

#### ب- واجبات مدقق الحسابات

أشار القانون رقم 33 في المادة رقم 43 إلى وجوب تقييد مدقق الحسابات بما يلي:<sup>2</sup>

1- الاطلاع على الدفاتر المحاسبية والقيود والمستندات المؤيدة لها والميزانيات والموازنات

التقديرية للجهات التي كلف بتدقيقها، وأن يطلب موافاته بما يراه ضرورياً لقيامه بالمهمة

المكلف بها أصولاً.

---

<sup>(1)</sup> قانون تنظيم المهنة رقم 33 لعام 2009، مرجع سبق ذكره، المادة 39.

<sup>(2)</sup> مرجع سبق ذكره، المادة 43.

- 2- التحقق من أن الدفاتر والسجلات والحسابات التي يقوم بتدقيقها منظمة بصورة أصولية، وأن يلفت نظر إدارة الجهة خطياً إلى أي مخالفة تظهر له ويطلب معالجتها وتصويبها.
- 3- الالتزام بالموضوعية والحياد وعدم الانصياع للمؤثرات الشخصية، والاستقلال التام في أداء المهام الموكلة إليه.
- 4- أن ينظم أوراق العمل المناسبة التي يوثق فيها إجراءات التدقيق التي قام بها، للوصول إلى رأيه المهني ويمكن أن تكون هذه الأوراق الكترونية.
- 5- أن يقوم بتدقيق الأعمال التي يكلف بها أعضاء فريق التدقيق الذي يعمل تحت إشرافه.

## 7-2-2 مسؤوليات مدقق الحسابات

أشارت معايير التدقيق الدولية في المعيار الدولي رقم 200 إلى أن مدقق الحسابات الذي يمارس عملية تدقيق معينة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية يقع عليه مسؤولية الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية بمجملها تخلو من الأخطاء الجوهرية، وهي الأخطاء التي يتم اكتشافها في فترات مالية لاحقة وتؤثر على مصداقية وموثوقية القوائم المالية وهذه الأخطاء على سبيل المثال (السهو، الأخطاء الحسابية، أخطاء في تطبيق السياسات المحاسبية)، سواء كانت هذه الأخطاء ارتكبت بسبب الاحتيال أو الخطأ، كما أشارت إلى أن هناك مخاطر لا يمكن تجنبها من حيث أن بعض الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية لن يتم اكتشافها رغم أنه تم التخطيط للتدقيق وتنفيذه وفقاً لمعايير التدقيق الدولية.<sup>1</sup>

وتجدر الإشارة إلى أن إخلال مدقق الحسابات بواجباته المهنية يترتب عليه عدة مسؤوليات

<sup>1</sup>ISA 200, (2012), Overall Objectives of the Independent Auditor and the Conduct of an Audit in Accordance with International Standards on Auditing, paragraphs A51-A52.

أ- **المسؤولية المدنية:** في أغلب الأحيان تكون هذه المسؤولية عقدية، وتعني مسؤولية مدقق الحسابات أمام العميل الذي يرتبط معه بعقد مكتوب، ومعنى هذا أن كل خطأ يسبب ضرر للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض، وتتوافر في هذه المسؤولية ثلاث أركان أساسية:

1- حصول إهمال وتقصير من جانب المدقق في أداء واجباته المهنية.

2- وقوع ضرر يصيب الغير نتيجة إهمال وتقصير المدقق.

3- رابطة سببية بين الضرر الذي لحق بالغير وبين إهمال وتقصير المدقق.

ب- **المسؤولية المهنية:** يتوقف تقييم وتقدير كافة الجهات التي تستخدم البيانات المالية المنشورة للمدقق الخارجي على قدرته في تحمل المسؤولية، وكلما كان المدقق قادراً على تحمل مسؤولياته كلما زاد احترام هذه الجهات له.

إن المدقق الخارجي يعرض على الشركات وكذلك الطرف الثالث من مستخدمي

البيانات المالية وكل من له علاقة بالبيانات المالية المنشورة خبرته وخدماته وما يتمتع به من

كفاءة وقدرة على تحمل المسؤولية، بالإضافة إلى حياده واستقلاله في ممارسة مهنته، وتعتبر

القدرة على تحمل المسؤولية عنصراً هاماً بالنسبة للمدقق الخارجي نظراً لأن قيامه بمسؤولياته

يساعد على خدمة جهات عديدة تعتمد على نتائج أعماله، كما أن القواعد الأخلاقية للمهنة

تساعد على زيادة ثقة الرأي العام فيها، وتشجع الغير على الاعتماد على ما يتحملة المدقق

---

<sup>1</sup>غوالي، محمد بشير، (2013)، "دور مراجع الحسابات في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية"، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 12، ص131.

من مسؤولية، ولا شك أن المدقق الذي يلتزم بتلك القواعد ويطبقها ينجح عن أي مدقق آخر يتجاهل تلك القواعد.

وإذا أُخِلَّ مدقق الحسابات بواجباته حسب ما تنص عليه الجمعيات والنقابات المهنية التي ينتسب إليها فقد يتعرض للمساءلة المهنية، وقد حدد القانون رقم 33 لعام 2009 العقوبات التأديبية التي قد يتعرض لها مدققي الحسابات بالتنبه الخطي- الإنذار الخطي- الإيقاف عن مزاوله المهنة لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات- إلغاء رخصة المزاوله.<sup>1</sup>

ج- **المسؤولية الجنائية:** ويتعدى الضرر فيها نطاق الطرف الذي اعتمد على المعلومات المحاسبية التي تم تدقيقها إلى المجتمع ككل. ويتعين في هذه الحالة ضرورة تحديد مجالات المساءلة الجنائية للمدقق الخارجي والتي تنص عليها جميع التشريعات المنظمة للمهنة وقوانين الشركات وقانون العقوبات، ولا شك أن النص على المسؤولية الجنائية للمدقق ضرورة هامة للمحافظة على كرامة المهنة والحفاظ على ثقة جمهور المستفيدين من خدمات التدقيق ومزاولي المهنة عن مدى صدق وسلامة البيانات المالية وأية خدمات إدارية واستشارات أخرى.<sup>2</sup>

ويعتقد الباحث أنه على مدقق الحسابات أن ينظر بعين الجد لهذه المسؤوليات قبل القيام بعملية التدقيق، بحيث لا يُوقع نفسه محل المساءلة تجاه العميل أو أي من المستفيدين من البيانات المالية التي تم تدقيقها والتحقق من مصداقيتها من قبله، ولكي يتجنب المدقق هذه المساءلة فإنه يجب أن يلتزم بمعايير التدقيق الدولية وأن يمارس عمله باستقلاليه وأن يلتزم بالأخلاقيات التي افترضتها مهنة تدقيق الحسابات.

<sup>1</sup> قانون تنظيم المهنة رقم 33 لعام 2009، مرجع سبق ذكره، المادة 92.

<sup>2</sup> غوالي، محمد بشير، مرجع سبق ذكره، ص131.

## 2-2-8 أخلاقيات مهنة تدقيق الحسابات

تعتبر الأخلاق عن مجموعة من القواعد والمبادئ التي تحدد ما هو السلوك الصحيح والسلوك الخاطئ، فأخلاقيات التدقيق ما هي إلا مجموعة من المعايير والمبادئ التي تهيمن على السلوك المهني، والمتعلقة بما هو صحيح أو خاطئ، وهي تمثل خطوفاً توجيهية للمدققين في أداء أعمالهم المهنية، وإن أهميتها تزداد بالتناسب مع آثار ونتائج العمل، فكلما كان نشاط المدقق أكثر تأثيراً كلما ازدادت أهمية أخلاقيات ذلك المدقق، فالأخلاقيات هي معايير ومقاييس أخلاقية تستخدم لتمييز الصواب من الخطأ، وفي مجال التدقيق تكون الأخلاقيات بمثابة مقاييس ومعايير للقيم والسلوكيات الأخلاقية التي تحكم العمل المهني الذي يتم تنفيذه في بيئة العمل.<sup>1</sup>

إن أخلاقيات مهنة تدقيق الحسابات تنعكس على أداء المدققين وأنشطتهم، إذ أنهم سيراعون المحددات الأخلاقية قبل أن يظهروا أي رد فعل أثناء القيام بمهمة التدقيق، فأخلاقيات المهنة هي تطبيق للمعايير الأخلاقية الفردية في مواقف الأعمال المختلفة التي تظهر على تصرفات المدققين اللقانونية واللاقلاقية أو الانزعاجات التي تظهر ضمن نطاق أخلاقيات العمل المهني الذي يهتم بما هو صحيح أو ما هو خاطئ في الحالات الاعتيادية، فضلاً عن ما يواجهه المدقق في عمله اليومي كاستخدام موارد الشركة لأغراض شخصية أو الاتفاقيات غير الواضحة.<sup>2</sup>

وتمثل أخلاقيات مهنة تدقيق الحسابات مبادئ مهمة للسلوك المرتبطة بمعايير السلوك الجيد أو غير الجيد أو السلوك الصحيح والسلوك الخاطئ في تصرفات الأفراد والجماعة، لكون هذه المبادئ

<sup>1</sup> سنرالسر، ستيفن، (2008)، "ماجستير إدارة الأعمال"، مكتبة جرير، الطبعة السادسة، السعودية، ص 59.

<sup>2</sup> المطيري، عبد الرحمن، (2012)، مرجع سبق ذكره، ص ص 15-16.

السلوكية والقيم الأخلاقية هي التي تحكم سلوك الفرد أو الجماعة في التمييز بين الصواب والخطأ، لتصنع محددات عملية اتخاذ القرارات.<sup>1</sup>

وقد حدد المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين American Institute Of Certified Public Accountants (AICPA) أخلاقيات مهنة المحاسبة والتدقيق الصادرة عن لجنة المجمع الخاص بمعايير السلوك المهني والدستوري الأخلاقي لمهنة المحاسبة والتدقيق والذي يحتوي على ما يلي:

أ- **معايير السلوك المهني:** وتمثل القيم الأخلاقية العامة المطلوبة من المدققين لممارسة مهنة التدقيق، مع ربطها بالتزامات ومسؤوليات الأعضاء نحو عملائهم وزملائهم والجمهور عامة.<sup>2</sup>

ب- **قواعد السلوك المهني:** وتمثل الإرشادات التفصيلية التي يجب أن يسير عليها مدقق الحسابات في عمله حتى يكون ملتزماً بالمعايير الأخلاقية العامة ومن أهمها:<sup>3</sup>

1- مراعاة زملاء المهنة، فلا ينافسهم من خلال الإعلانات أو دفع سمسة أو عمولة للحصول على العملاء.

2- أن يتأكد من اتباع المبادئ المحاسبية الموضوعية في صورة معايير معتمدة في التطبيق المحاسبي.

3- أن لا يسلك في تحديد أتعابه أساليب تؤثر على استقلاله، مثل الاتعاب المشروطة أو المحتملة.

---

<sup>1</sup>J.R. Schermerhorn, (2008), "Management", 7<sup>th</sup> ed, John Wiley and Sons Inc., New York, p48.

<sup>2</sup> أحمد، عادل، (2011)، "نموذج مقترح لقياس الدور الحوكمي لمدقق الحسابات وأثره على فجوة مصداقية المعلومات المحاسبية"، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية، الأردن، 2011، ص22.

<sup>3</sup>G.D. Anderson and R.C. Ellison, (2006), Restructuring Professional Standards, The Anderson Report, Journal Accountancy, P96-102.

4- مراعاة كرامة المهنة، فيحظر على مدقق الحسابات القيام بأي عمل يسيء لسمعة

المهنة التي يمثلها.

بناءً عليه يعتقد الباحث أن السلوك المهني والأخلاقي لمدققي الحسابات يلعب دوراً هاماً وأساسياً في زيادة ثقة مستخدمي البيانات المالية في دقة القوائم المالية المفصح عنها من قبل المنشأة، لذا ساهمت الجمعيات المهنية المحاسبية بشكل فاعل في اصدار معايير تم تبنيها من قبل المدققين، حيث حسنت مع مرور الوقت من مستوى سلوكهم المهني.

إلا أنه وبالرغم من هذا التحسين فإنها ما تزال عاجزة عن تحسين هذا السلوك بشكل كاف

يرتقي بمهنة تدقيق الحسابات إلى المستوى المطلوب، وذلك بسبب وجود عدة عوامل تؤثر فيه.<sup>1</sup>

## 2-2-9 العوامل المؤثرة في السلوك الاخلاقي

هناك عدد من المتغيرات والعوامل التي تؤثر في السلوك الأخلاقي لمدققي الحسابات، هي:<sup>2</sup>

أ- التشريعات: ويقصد بها دستور الدولة وكافة القوانين المنبثقة عنه، والأنظمة واللوائح

الأخرى على مختلف أنواعها التي تبحث في أخلاقيات العمل، من حيث الانتظام بالدوام

والتقيد بقواعد الجدارة والاستحقاق، وتقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة وعدم

قبول الرشوة ونحوها، ولهذه التشريعات دور كبير في سلوكيات المدقق، حيث أنها توضح

ما هو صحيح وما هو خاطئ، وماهي السلوكيات الواجب على المدقق أن يسلكها تجاه

العمل الذي يؤديه.

<sup>(1)</sup> أحمد، عادل، (2011)، مرجع سبق ذكره، ص25.

<sup>(2)</sup> أحمد، عادل، المرجع السابق نفسه، ص25.

ب- **البيئة الاجتماعية:** تؤثر البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها المدقق بدءاً من المنزل مروراً بالأصحاب والعمل على سلوكيات المدقق واتجاهاته وفي قراراته السلوكية، حيث أن هذه البيئة تجمع بين المنزل والحي والعمل والمجتمع الذي يعيش فيه، وما يسودها من عادات وتقاليد ومعتقدات وأحوال اقتصادية واجتماعية وسياسية، والتي تسهم بشكل كبير في تشكيل سلوك الفرد وتكوين اتجاهاته، إذ تنمو هذه الاتجاهات والممارسات السلوكية، وكذلك تتطور بتطور مراحل النمو التي يمر بها المدقق.

ج- **البيئة الاقتصادية:** تلعب الأوضاع الاقتصادية ومستويات المعيشة للمدقق دوراً كبيراً في تشكيل وتكوين الأخلاقيات التي يعمل بها المدقق، حيث أنها تؤدي إلى نشوء طبقات اجتماعية واقتصادية متعددة في المجتمع، الأمر الذي يجعل كل فرد أو مجموعة من الأفراد يتخذون سلوكاً ونهجاً معيناً للوصول إلى الأهداف الفردية أو الجماعية المنشودة. ويعتقد الباحث أن مدققي الحسابات عند ممارسة عملهم يجب أن يكونوا قادرين على العزل بين حياتهم الشخصية والعمل، من أجل تخفيف حدة آثار البيئة الاجتماعية والاقتصادية على قراراتهم في بيئة العمل قدر الإمكان.

هذا ويتوجب على مدققي الحسابات عند ممارسة عملهم في المصارف الالتزام بعدة شروط حددتها لجنة بازل إضافةً إلى التزامهم بمعايير السلوك المهني.

## **2-2-10 الشروط الواجب توافرها في المدقق لتحقيق تدقيق خارجي فعال في المصارف**

يعتبر القطاع المصرفي من القطاعات الفريدة من نوعها بين قطاعات الاقتصاد الأخرى، ويلعب دوراً محورياً في المساهمة والاستمرار المالي وتوفير الموارد المالية للاقتصاد، حيث أن فشل



هذا القطاع يمكن أن يؤدي إلى أزمة مالية، لذا حددت لجنة بازل عدة شروط يجب أن يتوافق معها المدقق الخارجي لتحسين جودة التدقيق الخارجي في المصارف وهي:<sup>1</sup>

1- يجب على المدقق الخارجي للمصرف أن يكون على دراية ومعرفة في قطاع

المصارف، وأن يكون لديه الكفاءة المهنية الكافية للاستجابة لخطر وجود تضليلات

جوهرية في البيانات المالية التي يعدها المصرف والاستجابة للمتطلبات التنظيمية

التي تكون جزءاً من التدقيق الإجباري الذي يطلب من المصرف.

2- يجب أن يكون المدقق الخارجي في المصرف موضوعياً ومستقلاً في الظاهر

والباطن، وأن يتوافق عمله مع المتطلبات والمعايير الأخلاقية الدولية.

3- على المدقق الخارجي أن يتوافق عمله مع متطلبات الرقابة على الجودة، بالتوافق

مع معايير الجودة الدولية المقبولة آخذاً بعين الاعتبار التعقيد المتواجد في التدقيق

على المصارف.

4- يجب على المدقق الخارجي أن يحدد مخاطر التضليل الجوهرية في البيانات المالية

للمصرف، آخذاً بعين الاعتبار التعقيدات في أنشطته والحاجة الماسة لتوفير بيئة

رقابية قوية للمصرف.

5- يجب على المدقق الخارجي الاستجابة المناسبة لوجود مخاطر التضليل الجوهرية

في البيانات المالية للمصرف.

---

<sup>1</sup>Basel Committee on Banking Supervision, (2013), External audits of banks, Consultative Document, p p1-8.

6- يجب على المدقق الخارجي أن يمتلك المعرفة بالمبادئ والمعايير المحاسبية المطبقة، ومعايير التدقيق والقواعد الأخلاقية، والممارسات المتعلقة بالقطاع المصرفي والإرشادات ذات الصلة بالمتطلبات التنظيمية والمعرفة بتكنولوجيا المعلومات ذات الصلة بتدقيق الحسابات.

7- يجب على المدقق الخارجي أن يكون على درجة من الاختصاص تؤهله لممارسة الحكم المهني وتنفيذ الجوانب الرئيسية لعملية التدقيق، مثل تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية وتصميم وتنفيذ الاستجابة المناسبة لتلك المخاطر.

8- الاستعانة بالخبراء لامتلاكهم المزيد من المعرفة المتخصصة لتقييم الحسابات التي تعتمد على بعض التقديرات المحاسبية المعقدة، مثل تقييم الأدوات المالية المعقدة، والعقارات التجارية.

9- ينبغي على المدقق الخارجي ممارسة الشك المهني عند تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق على المصرف مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات التي يواجهها المصرف، حيث إن المدقق الخارجي لا يحصل على إثباتات تؤيد تأكيدات الإدارة فقط، بل أيضاً إثباتات تتحدى تأكيدات الإدارة، حيث يوضح المدقق الخارجي ما إذا كانت هناك معالجات محاسبية بديلة أفضل من تلك التي اختيرت من قبل الإدارة، كما يتضمن الشك المهني توثيق المنهج والأدلة التي تم الحصول عليها، والاستنتاجات التي تم التوصل إليها طوال عملية التدقيق.

10- على لجنة التدقيق تتبع عمليات تعيين المدقق الخارجي أو تغييره أو إقالته.

11- على لجنة التدقيق متابعة وتأكيد استقلالية المدقق الخارجي.

12- على لجنة التدقيق متابعة ورقابة فعّالية التدقيق الخارجي.

13- على لجنة التدقيق التواصل بشكل فعّال مع المدقق الخارجي لتتمكن من القيام

بمسؤولياتها الإشرافية على أكمل وجه، والمساهمة في تحسين جودة التدقيق الخارجي.

14- على لجنة التدقيق الطلب من المدقق الخارجي أن يبلغ عن الأمور الهامة التي

تتعلق بالتدقيق لتتمكن من القيام بمهامها الإشرافية.

ويعتقد الباحث أن معرفة مدقق الحسابات الخارجي بالعمل المصرفي وحدها غير كافية إذا

لم يقترن عمله بالاستقلالية والحيادية، ونظراً لأهمية الاستقلالية في عمل مدقق الحسابات فقد أشارت

إليه معايير التدقيق المقبولة عموماً (GAAS) الصادرة عن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين

(AICPA) ضمن المعايير العامة.

## 2-2-11 استقلالية مدقق الحسابات الخارجي

خضع مفهوم استقلال المدقق الخارجي وحياده في الشركة التي يقوم بتدقيق حساباتها إلى

الكثير من الجدل والنقاش بين المهنيين والأكاديميين وغيرهم من المهتمين بأعمال المهنة، وذلك نظراً

لصعوبة وضع تعريف دقيق ومحدد لهذا المفهوم، نتيجةً لارتباطه بالحالة الذهنية والخلقية للمدقق،

وكذلك بالعلاقات المالية التي تربط المدقق بالشركة محل التدقيق، بالإضافة إلى ما يطلع عليه من

أمر تتصف بالسرية، مما قد يثير شكوكاً ممن لا يدركون أهمية ومكانة الدور الذي يلعبه المدقق

نتيجة جهلهم بالضوابط المهنية، ونتيجةً لذلك تعددت المفاهيم التي حاولت الإحاطة بمفهوم استقلالية المدقق على اعتباره من المفاهيم الأساسية في مهنة التدقيق.<sup>1</sup>

يمكن تعريف استقلالية المدقق الخارجي على أنها "القدرة على العمل بنزاهة وموضوعية، وأن يتصف المدقق بالحياد في جميع الأمور التي تُعرض عليه وأن يتميز بالعدالة لجميع الأطراف التي تعتمد على نتائج عمله"، كما ويتوقع مستخدمو البيانات المالية أن يحافظ المدقق على استقلاله وحياده عند مزاوله عمله المهني، إذ أن الاستقلال يعد السبب الرئيس في وجود الحاجة لخدمات التدقيق، حيث أن مهنة التدقيق تفقد قيمتها إذا فقد المدقق الخارجي استقلاله.<sup>2</sup>

ويرتكز معيار استقلال المدقق الخارجي على جانبين هما:<sup>3</sup>

1- **الاستقلال المادي:** ويعني عدم وجود مصالح مادية للمدقق أو أحد أفراد أسرته في

المنشأة التي يقوم بتدقيقها خلال الفترة التي سيدلي بها رأيه، أي لا يكون من

المساهمين أو الشركاء في المنشأة التي يدقق حساباتها، أو أن يكون أحد العاملين

فيها.

2- **الاستقلال الذاتي أو الذهني:** ويعني تجرد المدقق من أي دوافع أو ضغوط أو

مصالح خاصة عند إبداء رأيه الفني المحايد، أي الحفاظ على اتجاه غير متحيز

---

<sup>1</sup> شمري، عبد الرحمن، (2008)، "مقومات استقلالية مدققي ديوان المحاسبة في دولة الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة"، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن، ص35.

<sup>2</sup>R. Hayes, A.Schilder, R.Dassen, and P.Wallage, (2010), "Principle of Auditing: an International Prospective", California, USA, P81.

<sup>3</sup> المدهون، رعدة ابراهيم، (2014)، "العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي"، بحث مقدم لاستكمال الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، ص49.

عند أداء عملية التدقيق في كل مراحل التدقيق.

وهناك العديد من العوامل التي تؤثر على استقلالية مدقق الحسابات الخارجي من الجانب

المادي منها:<sup>1</sup>

1- وجود أي ارتباط أو التزام للمدقق الخارجي بأي مصلحة أو منفعة مادية داخل المنشأة التي

يدقق حساباتها.

2- وجود أي ارتباط تجاري واستثماري بالمنشأة أو أي علاقة وصلة قرابة مع أحد المديرين أو

حاملي الأسهم بالمنشأة.

3- وجود أي ارتباط للمدقق الخارجي مع المنشأة، كأن يكون أحد مؤسسي المنشأة.

4- أن يكون المدقق الخارجي وكيل أو وصي لأحد الأشخاص المرتبطين بالمنشأة، أو أن يكون

له نسبة من الربحية التي تحققها المنشأة.

مما سبق، يعتقد الباحث بمدى أهمية وظيفة التدقيق الخارجي في المنشآت والمصارف، لما

لها من دور كبير في التأكد من مدى مصداقية البيانات المالية، والخروج برأي فني محايد يعبر عن

مدى دلالة البيانات المالية المفصح عنها في التعبير عن حقيقة نتائج الأعمال والمركز المالي للمنشأة

في نهاية الفترة المالية، لذلك كان لزاماً على المدقق أن يتمتع بالخبرة الكافية والمهارات اللازمة حتى

ينفذ واجباته بمستوى عالٍ من الكفاءة المهنية، خاصةً وأن الخدمات التي يقدمها المدقق تخدم إدارة

المنشأة والعديد من الأطراف خارج المنشأة، وعليه أن يحافظ على استقلاليته في جميع مراحل عمله

---

<sup>1</sup> A. Arens, R. Elder, and M. Beasley, (2005), Auditing and Assurance Services: an Integrated Approach, 10<sup>th</sup> Edition, Pearson Education International, New Jersey, USA, P23.

لخلق الثقة الكاملة في النتائج التي سوف يصل إليها والتقرير الذي سوف يعده، وبالتالي الرقي بمهنة تدقيق الحسابات لتأخذ مكانها في المجتمع وتحقق أهدافها المرجوة منها.

## 3-2 عرض الدراسات السابقة وتقييمها

### 1-3-2 عرض الدراسات السابقة

من حيث الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الإفصاح المحاسبي وجودته، تم اختيار بعض منها لإضفاء معلومات ساعدت الباحث في إكمال الرسالة.

#### أ- الدراسات باللغة العربية

#### 1 (دراسة حمادة، 2014)<sup>1</sup>

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية، ولتحقيق هدف الدراسة تم تطوير استبانة اشتملت على مكونات الإفصاح الاختياري التسعة والمتمثلة في: المعلومات العامة للشركة، نشاط الشركة ووضعها المستقبلي، ومعلومات الأسهم وحملة الأسهم، والمعلومات عن الإدارة، المسؤولية الاجتماعية والبيئية، ونتائج ونسب التحليلات المالية وغير المالية، وتكاليف البحث والتطور في الشركة، والمعلومات عن العاملين في الشركة، والمعلومات عن الحوكمة، وذلك للتعرف على أثر تلك المكونات في جودة التقارير المالية والمتمثلة في قدرة المعلومات المفصَح عنها في إحداث فرق في قرارات مستخدمي هذه التقارير ضمن مجتمع البحث المتمثل في شركات الوساطة المالية والبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان. وقد وزعت الاستبانات على عينة من المحللين الماليين العاملين في تلك الشركات والبنوك التجارية، ومن ثم تم تحليل النتائج واختبار

---

<sup>1</sup> حمادة، رشا أنور، (2014)، "قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية- دراسة ميدانية في بورصة عمان"، من منشورات المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 10، العدد 4، عمان.

الفرضيات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك تأثيراً كبيراً لمكونات الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية، وكان من أهم التوصيات ضرورة تبني الشركات المدرجة في بورصة عمان لمفهوم الإفصاح الاختياري وعرض مكوناته ضمن تقاريرها المالية.

## 2 (دراسة حمادة ودحوح، 2014)<sup>1</sup>

هدف البحث إلى دراسة دور الإفصاح الاختياري في تعزيز الثقة بالتقارير المالية، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على الاستبانة بوصفها أداة لجمع البيانات اللازمة التي وزعت على عيني الدراسة وهما المدققون الخارجيون المعتمدون في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بمعدل (48) استبانة والمدققون الداخليون في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بواقع (44) استبانة، وبلغ عدد الاستبانات المستردة (40) استبانة من العينة الأولى، و(36) استبانة من العينة الثانية، وتم تحليل البيانات عبر برنامج (SPSS)، وتوصل البحث إلى أن الإفصاح الاختياري يسهم بشكل فعال في تعزيز الثقة بالتقارير المالية للشركات في سوق دمشق للأوراق المالية من وجهة نظر عيني الدراسة، كما أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عيني الدراسة، وكان من أهم التوصيات توعية الشركات عن دور الإفصاح الاختياري في تعزيز الثقة بالتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

---

<sup>1</sup> دحوح، حسين أحمد، حمادة، رشا أنور، (2014)، "دور الإفصاح الاختياري في تعزيز الثقة بالتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية- دراسة ميدانية"، من منشورات مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 2، دمشق.

### 3 (دراسة المطيري، 2012)<sup>1</sup>

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر قواعد سلوك وأداب مهنة التدقيق على جودة عملية التدقيق في الشركات الصناعية الكويتية، أما عينة الدراسة فتكونت من (72) مستجيباً من المديرين الماليين والمدققين الداخليين والمدققين الخارجيين في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية في هذه الشركات، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإعداد استبانة شملت (53) فقرة، تم تحليلها باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية (SPSS)، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها أنه يوجد تأثير (للموضوعية والاستقلالية، الأمانة والاستقامة، المصداقية، النزاهة، الشفافية، السرية، والكفاءة المهنية) على جودة عملية التدقيق، ومنه قام الباحث بتقديم عدة توصيات أهمها: ضرورة أن تقوم الشركات الصناعية الكويتية بتحديد السياسات الأخلاقية، وتدريب العاملين فيها على تعزيز قدرتهم لمواجهة المشاكل الأخلاقية الصعبة، وقيام إدارة الشركات الصناعية الكويتية بالتأكد من مدى التزام مدقق الحسابات باستقلال تفكيره وحياديته والتحقق من مدى قيام مدقق الحسابات بالعمل بنزاهة وموضوعية.

### 4 (دراسة البلداوي، 2011)<sup>2</sup>

هدف البحث بشكل أساسي إلى قياس دور ديوان الرقابة المالية في العراق في تعزيز الإفصاح والشفافية وذلك من خلال التعرف على الجوانب الفكرية لموضوع الإفصاح والشفافية ودوره في التشريعات المنظمة لعمله والمجالات والأساليب المستخدمة من قبل الديوان لتعزيز الإفصاح والشفافية

---

<sup>(1)</sup> المطيري، عبد الرحمن، (2012)، "قواعد وأداب مهنة التدقيق وأثرها على جود عملية التدقيق في الشركات الصناعية الكويتية"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

<sup>(2)</sup> البلداوي، شاكر عبد الكريم، (2011)، "دور ديوان الرقابة المالية في العراق في تعزيز الإفصاح والشفافية"، من منشورات مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الرابعة والثلاثون، العدد التسعون، بغداد.



وتقديم المقترحات المناسبة لتعزيز هذا الدور من خلال التجارب المماثلة له. استند البحث إلى المنهج التحليل الوصفي مستخدماً استبانة تضمنت 26 سؤال يقيس دور الديوان في تعزيز الإفصاح والشفافية، وقد تم التوصل إلى أن الديوان فاعل في تعزيز الإفصاح والشفافية من خلال التركيز على أهدافه التقليدية المتمثلة في الإبلاغ عن المخالفات وابداء الرأي في عدالة ووضوح القوائم المالية، كما كان من أهم التوصيات أن يزيد الديوان من دوره في دراسة التشريعات النافذة وخاصة تلك القوانين واللوائح التي ترتبط بالكشف عن الذمة المالية للجهات الإدارية العليا، نتيجة الترابط بين عمل المدقق الداخلي وعمل أجهزة الرقابة المالية لا بد من الاهتمام بتقويم عمل هذه الأجهزة والتأكد من صياغة واجباتها وفقاً للمعايير الدولية.

#### 5 (دراسة آل غزوي، 2010)<sup>1</sup>

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية، وتناولت الدراسة عدة متغيرات تمثلت في نسبة الملكية العائلية، وجود لجنة المراجعة، تركيز الملكية، استقلال أعضاء مجلس الإدارة، حجم الشركة، ومستوى الإفصاح في القوائم المالية. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بجمع ومعالجة وتحليل بيانات (89) شركة مساهمة عامة في المملكة العربية السعودية وتحليلها عبر مؤشر الإفصاح في البيانات المالية والتي تعتبر أداة القياس لنموذج الدراسة، وقد استخدم الباحث الاساليب الاحصائية الوصفية والاستدلالية عن طريق نموذج الانحدار المتعدد، وتم التوصل إلى عدة نتائج أهمها:

- تفاوت مستوى الإفصاح في البيانات المالية للشركات.

---

<sup>1</sup> آل غزوي، حسين عبد الجليل، (2010)، "حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية: دراسة اختيارية على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، الأكاديمية العربية في الدنمارك.

- إن أعلى مستوى من الإفصاح في البيانات المالية هو لقطاع الاسمنت بنسبة 77%، وأقل مستوى من الإفصاح هو لقطاع الفنادق والسياحة بنسبة 56%.
  - عدم وجود علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية كل من نسبة الملكية العائلية في الشركات وحجم الشركات وبين مستوى الإفصاح في البيانات المالية.
  - وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين تركيز الملكية في الشركات المساهمة وبين مستوى الإفصاح في البيانات المالية.
  - عدم وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين استقلال اعضاء مجلس الإدارة في الشركات المساهمة وبين مستوى الإفصاح في البيانات المالية.
- وكان من أهم التوصيات الاهتمام بزيادة مستوى الإفصاح في البيانات المالية من قبل الشركات المساهمة وكذلك تقارير مجلس الإدارة وشفافية المعلومات التي تتضمنها بحيث تكون ذات فائدة لمستخدمي تلك المعلومات.

## 6 (دراسة أبو حمام، 2009)<sup>1</sup>

هدفت الدراسة بالتحليل والمناقشة إلى بيان أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

قام الباحث بدراسة عدة متغيرات تمثلت في وجود أساس محكم وفعال لحوكمة الشركات، حماية المساهمين والمستثمرين، المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين، الإفصاح

<sup>(1)</sup> أبو حمام، ماجد اسماعيل، (2009)، "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، الجامعة الإسلامية، غزة.

والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة، دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة، والإفصاح والشفافية وجودة التقارير المالية. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية، حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة أعدت خصيصاً لهذا الغرض، وتم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ عدده (150) عضو من مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين في الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أن تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، كما أن تطور ثقافة الحوكمة انعكس بشكل رئيسي على تحسين موقع الشركات واستمراريتها نحو بلوغ أهدافها، وقد أوضح البحث ضرورة توفر المقومات اللازمة لضمان تنفيذ الحوكمة من خلال إنشاء تنظيم إداري ومهني متكامل يقوم على أسس مصداقية مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، كما كان من أهم التوصيات العمل على زيادة مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح.

## 7 (دراسة دحدوح، 2006)<sup>1</sup>

هدف البحث إلى دراسة وتحليل مسؤولية المدقق الخارجي عن اكتشاف التضليل في التقارير المالية، وتحديد العوامل المؤثرة في اكتشافه من قبل مدقق الحسابات، ولتحقيق أهداف البحث تم تطوير استبانة وزعت على عينة من مدققي الحسابات في المملكة الأردنية الهاشمية، وعينة أخرى من المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، وقد تضمنت الاستبانة العوامل المؤثرة في اكتشاف التضليل في التقارير المالية وهي عوامل مرتبطة بمدقق الحسابات، وبالمنشأة

---

<sup>1</sup> دحدوح، حسين أحمد، (2006)، "مسؤولية مراجع الحسابات عن اكتشاف التضليل في التقارير المالية للشركات الصناعية والعوامل المؤثرة في اكتشافه"، من منشورات مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد الأول.

وإدارتها، وبالإصدارات القانونية والمهنية، وبمعامل أخرى، وخلصت الدراسة إلى أن عملية اكتشاف التضليل تتأثر بالعديد من العوامل بالمدقق، وكذلك بالمنشأة وإدارتها، فضلاً عن اكتشاف التضليل يتأثر بالإصدارات المهنية، وليس هناك تأثير للعوامل الدينية والاجتماعية في عملية اكتشاف التضليل في التقارير المالية، وكان من أهم التوصيات التي أوصى بها الباحث أنه ينبغي على المنظمات المهنية الاستمرار في تحديث المعايير والقواعد المهنية وتنقيحها وتطويرها حتى يمكن أن تتوافق مع المتطلبات المتغيرة للمراجعة.

## ب- الدراسات باللغة الإنكليزية

### 1 (دراسة Pingyang، 2007)<sup>1</sup>

هدفت هذه الدراسة إلى إيضاح التبعات المترتبة على الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة وأثر ذلك على فاعلية أداء هذه الشركات، وقام الباحث بتطبيق أداة الدراسة وفقاً لمعيار Keynes على 65 شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية في مدينة شيكاغو الأمريكية، حيث أوضح الباحث أن القوائم المالية تلعب دوراً رئيسياً في تثبيت أسعار الأسهم في البورصة والتقليل والحد من مخاطر الانهيارات المالية المفاجئة للشركات، وتجنّب هذه الشركات مخاطر الإفلاس. وفي نتائج الدراسة أكد الباحث على ضرورة تبني الإفصاح المحاسبي على مستوى الشركات المدرجة في البورصة على أن تتم متابعة هذا الإفصاح ودقته من قبل هيئة تابعة لهيئة الأوراق المالية وتقوم بالتدقيق الدوري على هذه الشركات.

---

<sup>1</sup>Pingyang, G.(2007), Keynesian Beauty Contest, Accounting Disclosure, and Market Efficiency. The University of Chicago - Graduate School of Business.

## 2 (دراسة Ghazali and Weetman، 2006)<sup>1</sup>

هدفت الدراسة إلى بيان واقع الأزمة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في ماليزيا وهونغ كونغ وسنغافورة أثناء وبعد الأزمة المالية في عام 1997، وتم إعادة أداة للدراسة وتطبيقها على (45) شركة في الدول الثلاث، وأوضحت نتائج الدراسة إلى وجود ارتباط وثيق بين هيكل الملكية ومدى الإفصاح في البيانات المالية السنوية لهذه الشركات، كما أكدت نتائج الدراسة أهمية زيادة الوعي لدى المختصين في الإفصاح المحاسبي عن أهمية ودور الإفصاح في الاستقرار المالي للمنشآت، كما أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة بين التنافسية والإفصاح المحاسبي لهذه الشركات، ومن جهة أخرى أكدت نتائج الدراسة أن دور الدولة في الحوكمة قد يزيد من ضبط الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة ويقلل من تداعيات الأزمات التي قد تطرأ.

### 2-3-2 تقييم الدراسات السابقة

#### أ- من حيث الأهداف

تناولت دراسة **Ghazali and Weetman** التعرف على أهمية ودور الإفصاح المحاسبي في الاستقرار المالي للمنشآت، ودراسة **Pingyang** والتي هدفت إلى إيضاح التبعات المترتبة على الإفصاح في الشركات المساهمة العامة وأثر ذلك على فاعلية أداء هذه الشركات، و دراسة أبو حمام وآل غزوي أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي على اعتباره أحد أهم مكونات حوكمة الشركات، كما تناولت دراسة البلداوي قياس دور ديوان الرقابة المالية في تعزيز الإفصاح والشفافية، وتناولت دراسة حمادة أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية، وتناولت دراسة دحدوح وحمادة دور الإفصاح الاختياري في تعزيز الثقة بالتقارير المالية، أما الدراسة الحالية فتحاول أن تبين

<sup>1</sup>Ghazali, N, and Weetman, P. (2006), Perpetuating traditional influences: Voluntary disclosure in Malaysia following the economic crisis, Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, Volume 15, Issue 2, Pages 226-248.

دور مهنة تدقيق الحسابات على اعتبارها مهنة مستقلة في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي في المصارف الخاصة.

### ب- من حيث بيئة الدراسة

شملت الدراسات السابقة بيانات متنوعة ومتعددة مثل فلسطين في دراسة أبو حمام والسعودية في دراسة آل غزوي والعراق في دراسة البلداوي والأردن في دراسة حمادة وماليزيا هونغ كونغ سنغافورة في دراسة **Ghazali and Weetman** ومدينة شيكاغو الأمريكية في دراسة **Pingyang**، أما الدراسة الحالية تم إجرائها في الجمهورية العربية السورية وهذا ما يتفق مع دراسة دحدوح وحمادة ويختلف عنها في أن الدراسة الحالية تمت على المصارف الخاصة العاملة في سورية.

### 2-3-3 الفائدة من الدراسات السابقة

اعتمد الباحث على الدراسات السابقة في بناء الإطار النظري، مثل دراسة حمادة (2014)، دراسة حمادة ودحدوح (2014)، دراسة المطيري (2012)، دراسة آل غزوي (2010)، دراسة دحدوح (2006)، وتطوير انموذج الدراسة مثل دراسة أبو حمام (2009)، وتطوير فقرات الاستبانة العلمية مثل دراسة البلداوي (2011)، دراسة أبو حمام (2009)، دراسة دحدوح (2006)، وتدعيم نتائج الدراسة مثل دراسة المطيري (2012)، دراسة دحدوح (2006).

## الفصل الثالث

### منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

1-3 تمهيد

2-3 منهجية الدراسة

3-3 مجتمع الدراسة وعينتها

4-3 أسلوب جمع البيانات

5-3 تطبيق الأساليب الإحصائية

### 3-1 تمهيد

استكمالاً لما سبق، وبغرض تدعيم الدراسة النظرية وإضفاء جانب عملي عليها، كان لا بد من اسقاط الجانب النظري في صورة عملية، وهذا ما قام به الباحث من خلال إجراء دراسة ميدانية تمثلت بتوزيع استبانات علمية على عدد من المختصين بمجال العمل المصرفي والتدقيق في سورية للحصول على معلومات ساعدت الباحث على وضع النتائج والتوصيات المناسبة للدراسة.

### 3-2 منهجية الدراسة

لقد تبنت الدراسة منهجية البحث الوصفي، والميداني التحليلي، فعلى صعيد البحث الوصفي، تم إجراء المسح المكتبي والاطلاع على الدراسات والبحوث النظرية والميدانية، من أجل بلورة الأسس والمنطلقات التي يقوم عليها الإطار النظري، والوقوف عند أهم الدراسات السابقة، التي تشكل رافداً حيوياً في الدراسة وبما تتضمنه من محاور معرفية. أما على صعيد البحث الميداني التحليلي، فقد تم إجراء المسح الميداني، وتحليل البيانات المتجمعة كافة من خلال الإجابة عن الاستبانات، واستخدام الطرق الإحصائية المناسبة، وكان اعتماد الدراسة على الاستبانة التي تم تطويرها.

### 3-3 مجتمع الدراسة وعينتها

#### 3-3-1 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف الخاصة العاملة في سورية والبالغ عددها (14) مصرفاً<sup>1</sup>،

---

<sup>1</sup> النشرة الإحصائية الصادرة عن مصرف سورية المركزي بخصوص عدد المصارف الخاصة والعامّة لعام 2014.



وكذلك شركات التدقيق والمحاسبين القانونيين المعتمدين من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية

في سورية والبالغ عددهم (24).<sup>2</sup>

### 3-2-3 عينة الدراسة

اقتصرت عينة الدراسة على عدد من المدققين الداخليين في المصارف الخاصة العاملة ضمن مدينة دمشق، حيث بلغ عددهم (126)، وكذلك على العاملين ضمن شركات التدقيق والمحاسبين القانونيين المعتمدة من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية في مدينة دمشق أيضاً، حيث بلغ عددهم (40)، بناءً عليه قام الباحث بتوزيع (126) استبانة على المصارف الخاصة، و(40) استبانة على شركات التدقيق والمحاسبين القانونيين المعتمدين، وقد بلغت عدد الاستبانات المستردة والصالحة للتحليل من عينة المصارف الخاصة (90) استبانة أي ما نسبته 71.43%، كما بلغت نسبة الاستبانات المستردة والصالحة للتحليل من عينة المدققين (30) استبانة أي ما نسبته 75%، وبحسب رأي الباحث فإن هذه النسب تعتبر كافية لإتمام الدراسة.

### 3-4 أسلوب جمع البيانات

تم تطوير وبناء استبانة لمعرفة دور مهنة تدقيق الحسابات في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي دراسة ميدانية في المصارف الخاصة في سورية، وفيما يلي توضيح لأجزاء أداة الدراسة:

الجزء الأول: ويشمل مجموعة فقرات تتعلق بالخصائص الديموغرافية للعينة المدروسة وتتكون من

---

<sup>2</sup> القرار رقم (32)/م الصادر هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لعام 2015.

التخصص العلمي، المؤهل العلمي، والمستوى الوظيفي، وعدد سنوات الخبرة.

**الجزء الثاني:** ويتضمن (42) فقرة، وتقيس أبعاد المتغيرات المستقلة والتابعة على النحو التالي:

أ- **المحور الأول** التشريعات القانونية والمهنية لمهنة تدقيق الحسابات: وبلغت فقراته (6) فقرات.

ب- **المحور الثاني** أخلاقيات وآداب المهنة: وبلغت فقراته (22) فقرة.

ج- **المحور الثالث** بيئة عمل المصارف: وبلغت فقراته (7) فقرات.

د- **المحور الرابع** جودة الإفصاح المحاسبي: وبلغت فقراته (7) فقرات.

وقد تم الاعتماد في تصميم وتطوير فقرات متغيرات الدراسة على العديد من الدراسات السابقة، دراسة البلداوي (2011)، دراسة أبو حمام (2009)، دراسة دحدوح (2006)، ومن ثم تعديلها وتطويرها لتتناسب عمل كل من المدققين الداخليين في المصارف الخاصة ومدققي الحسابات، وقد اعتمد نموذج ليكرت الخماسي التالي لقياس آراء المبحوثين، وحددت بخمس إجابات حسب أوزانها رقمياً على النحو الآتي:

جدول (1) مقياس ليكرت الخماسي

اوافق بشدة	اوافق	حياد	غير موافق	غير موافق بشدة
(5) درجات	(4) درجات	(3) درجات	(2) درجتين	(1) درجة واحدة

### 3-4-1 صدق الأداة

لقد تم عرض الاستبانة على محكمين من أساتذة المحاسبة ومنهجية البحث العلمي، ومختصين في الإحصاء والعمل المصرفي، للتحقق من مدى صدق فقرات الاستبانة، ولقد تم الأخذ

بملاحظاتهم وإجراء التعديلات المطلوبة بشكل دقيق بما يحقق التوازن بين مضامين الاستبانة في فقراتها، وفضلاً عن ذلك فقد جرى عرض الاستبانة على عينة اختباريه قوامها (15) مبحوثاً من أفراد العينة بغرض التعرف إلى درجة استجابة المبحوثين للاستبانة، وعبروا عن رغبتهم في التفاعل معها مما أكد صدق الأداة.

### 3-4-2 Internal Validity الاتساق الداخلي

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

#### 1- المحور الأول: التشريعات القانونية والمهنية لمهنة تدقيق الحسابات وبلغت فقراته (6) فقرات

جدول (2) معامل الارتباط بين كل فقرة من المحور الأول / التشريعات القانونية والمهنية لمهنة تدقيق الحسابات/ مع الدرجة الكلية للمحور

مستوى الدلالة المعنوية	معامل الارتباط	التشريعات القانونية والمهنية لمهنة تدقيق الحسابات
0.000	0.628**	إن معايير التدقيق الدولية الحالية واضحة من قبل مدققي الحسابات وتحقق الغرض المرجو منها.
0.000	0.695**	إن معايير التدقيق الدولية الحالية مفهومة من قبل مدققي الحسابات وتحقق الغرض المرجو منها.
0.000	0.695**	تساعد الإرشادات المهنية مدققي الحسابات على تقييم إمكانية حدوث التضليل في القوائم المالية.
0.000	0.806**	تتضمن الإرشادات المهنية شرح وافي لضمان كيفية اكتشاف التضليل.
0.000	0.549**	إن معايير التدقيق الدولية تبين بوضوح مسؤولية مدققي الحسابات تجاه اكتشاف التضليل والتحرif في البيانات المالية المدققة.
0.000	0.621**	إن التزام مدققي الحسابات بمعايير التدقيق الدولية يساعدهم بشكل كبير على اكتشاف التضليل والتحرif في البيانات المالية.

\*\* معنوية الدلالة من جهتين

يوضح الجدول رقم (2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية

للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$  وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

## 2- المحور الثاني: أخلاقيات وآداب المهنة وبلغت فقراته (22) فقرة

جدول (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من المحور الثاني / أخلاقيات وآداب المهنة/ مع الدرجة الكلية للمحور

مستوى الدلالة المعنوية	معامل الارتباط	أخلاقيات وآداب المهنة
0.000	0.505**	إن فهم المدقق لواجباته ومسؤولياته يساعده على أداء عمله على أكمل وجه.
0.000	0.551**	إن إدراك المدقق لأهداف التدقيق يؤدي إلى نتائج أكثر مصداقية.
0.000	0.479**	يجب على المدقق بذل العناية المهنية الكافية طيلة عملية التدقيق.
0.000	0.515**	ينبغي أن يمارس المدقق الحكم المهني عند تخطيط وإجراء عملية تدقيق البيانات المالية.
0.000	0.538**	يجب على المدقق أن يقوم بالتخطيط المسبق لكافة إجراءات التدقيق.
0.000	0.591**	يجب على المدقق أن يقوم بدراسة مفصلة لنظم الرقابة الداخلية.
0.000	0.541**	يجب أن يمثل المدقق بمتطلبات السلوك الأخلاقي بما في ذلك المتطلبات المتعلقة بالاستقلالية التامة طيلة عملية التدقيق.
0.000	0.408**	إن موضوعية ونزاهة المدقق تؤثر على نتائج التدقيق.
0.000	0.515**	إن صدق وأمانة المدقق الخارجي في جميع علاقاته المهنية والتجارية تؤثر على نتائج التدقيق.
0.000	0.602**	يجب أن يتمتع المدقق بالكفاءة والخبرة اللازمة لممارسة عملية التدقيق.
0.000	0.412**	يجب أن يكون لدى المدقق تصور مسبق عن طبيعة عمل المنشأة محل التدقيق.
0.000	0.497**	يجب أن يكون هناك تغيير إلزامي لمدقق الحسابات كل ثلاث سنوات.
0.000	0.526**	يوجد تأثير للعوامل المرتبطة بأنتعاب المدقق الخارجي على جودة التدقيق.
0.000	0.618**	يجب أن يكون مدقق الحسابات على اطلاع مستمر بأحدث المستجدات المتعلقة بالمهنة.
0.000	0.513**	إن تطبيق نظم رقابة الجودة من قبل جهات خارجية على أعمال مدقق الحسابات يساهم في تحسين نتائج عملية التدقيق.
0.000	0.734**	يجب على المدقق أن يجمع قدر كافٍ من الأدلة والبراهين التي سوف يستند عليها في إبداء رأيه الفني بدرجة عالية من الشفافية والموضوعية.
0.000	0.581**	يجب على المدقق أن يمارس درجة ملائمة من الشك المهني بما لا يتجاوز حدود معينة.
0.000	0.718**	يجب على المدقق أن يوزع مهام التدقيق على فريق المراجعة كل حسب خبرته ومهارته وقدرته على إنجاز ما كلف به.

مستوى الدلالة المعنوية	معامل الارتباط	أخلاقيات وآداب المهنة
0.000	0.666**	يجب على المدقق أن يقوم بالإشراف المستمر على عمل فريق المراجعة.
0.000	0.709**	يجب ان يتمتع فريق المراجعة بكفاءة ودراية كبيرة لما في ذلك من آثار إيجابية على جودة نتائج التدقيق.
0.000	0.621**	يجب على المدقق أن يقوم بالاختبارات الكافية عند ممارسة عمله.
0.000	0.553**	يجب على المدقق أن يكون لديه تصور كامل عن مدى خطورة التضليل في البيانات المالية.

\*\* معنوية الدلالة من جهتين

يوضح الجدول رقم (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية

للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية  $\alpha = 0.05$  وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

### 3- المحور الثالث: بيئة عمل المصارف وبلغه فقراته (7) فقرات

جدول (4) معامل الارتباط بين كل فقرة من المحور الثالث / بيئة عمل المصارف/ مع الدرجة الكلية للمحور

مستوى الدلالة المعنوية	معامل الارتباط	بيئة عمل المصارف
0.000	0.643**	إن إدارة المصرف تطبيق القوانين والأنظمة المنظمة لبيئة عملها بكل وضوح وشفافية.
0.000	0.662**	إن موظفو قسم التدقيق الداخلي للمصرف يدركون أهمية تطبيق القوانين والأنظمة المنظمة لبيئة عمل المصرف.
0.000	0.778**	إن القوانين والأنظمة المنظمة لعمل المصارف واضحة.
0.000	0.647**	إن القوانين والأنظمة المنظمة لعمل المصارف مفهومة.
0.000	0.732**	إن القوانين والأنظمة المنظمة لعمل المصارف ملائمة.
0.000	0.535**	إن مدقق الحسابات الخارجي يتمتع بدرجة معقولة من الخبرة المهنية لممارسة عمله ضمن المصارف الخاصة.
0.000	0.656**	إن إدارة المصرف توفر بيئة عمل مناسبة لموظفيها.

\*\* معنوية الدلالة من جهتين

يوضح الجدول رقم (5) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية  $\alpha = 0.05$  وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

#### 4- المحور الرابع: جودة الإفصاح المحاسبي: وبلغت فقراته (7) فقرات.

جدول (5) معامل الارتباط بين كل فقرة من المحور الرابع / جودة الإفصاح المحاسبي/ مع الدرجة الكلية للمحور

مستوى الدلالة المعنوية	معامل الارتباط	جودة الإفصاح المحاسبي
0.000	0.589**	إن التزام إدارة المصرف بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يؤدي إلى كفاية الإفصاح المحاسبي.
0.000	0.459**	إن لجوء المصرف لشركات تدقيق دولية يؤدي إلى كفاية الإفصاح المحاسبي.
0.000	0.529**	إن كفاءة وخبرة موظفو قسم المحاسبة في المصرف يؤدي إلى الإفصاح في الوقت المناسب.
0.000	0.632**	إن التعاون بين مدقق الحسابات الخارجي وإدارة المصرف يؤدي إلى الإفصاح في الوقت المناسب.
0.000	0.640**	إن كفاءة وخبرة إدارة المصرف تؤدي إلى إفصاحات واضحة ومفهومة.
0.000	0.725**	إن حجم المعلومات المحاسبية المفصحة عنها يؤثر في فهم ووضوح الإفصاح المحاسبي.
0.000	0.692**	إن طريقة عرض المعلومات المحاسبية يؤثر في فهم ووضوح الإفصاح المحاسبي.

\*\* معنوية الدلالة من جهتين

يوضح الجدول رقم (5) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية  $\alpha = 0.05$  وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

ويكون معامل ارتباط المحاور الأربعة مع الدرجة الكلية للاستبيان كما يلي:

جدول (6) معامل الارتباط بين كل محور مع الدرجة الكلية للاستبانة

0.596**	معامل الارتباط	التشريعات القانونية والمهنية لمهنة تدقيق الحسابات
0.000	معنوية الدلالة الحسابية	
120	N	
0.583**	معامل الارتباط	أخلاقيات وآداب المهنة

0.000	معنوية الدلالة الحسابية	
120	N	
0.881**	معامل الارتباط	بيئة عمل المصارف
0.000	معنوية الدلالة الحسابية	
120	N	جودة الإفصاح المحاسبي
0.880**	معامل الارتباط	
0.000	معنوية الدلالة الحسابية	
120	N	

\*\* معنوية الدلالة من جهتين

يوضح الجدول رقم (6) معامل الارتباط بين كل محور من محاور الاستبانة والدرجة الكلية للدراسة، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبيّنة دالة عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$  وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

### 3-4-3 ثبات الأداة

تم استخراج معامل الثبات (كرونباخ ألفا) للتأكد من الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة، وقد بلغت قيمها كما هو في الجدول رقم (7):

جدول رقم (7) قيمة معامل الثبات (الاتساق الداخلي) لكل محور من محاور الدراسة

رقم المحور	أرقام الفقرات	اسم المتغير	معامل الثبات (كرونباخ ألفا)
-1	6-1	التشريعات القانونية والمهنية لمهنة تدقيق الحسابات	0.794
-2	28-7	أخلاقيات وأداب المهنة	0.798
-3	35-29	بيئة عمل المصارف	0.894
-4	42-36	جودة الإفصاح المحاسبي	0.901
الكلية	42	محاور الدراسة الكلية	0.876

يلاحظ من الجدول رقم (7) أن معامل الثبات لمتغير المحور الرابع جيد ومرتفع 0.901 والمحور الثالث 0.894، والمحور الثاني 0.798 والمحور الأول 0.794 والكلية 0.876 وهي نسبة ثبات عالية ومقبولة لأغراض إجراء الدراسة.

### 3-4-4 اختبار توزيع البيانات

للتحقق فيما إذا كانت البيانات تتبع للتوزيع الطبيعي أم لا قام الباحث بإجراء اختبار 1-

#### .Sample K-S

جدول رقم (8) اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات					
		القانونية التشريعات تدقيق لمهنة والمهنية الحسابات	مهنة وأداب أخلاقيات الحسابات تدقيق	عمل بيئة خصائص المصارف	الافصاح جودة المحاسبية
N		120	120	120	120
المؤشرات الطبيعية <sup>a,b</sup>	الوسط الحسابي	3.8278	4.3371	4.0429	3.9738
	الانحراف المعياري	.46035	.36175	.54014	.52087
Most Extreme Differences	المطلق	.113	.103	.115	.103
	ايجابي	.064	.103	.082	.078
	سلبى	-.113-	-.102-	-.115-	-.103-
Kolmogorov-Smirnov Z		1.240	1.124	1.265	1.133
Asymp. Sig. (2-tailed)		.092	.159	.081	.154
a. توزيع الاختبار الطبيعي.					
b. المقدر من البيانات.					

نلاحظ من الجدول (8) أن قيمة Asymp. Sig لكل المتغيرات أكبر من 0.05 المستوى

المعتمد للدراسة، وهذا يعني أن البيانات تتبع للتوزيع الطبيعي.



### 3-5 تطبيق الأساليب الإحصائية

للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار صحة فرضياتها، تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي الآتية، وذلك باستخدام الحزمة الإحصائية (SPSS.20)، لإدخال البيانات في الحاسوب:

1- مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures)، وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، اعتماداً على التكرارات والنسب المئوية، ومن أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة، ومعرفة الأهمية النسبية باستخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.

2- معامل الارتباط Person لقياس صدق الفقرات.

3- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

4- اختبار 1-Sample K-S لمعرفة فيما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.

5- معامل الارتباط الرتبي Spearman لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى والفرضيات الفرعية.

6- اختبار المقارنة الثنائي Independent T Test لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية.

7- تحليل المقارنة التباين One Way Anova (اختبار الفروق) لاختبار الفرضية الرئيسية الثالثة.

8- اختبار جهة الفروق Scheffe.

### 3-5-1 عرض وتحليل النتائج

تبين الجداول رقم (7-8-9-10) أدناه الخصائص الديموغرافية لأفراد مجتمع الدراسة حسب توزيع

أفراد مجتمع الدراسة والمتغيرات الديموغرافية (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المستوى الوظيفي، سنوات الخبرة).

## 1- المؤهل العلمي:

جدول (9) توزع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي		
النسبة %	العدد	الوصف
28.3	34	دبلوم فما فوق
71.7	86	بكالوريوس
100.0	120	Total

يبين الجدول رقم (9) اعلاه أن أعلى نسبة في فئة البكالوريوس، حيث بلغت نسبتهم

(71.7%)، تلاهم في ذلك حملة دبلوم فما فوق بنسبة (28.3%).

## 2- التخصص العلمي:

جدول (10) توزع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي		
النسبة %	العدد	الوصف
65	78	محاسبة
23.3	28	علوم مصرفية
10	12	إدارة
1.7	2	اقتصاد
100.0	120	Total

وفيما يخص التخصص العلمي تبين أن تخصص المحاسبة كانت أعلى نسبة من مجموع أفراد

عينة الدراسة، إذ بلغت نسبتهم (65%)، تلاها تخصص العلوم المالية والمصرفية بنسبة (23.3%)،

ثم تلاها إدارة الأعمال بنسبة (10%) تلاهم تخصص اقتصاد بنسبة (1.7%).

### 3- المستوى الوظيفي:

جدول (11) توزع عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي

المستوى الوظيفي		
النسبة %	العدد	الوصف
78.3	94	مدقق داخلي
21.7	26	مدقق حسابات خارجي
100.0	120	Total

وفيما يخص المستوى الوظيفي يلاحظ أن نسبة المدققين الداخليين كانت الأعلى من مجموع أفراد

عينة الدراسة، إذ بلغت نسبتهم (78.3%)، ثم مدقق حسابات خارجي حيث بلغت نسبتهم (21.37%).

### 4- سنوات الخبرة:

جدول (12) توزع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة		
النسبة %	العدد	الوصف
26.7	32	أقل من 5 سنوات
45	54	من 5-10 سنوات
28.3	34	أكثر من 10 سنوات
100.0	120	Total

أما فيما يتعلق بمتغير الخبرة فقد كانت أعلى نسبة هي فئة (5-10 سنوات) حيث بلغت هذه

النسبة (45%) وتلاها في ذلك فئة (أكثر من 10 سنوات) حيث بلغت النسبة (28.3%) ثم تلاها في

ذلك فئة (أقل من 5 سنوات) بنسبة (26.3%) من عينة الدراسة.

### 3-5-2 الدراسة الوصفية الاحصائية لمتغيرات الدراسة

#### المحور الأول: التشريعات القانونية والمهنية لمهنة تدقيق الحسابات

يبين الجدول رقم (13) أدناه المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة الدراسة

عن فقرات عوامل المتغير التشريعات القانونية والمهنية لمهنة تدقيق الحسابات:

جدول رقم (13) المتوسطات الحسابية ومقاييس آراء الباحثين عن التشريعات القانونية والمهنية لمهنة تدقيق الحسابات

الفقرة	غير موافق بشدة		غير موافق		حيادي		موافق		موافق بشدة		المتوسط	دالة القياس t	الوزن النسبي %	Sig
	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد						
1	0	.0	4	3.3	8	6.7	98	81.7	10	8.3	3.95	19.556	79	0.000
2	0	.0	8	6.7	8	6.7	94	78.3	10	8.3	3.88	15.178	77.7	0.000
3	0	.0	2	1.7	22	18.3	72	60	24	20	3.98	15.996	79.7	0.000
4	2	1.7	14	11.7	46	38.3	50	41.7	8	6.7	3.40	5.191	68	0.000
5	0	.0	0	.0	20	16.7	82	68.3	18	15	3.98	19.071	79.7	0.000
6	2	1.7	8	6.7	24	20	68	56.7	18	15	3.77	9.910	75.3	0.000

من الجدول رقم (13) نلاحظ أن المتوسط الحسابي للفقرات من (1) إلى (6) يتراوح بين

(3.40) و(3.98) والمتوسط الحسابي النسبي للفقرات المذكورة يتراوح بين (68 %) و(79.7 %)،

وأعلى متوسط حسابي كان للفقرة الثالثة والخامسة وهذا يعني أن هناك موافقة بشدة من قبل أفراد

العينة على هذه الفقرة وجميع المتوسطات كانت أعلى من القيمة القياسية (3) حسب مقياس ليكرت مع

وجود دلالة معنوية لجميع الفقرات حسب دالة القياس Sig تساوي 0.000 وهي أقل من المعيارية

0.05، وبالتالي فإن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على كامل الفقرات المتعلقة بمتغير التشريعات

القانونية والمهنية لمهنة تدقيق الحسابات.

وتشير المقارنة إلى أن هناك شبه موافقة بين آراء المدققين الداخليين ومدققي الحسابات وأن الفروق تكاد تكون بسيطة باستثناء بعض الفقرات حيث تبين النتائج أن الحد الأقصى للفروق يصل إلى 56% والأدنى 1%.

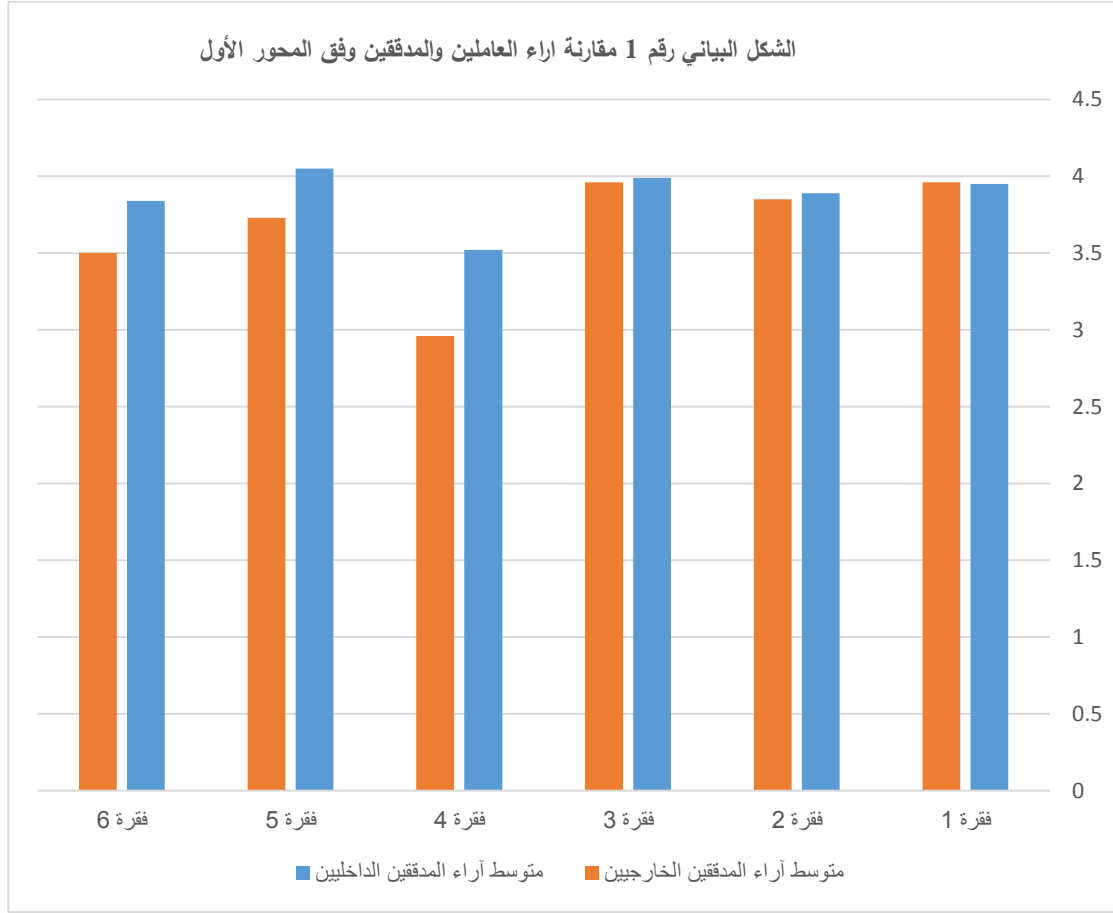
فيما يلي مقارنة بين آراء عينة المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين تبعاً لمتغير التشريعات القانونية والمهنية:

جدول (14) مقارنة آراء المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين للمتغير التشريعات القانونية والمهنية لمهنة تدقيق الحسابات

الفروق	متوسط آراء المدققين الخارجيين	متوسط آراء المدققين الداخليين	المتغيرات
0.01	3.96	3.95	إن معايير التدقيق الدولية الحالية واضحة من قبل مدققي الحسابات وتحقق الغرض المرجو منها.
0.04	3.85	3.89	إن معايير التدقيق الدولية الحالية مفهومة من قبل مدققي الحسابات وتحقق الغرض المرجو منها.
0.03	3.96	3.99	تساعد الإرشادات القانونية والمهنية مدققي الحسابات على تقييم إمكانية حدوث التضليل في القوائم المالية.
0.56	2.96	3.52	تتضمن الإرشادات القانونية والمهنية شرح وافي لضمان كيفية اكتشاف التضليل.
0.32	3.73	4.05	إن معايير التدقيق الدولية تبين بوضوح مسؤولية مدققي الحسابات تجاه اكتشاف التضليل والتحرير في البيانات المالية المدققة.
0.34	3.50	3.84	إن التزام مدققي الحسابات بمعايير التدقيق الدولية يساعدهم بشكل كبير على اكتشاف التضليل والتحرير في البيانات المالية.

يلاحظ من الجدول (14) وجود فروق إلى حد ما بين آراء عينة المدققين الداخليين وعينة

المدققين الخارجيين بالنسبة لمتغيرات المحور الأول (التشريعات القانونية والمهنية).



## المحور الثاني: أخلاقيات وآداب المهنة

يبين الجدول رقم (14) أدناه المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة الدراسة

عن فقرات المتغير أخلاقيات وآداب المهنة:

جدول رقم (15) المتوسطات الحسابية ومقاييس آراء الباحثين عن المتغير أخلاقيات وآداب المهنة

الدلالة Sig	الوزن النسبي %	دالة القياس t	المتوسط	موافق بشدة		موافق		حيادي		غير موافق		غير موافق بشدة		الفقرة
				النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد			
0.000	90.7	31.486	4.53	55	66	43.3	52	1.7	2	.0	0	.0	0	7
0.000	92	33.385	4.60	61.7	74	36.7	44	1.7	2	.0	0	.0	0	8

0.000	93.7	39.475	4.68	68.3	82	31.7	38	.0	0	.0	0	.0	0	9
0.000	85	21.020	4.25	36.7	44	51.7	62	11.7	14	.0	0	.0	0	10
0.000	86.7	19.514	4.33	46.7	56	43.3	52	6.7	8	3.3	4	.0	0	11
0.000	84.3	15.829	4.22	41.7	50	45	54	6.7	8	6.7	8	.0	0	12
0.000	91.3	32.362	4.57	58.3	70	40	48	1.7	2	.0	0	.0	0	13
0.000	92.7	32.591	4.63	66.7	80	30	36	3.3	4	.0	0	.0	0	14
0.000	87	19.665	4.35	51.7	62	31.7	38	16.7	20	.0	0	.0	0	15
0.000	91.7	31.036	4.58	61.7	74	35	42	3.3	4	.0	0	.0	0	16
0.000	87.3	21.850	4.37	45	54	50	60	1.7	2	3.3	4	.0	0	17
0.000	74	8.00	3.70	23.3	28	35	42	30	36	11.7	14	.0	0	18
0.000	68	4.08	3.40	16.7	20	31.7	38	30	36	18.3	22	3.3	4	19
0.000	90	30.74	4.50	51.7	62	46.7	56	1.7	2	.0	0	.0	0	20
0.000	80.3	13.10	4.02	30	36	46.7	56	20	24	1.7	2	1.7	2	21
0.000	89.3	30.11	4.47	48.3	58	50	60	1.7	2	.0	0	.0	0	22
0.000	83.3	17.33	4.17	33.3	40	53.3	64	10	12	3.3	4	.0	0	23

0.000	86.3	25.53	4.32	36.7	44	58.3	70	5	6	.0	0	.0	0	24
0.000	89.3	30.11	4.47	48.3	58	50	60	1.7	2	.0	0	.0	0	25
0.000	89	31.79	4.45	45	54	55	66	.0	0	.0	0	.0	0	26
0.000	85	21.90	4.25	33.3	40	60	72	5	6	1.7	2	.0	0	27
0.000	91.3	32.36	4.57	58.3	70	40	48	1.7	2	.0	0	.0	0	28

يلاحظ من الجدول رقم (15) أن المتوسط الحسابي للفقرات من (7) إلى (28) يتراوح بين (3.40) و(4.68) والمتوسط الحسابي النسبي للفقرات المذكورة يتراوح بين (68%) و(93.7%)، وأعلى متوسط حسابي كان للفقرة التاسعة (يجب على المدقق بذل العناية المهنية الكافية طيلة عملية التدقيق). وهذا يعني أن هناك موافقة بشدة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة وجميع المتوسطات كانت أعلى من القيمة القياسية (3) حسب مقياس ليكرت مع وجود دلالة معنوية لجميع الفقرات حسب دالة القياس Sig تساوي 0.000 وهي أقل من المعيارية 0.05، وبالتالي فإن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على كامل الفقرات المتعلقة بالمتغير أخلاقيات وآداب المهنة.

وتشير المقارنة إلى أن هناك شبه موافقة بين آراء المدققين الداخليين ومدققي الحسابات وأن الفروق تكاد تكون بسيطة حيث تبين النتائج أن الحد الأقصى للفروق يصل إلى 36% والأدنى 1%.

فيما يلي مقارنة بين آراء المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين تبعاً للمتغير أخلاقيات وآداب المهنة:



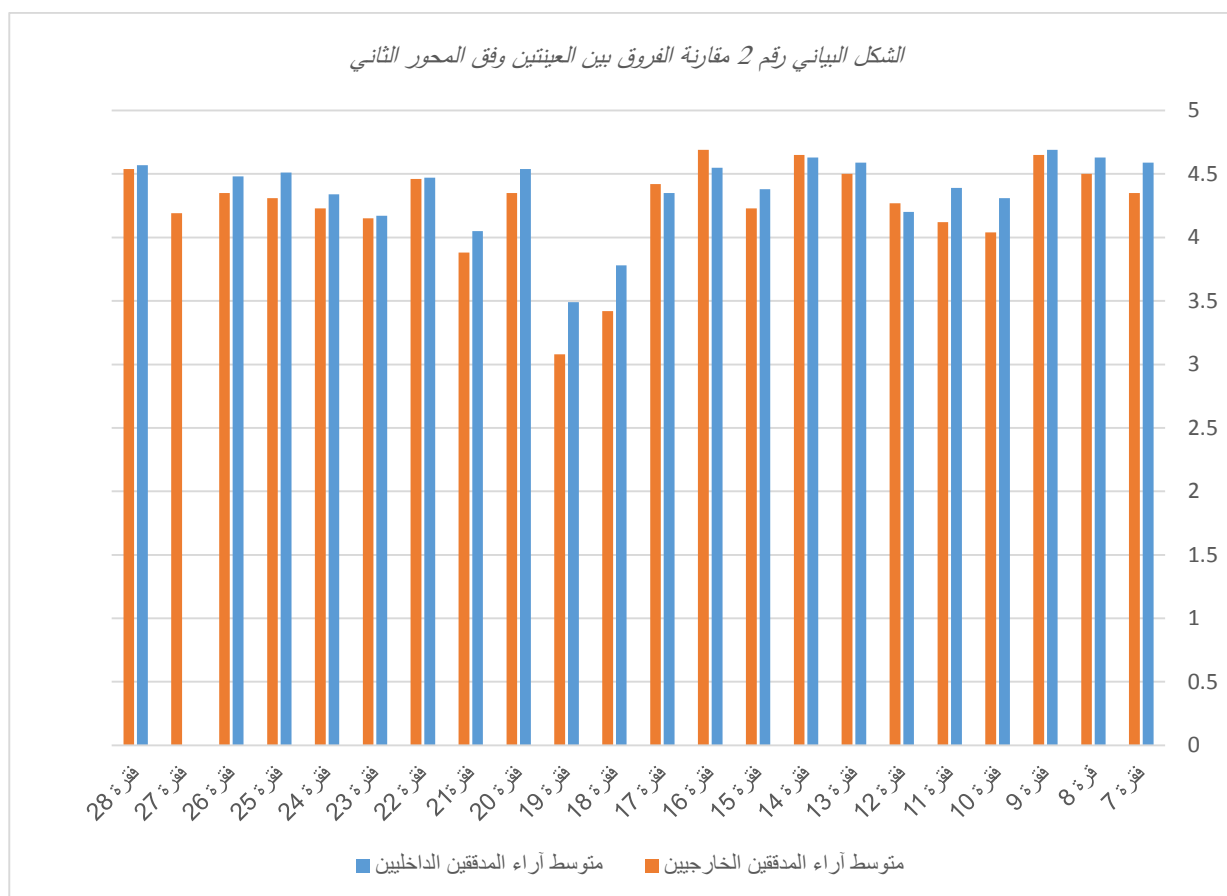
جدول (16) مقارنة بين آراء عينة العاملين بالمصارف والمدققين الخارجيين للمتغير أخلاقيات وآداب المهنة

م	الفقرة	متوسط آراء المدققين الداخليين	متوسط آراء المدققين الخارجيين	الفروق
1	إن فهم المدقق لواجباته ومسؤولياته يساعده على أداء عمله على أكمل وجه.	4.59	4.35	0.24
2	إن إدراك المدقق لأهداف التدقيق يؤدي إلى نتائج أكثر مصداقية.	4.63	4.50	0.13
3	يجب على المدقق بذل العناية المهنية الكافية طيلة عملية التدقيق.	4.69	4.65	0.04
4	ينبغي أن يمارس المدقق الحكم المهني عند تخطيط وإجراء عملية تدقيق البيانات المالية.	4.31	4.04	0.27
5	يجب على المدقق أن يقوم بالتخطيط المسبق لكافة إجراءات التدقيق.	4.39	4.12	0.27
6	يجب على المدقق أن يقوم بدراسة مفصلة لنظم الرقابة الداخلية.	4.20	4.27	0.07
7	يجب أن يمثل المدقق بمتطلبات السلوك الأخلاقي بما في ذلك المتطلبات المتعلقة بالاستقلالية التامة طيلة عملية التدقيق.	4.59	4.50	0.09
8	إن موضوعية ونزاهة المدقق تؤثر على نتائج التدقيق.	4.63	4.65	0.02
9	إن صدق وأمانة المدقق الخارجي في جميع علاقاته المهنية والتجارية تؤثر على نتائج التدقيق.	4.38	4.23	0.15
10	يجب أن يتمتع المدقق بالكفاءة والخبرة اللازمة لممارسة عملية التدقيق.	4.55	4.69	0.14
11	يجب أن يكون لدى المدقق تصور مسبق عن طبيعة عمل المنشأة محل التدقيق.	4.35	4.42	0.07
12	يجب أن يكون هناك تغيير إلزامي لمدقق الحسابات كل ثلاث سنوات.	3.78	3.42	0.36
13	يوجد تأثير للعوامل المرتبطة بأتعاب المدقق الخارجي على جودة التدقيق.	3.49	3.08	0.41
14	يجب أن يكون مدقق الحسابات على اطلاع مستمر بأحدث المستجدات المتعلقة بالمهنة.	4.54	4.35	0.19
15	إن تطبيق نظم رقابة الجودة من قبل جهات خارجية على أعمال مدقق الحسابات يساهم في تحسين نتائج عملية التدقيق.	4.05	3.88	0.17
16	يجب على المدقق أن يجمع قدر كافٍ من الأدلة والبراهين التي سوف يستند عليها في إبداء رأيه الفني بدرجة عالية من الشفافية والموضوعية.	4.47	4.46	0.01
17	يجب على المدقق أن يمارس درجة ملائمة من الشك المهني بما لا يتجاوز حدود معينة.	4.17	4.15	0.02
18	يجب على المدقق أن يوزع مهام التدقيق على فريق المراجعة كل حسب خبرته ومهارته وقدرته على إنجاز ما كلف به.	4.34	4.23	0.11
19	يجب على المدقق أن يقوم بالإشراف المستمر على عمل فريق المراجعة.	4.51	4.31	0.2

0.13	4.35	4.48	يجب ان يتمتع فريق المراجعة بكفاءة ودراية كبيرة لما في ذلك من آثار إيجابية على جودة نتائج التدقيق.	20
0.08	4.19	4.27	يجب على المدقق أن يقوم بالاختبارات الكافية عند ممارسة عمله.	21
0.03	4.54	4.57	يجب على المدقق أن يكون لديه تصور كامل عن مدى خطورة التضليل في البيانات المالية.	22

يلاحظ من الجدول (16) وجود فروق الى حد ما بين آراء عينة المدققين الداخليين وعينة

المدققين الخارجيين بالنسبة لمتغيرات المحور الثاني (أخلاقيات وآداب المهنة).



### المحور الثالث: بيئة عمل المصارف

يبين الجدول رقم (17) أدناه المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن

فقرات المتغير بيئة عمل المصارف والتعليق على نتائج الجدول كما يلي:

جدول رقم (17) المتوسطات الحسابية ومقاييس آراء المبحوثين عن المتغير بيئة عمل المصارف

الدالة المعنوية Sig	الوزن النسبي %	دالة القياس t	موافق بشدة		موافق		حيادي		غير موافق		غير موافق بشدة		الفقرة	
			المتوسط	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %		العدد
0.000	81.7	15.135	4.08	26.7	32	63.3	76	1.7	2	8.3	10	.0	0	29
0.000	82	16.587	4.10	26.7	32	61.7	74	6.7	8	5	6	.0	0	30
0.000	82.7	14.968	4.13	36.7	44	45	54	13.3	16	5	6	.0	0	31
0.000	86.3	19.372	4.32	46.7	56	40	48	11.7	14	1.7	2	.0	0	32
0.000	78.3	11.600	3.92	26.7	32	45	54	21.7	26	6.7	8	.0	0	33
0.000	81	15.029	4.05	26.7	32	56.7	68	11.7	14	5	6	.0	0	34
0.000	74	7.727	3.70	18.3	22	51.7	62	13.3	16	15	18	1.7	2	35

يبين الجدول رقم (17) أن المتوسط الحسابي للفقرات من (29) إلى (35) يتراوح بين (3.70)

و(4.32) والمتوسط الحسابي النسبي للفقرات المذكورة يتراوح بين ( 74%) و(86.3%)، وأعلى

متوسط حسابي كان للفقرة 23 (إن القوانين والأنظمة المنظمة لعمل المصارف مفهومة)، وهذا يعني

أن هناك موافقة بشدة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة وجميع المتوسطات كانت أعلى من القيمة

القياسية (3) حسب مقياس ليكرت مع وجود دلالة معنوية لجميع الفقرات حسب دالة القياس Sig

تساوي 0.000 وهي أقل من المعيارية 0.05، وبالتالي فإن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على كامل الفقرات المتعلقة بالمتغير بيئة عمل المصارف.

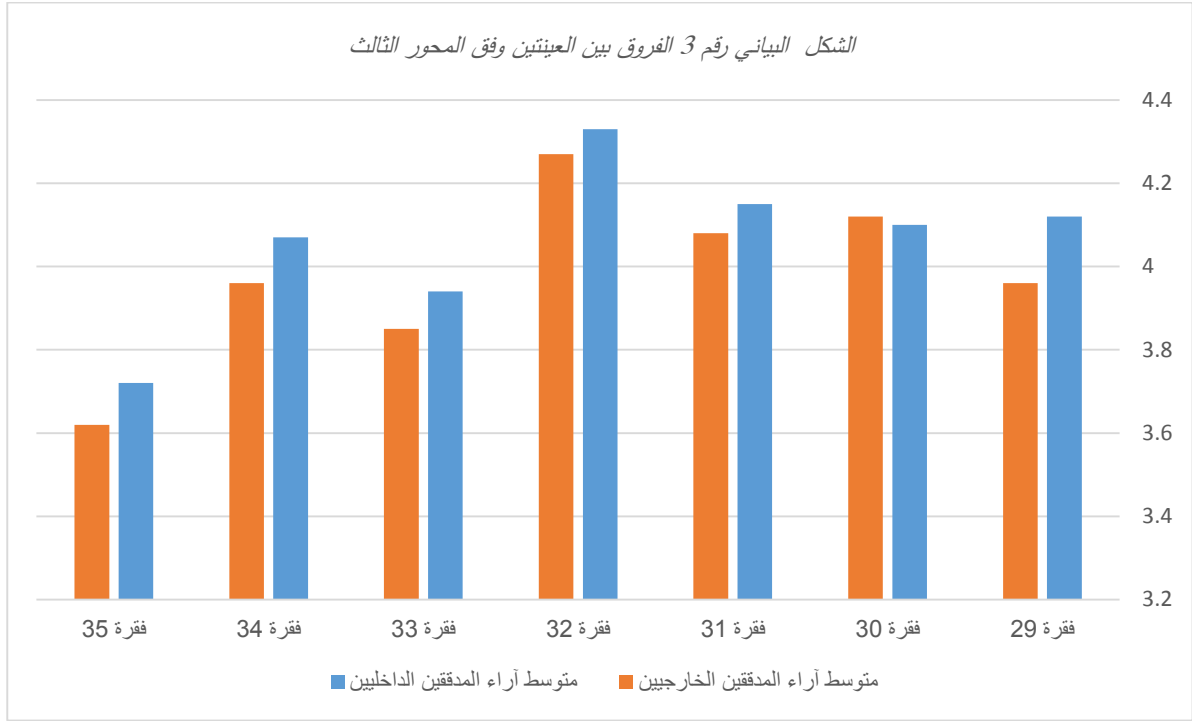
وتشير المقارنة إلى أن هناك شبه موافقة بين آراء المدققين الداخليين ومدقي الحسابات حول المتغير بيئة عمل المصارف وأن الفروق تكاد تكون بسيطة حيث تبين النتائج أن الحد الأقصى للفروق يصل إلى 16% والأدنى 2%.

فيما يلي مقارنة بين آراء المدققين الداخليين والمدققين المحاسبين الخارجي تبعاً للمتغير بيئة عمل المصارف:

جدول (18) مقارنة بين آراء المدققين الداخليين والمدققين المحاسبين الخارجي حول المتغير بيئة عمل المصارف

م	الفقرة	متوسط آراء المدققين الداخليين	متوسط آراء المدققين الخارجيين	الفروق
1	إن إدارة المصرف تطبق القوانين والأنظمة المنظمة لبيئة عمله بكل وضوح وشفافية.	4.12	3.96	0.16
2	إن موظفو قسم التدقيق الداخلي للمصرف يدركون أهمية تطبيق القوانين والأنظمة المنظمة لبيئة عمل المصرف.	4.10	4.12	0.02
3	إن القوانين والأنظمة المنظمة لعمل المصارف واضحة.	4.15	4.08	0.07
4	إن القوانين والأنظمة المنظمة لعمل المصارف مفهومة.	4.33	4.27	0.06
5	إن القوانين والأنظمة المنظمة لعمل المصارف ملائمة.	3.94	3.85	0.09
6	إن مدقق الحسابات الخارجي يتمتع بدرجة معقولة من الخبرة المهنية لممارسة عمله ضمن المصارف الخاصة.	4.07	3.96	0.11
7	إن إدارة المصرف توفر بيئة عمل مناسبة لموظفيها.	3.72	3.62	0.1

يلاحظ من الجدول (18) وجود فروق الى حد ما بين آراء عينة المدققين الداخليين وعينة المدققين الخارجيين بالنسبة لمتغيرات المحور الأول (بيئة عمل المصارف).



#### المحور الرابع: جودة الإفصاح المحاسبي

يبين الجدول رقم (19) أدناه المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن

فقرات المتغير جودة الإفصاح المحاسبي والتعليق على نتائج الجدول كما يلي:

جدول رقم (19) المتوسطات الحسابية ومقاييس آراء المبحوثين عن المتغير جودة الإفصاح المحاسبي

الدلالة المعنوية Sig	الوزن النسبي %	دالة القياس t	موافق بشدة		موافق		حيادي		غير موافق		غير موافق بشدة		الفقرة	
			المتوسط	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %		العدد
0.000	87.4	23.605	4.37	45.0	54	46.7	56	8.3	10	.0	0	.0	0	36
0.000	81	13.554	4.05	31.7	38	48.3	58	13.3	16	6.7	8	.0	0	37

0.000	81.4	14.299	4.07	30	36	53.3	64	10	12	6.7	8	.0	0	38
0.000	83.6	17.410	4.18	35	42	51.7	62	10	12	3.3	4	.0	0	39
0.000	79.6	12.389	3.98	26.7	32	55	66	8.3	10	10	12	.0	0	40
0.000	70.4	5.182	3.52	20	24	36.7	44	20	24	21.7	26	1.7	2	41
0.000	73	7.795	3.65	10	12	61.7	74	15	18	10	12	3.3	4	42

يبين الجدول رقم (19) أن المتوسط الحسابي للفقرات من (36) إلى (42) يتراوح بين (3.52)

و(4.37) والمتوسط الحسابي النسبي للفقرات المذكورة يتراوح بين ( 70.4%) و(87.4%)، وأعلى

متوسط حسابي كان للفقرة 36 (إن التزام إدارة المصرف بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

يؤدي إلى كفاية الإفصاح المحاسبي)، وهذا يعني أن هناك موافقة بشدة من قبل أفراد العينة على هذه

الفقرة وجميع المتوسطات كانت أعلى من القيمة القياسية (3) حسب مقياس ليكرت مع وجود دلالة

معنوية لجميع الفقرات حسب دالة القياس Sig تساوي 0.000 وهي أقل من المعيارية 0.05، وبالتالي

فإن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على كامل الفقرات المتعلقة بالمتغير جودة الإفصاح المحاسبي.

وتشير المقارنة إلى أن هناك شبه موافقة بين آراء المدققين الداخليين ومدقي الحسابات حول

المتغير جودة الإفصاح المحاسبي وأن الفروق تكاد تكون بسيطة حيث تبين النتائج أن الحد الأقصى

للفروق يصل إلى 24% والأدنى 0.06%.

فيما يلي مقارنة بين آراء المدققين الداخليين والمدققين المحاسبيين الخارجي تبعاً للمتغير جودة

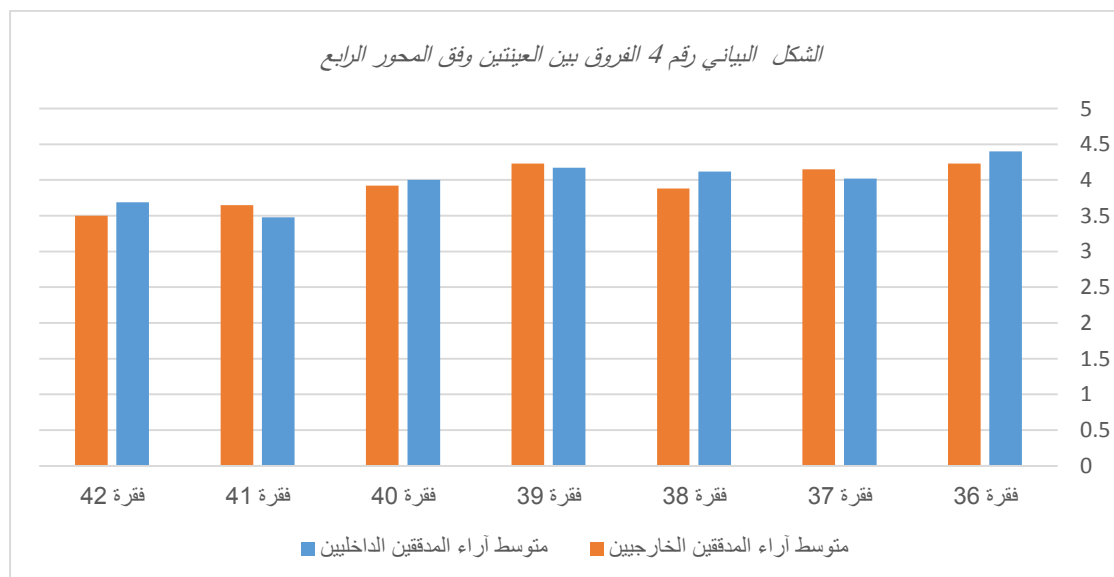
الإفصاح المحاسبي:

جدول (20) مقارنة بين اراء المدققين الداخليين والمدققين المحاسبين الخارجي حول المتغير جودة الإفصاح المحاسبي

م	الفقرة	متوسط آراء المدققين الداخليين	متوسط آراء المدققين الخارجيين	الفروق
1	إن التزام إدارة المصرف بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يؤدي إلى كفاية الإفصاح المحاسبي.	4.40	4.23	0.17
2	إن لجوء المصرف لشركات تدقيق دولية يؤدي إلى كفاية الإفصاح المحاسبي.	4.02	4.15	0.13
3	إن كفاءة وخبرة موظفو قسم المحاسبة في المصرف يؤدي إلى الإفصاح في الوقت المناسب.	4.12	3.88	0.24
4	إن التعاون بين مدقق الحسابات الخارجي وإدارة المصرف يؤدي إلى الإفصاح في الوقت المناسب.	4.17	4.23	0.06
5	إن كفاءة وخبرة إدارة المصرف تؤدي إلى إفصاحات واضحة ومفهومة.	4.00	3.92	0.08
6	إن حجم المعلومات المحاسبية المفصوح عنها يؤثر في فهم ووضوح الإفصاح المحاسبي.	3.48	3.65	0.17
7	إن طريقة عرض المعلومات المحاسبية يؤثر في فهم ووضوح الإفصاح المحاسبي.	3.69	3.5	0.19

يلاحظ من الجدول (20) وجود فروق الى حد ما بين آراء عينة المدققين الداخليين وعينة

المدققين الخارجيين بالنسبة للمتغير (جودة الإفصاح المحاسبي).



## الفصل الرابع

### الدراسة الميدانية (اختبار الفرضيات)

تم في هذا الفصل إجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة لفرضيات الدراسة والتوصل إلى نتائج تم على أساسها قبول أو رفض الفرضيات.



#### 4-1 دراسة اختبار الفرضيات

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها قام الباحث باختبار الفرضيات التالية:  
الفرضية الرئيسية الأولى: إن مهنة تدقيق الحسابات لا تسهم في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي.

#### ويتفرع عنها ثلاث فرضيات فرعية.

قام الباحث باختبار الفرضيات الفرعية والفرضية الرئيسية باستخدام معامل الارتباط الرتبى Spearman لإيجاد العلاقة بين كل من المتغيرات المستقلة على حدا مع المتغير التابع، ومن ثم إيجاد العلاقة بين كل من المتغير المستقل (مهنة تدقيق الحسابات) مع المتغير التابع (جودة الإفصاح المحاسبي).

#### 1- الفرضية الفرعية الأولى: وجود تشريعات قانونية ومهنية مناسبة وملائمة لمهنة تدقيق

الحسابات لا تسهم في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي.

جدول (21) العلاقة بين التشريعات القانونية والمهنية لمهنة تدقيق الحسابات وجودة الإفصاح المحاسبي

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	معنوية الدلالة
التشريعات القانونية والمهنية لمهنة تدقيق الحسابات	3.83	.46	1	-
جودة الإفصاح المحاسبي	3.98	.52	0.295	0.001
N	120	120	-	-

يبين الجدول (21) أن المتوسط العام للمتغير التشريعات القانونية والمهنية لمهنة تدقيق الحسابات هو 3.83 بانحراف معياري 0.46 والمتوسط العام للمتغير جودة الإفصاح المحاسبي بلغ 3.98 بانحراف معياري 0.52 ومعامل الارتباط بين هذه المتغيرات 0.295 وهي قيمة ضعيفة ربما تعود لعوامل وعناصر أخرى غير التشريعات القانونية والمهنية، لكن

مؤشر الدلالة المعنوية 0.001 هو أقل من القياسية 0.05 إذا يوجد دلالة معنوية لهذا الارتباط وبالتالي نرفض الفرضية، أي أن التشريعات القانونية والمهنية لمهنة تدقيق الحسابات تسهم في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي.

## 2- الفرضية الفرعية الثانية: التزام مدقق الحسابات الخارجي بأخلاقيات وآداب المهنة لا يسهم في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي.

جدول (22) العلاقة بين آداب وأخلاقيات المهنة وجودة الإفصاح المحاسبي

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	معنوية الدلالة
أخلاقيات وآداب المهنة	4.34	.36	1	-
جودة الإفصاح المحاسبي	3.97	.52	0.291	0.001
N	120	120	-	-

يبين الجدول (22) أن المتوسط العام للمتغير آداب وأخلاقيات المهنة هو 4.34 بانحراف معياري 0.36 والمتوسط العام للمتغير جودة الإفصاح المحاسبي بلغ 3.97 بانحراف معياري 0.52 ومعامل الارتباط بين هذه المتغيرات 0.291 وهي قيمة ضعيفة ربما تعود لعوامل وعناصر أخرى غير آداب وأخلاقيات المهنة، لكن مؤشر الدلالة المعنوية 0.001 هو أقل من القياسية 0.05 إذا يوجد دلالة معنوية لهذا الارتباط وبالتالي نرفض الفرضية، أي أن التزام مدقق الحسابات بآداب وأخلاقيات المهنة يسهم في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي.

## 3- الفرضية الفرعية الثالثة: إدراك مدقق الحسابات الخارجي لبيئة عمل المصارف التي

يقدم خدماته فيها لا يسهم في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي.

جدول (23) العلاقة بين بيئة عمل المصارف المهنة وجودة الإفصاح المحاسبي

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	معنوية الدلالة
بيئة عمل المصارف	4.04	.54	1	-
جودة الإفصاح المحاسبي	3.97	.52	0.846	0.000
N	120	120	-	-

يبين الجدول (23) أن المتوسط العام للمتغير بيئة عمل المصارف هو 4.04 بانحراف معياري 0.54 والمتوسط العام للمتغير جودة الإفصاح المحاسبي بلغ 3.97 بانحراف معياري 0.52 ومعامل الارتباط بين هذه المتغيرات 0.846 وهي قيمة عالية ومؤشر الدلالة المعنوية 0.000 هو أقل من القياسية 0.05 إذا يوجد دلالة معنوية لهذا الارتباط وبالتالي نرفض الفرضية، أي أن إدراك مقق الحسابات الخارجي لبيئة عمل المصارف يسهم في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي.

4- الفرضية الرئيسية الأولى: إن مهنة تدقيق الحسابات لا تسهم في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي.

جدول (24) العلاقة بين مهنة تدقيق الحسابات وجودة الإفصاح المحاسبي

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	معنوية الدلالة
مهنة تدقيق الحسابات	4.07	.33	1	-
جودة الإفصاح المحاسبي	3.97	.52	0.69	0.000
N	120	120	-	-

يبين الجدول (24) أن المتوسط العام للمتغير مهنة تدقيق الحسابات هو 4.07 بانحراف معياري 0.33 والمتوسط العام للمتغير جودة الإفصاح المحاسبي بلغ 3.97 بانحراف معياري 0.52 ومعامل الارتباط بين هذه المتغيرات 0.69 وهي قيمة جيدة ومؤشر الدلالة

المعنوية 0.000 هو أقل من القياسية 0.05 إذا يوجد دلالة معنوية لهذا الارتباط وبالتالي نرفض الفرضية، أي أن مهنة تدقيق الحسابات تسهم في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي.

**الفرضية الرئيسية الثانية:** تم صياغتها على شكل فرضية العدم

**H0** لا يوجد اختلاف في آراء عيني الدراسة حول دور مهنة تدقيق الحسابات في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي تعزى للتشريعات القانونية والمهنية لمهنة تدقيق الحسابات والتزام مدقق الحسابات الخارجي بأخلاقيات وآداب المهنة وإدراك المدقق لبيئة عمل المصارف الخاصة.

**H1** يوجد اختلاف في آراء عيني الدراسة حول دور مهنة تدقيق الحسابات في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي يعزى للتشريعات القانونية والمهنية لمهنة تدقيق الحسابات والتزام مدقق الحسابات الخارجي بأخلاقيات وآداب المهنة وإدراك المدقق لبيئة عمل المصارف الخاصة.

تم اجراء اختبار Independent t test لمعرفة اتجاه الفروق بين آراء عيني الدراسة حول دور مهنة تدقيق الحسابات في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي تعزى للتشريعات القانونية والمهنية والتزام المدقق بأخلاقيات وآداب المهنة وإدراكه لبيئة عمل المصارف الخاصة، ويبين الجدول (25) نتائج التحليل.

جدول (25) اختلافات الفروق بين آراء عيني الدراسة فيما يتعلق بمحاور الدراسة المستقلة ودورها في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي

المتغير	العينتين	N	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	t	df	معنوية الدلالة الحسابية	متوسط الاختلاف
التشريعات القانونية والمهنية لمهنة تدقيق الحسابات	مدققين داخليين في المصارف	94	3.87	.45	.05	2.127	118	.035	.214
	المدققين الخارجيين	26	3.66	.45	.09				

.118	.142	118	1.478	.04	.38	4.36	94	مدققين داخليين في المصارف	أخلاقيات وآداب مهنة تدقيق الحسابات
				.06	.29	4.24	26	المدققين الخارجيين	
.083	.492	118	.690	.06	.56	4.06	94	مدققين داخليين في المصارف	بيئة عمل المصارف
				.09	.46	3.98	26	المدققين الخارجيين	
0.138	0.059	118	1.903	0.35	0.34	4.09	94	مدققين داخليين في المصارف	إجمالي المحاور
				0.54	0.27	3.96	26	المدققين الخارجيين	

من الجدول (25) نلاحظ:

1- من حيث التشريعات القانونية والمهنية لمهنة تدقيق الحسابات: إن متوسط اجابات

المدققين الداخليين في المصارف بلغ 3.87 ومدققي الحسابات بلغ 3.66 وقيمة دالة

القياس  $t=2.127$  ومعنوية الدلالة الحسابية  $sig=0.035$  أصغر من القياسية 0.05

إذاً لا يتم قبول الفرضية الصفرية ونقبل البديلة أي **تختلف** آراء عينتي الدراسة حول

دور مهنة تدقيق الحسابات في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي من حيث التشريعات

القانونية والمهنية لمهنة تدقيق الحسابات، وهذا الاختلاف لصالح المدققين الداخليين

حسب اختبار Scheffe الذي يقيس الفروق.

2- من حيث التزام مدقق الحسابات الخارجي بأخلاقيات وآداب المهنة: إن متوسط

اجابات المدققين الداخليين في المصارف بلغ 4.36 ومدققي الحسابات بلغ 4.24 وقيمة

دالة القياس  $t=1.478$  ومعنوية الدلالة الحسابية  $sig=0.142$  أكبر من القياسية 0.05

إذاً نقبل الفرض الصفرية أي **لا تختلف** آراء عينتي الدراسة حول دور مهنة تدقيق الحسابات

في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي من حيث التزام مدقق الحسابات الخارجي بأخلاقيات

وآداب المهنة.

3- من حيث إدراك المدقق الخارجي لبيئة عمل المصارف: إن متوسط اجابات المدققين الداخليين في المصارف بلغ 4.06 ومدققي الحسابات بلغ 3.98 وقيمة دالة القياس  $t=0.690$  ومعنوية الدلالة الحسابية  $sig=0.492$  أكبر من القياسية 0.05 إذاً نقبل الفرض الصفري أي لا تختلف آراء عينتي الدراسة حول دور مهنة تدقيق الحسابات في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي من حيث إدراك مدقق الحسابات الخارجي لبيئة عمل المصارف.

**إجمالي المحاور الثلاث:** يلاحظ أن متوسط اجابات المدققين الداخليين في المصارف بلغ 4.09 ومدققي الحسابات بلغ 3.96 وقيمة دالة القياس  $t=1.903$  ومعنوية الدلالة الحسابية  $sig=0.059$  أكبر من القياسية 0.05 إذاً نقبل الفرض الصفري أي لا تختلف آراء عينتي الدراسة حول دور مهنة تدقيق الحسابات في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي من حيث التشريعات القانونية والمهنية لمهنة تدقيق الحسابات والتزام مدقق الحسابات الخارجي بأخلاقيات وأداب المهنة وإدراك المدقق لبيئة عمل المصارف الخاصة.

جدول (26) اتجاه الفرق بين آراء عينتي الدراسة حول التشريعات القانونية والمهنية لمهنة

التشريعات القانونية والمهنية لمهنة تدقيق الحسابات			
Scheffe <sup>a,b</sup>			
Subset for alpha = 0.05			العينة
2	1	N	
3.87	3.87	94	المدققين الداخليين
3.66	-	26	مدقق حسابات خارجي

يلاحظ من الجدول (26) أن المتوسط الحسابي للمدققين الداخليين والبالغ 3.87 أكبر من المتوسط الحسابي لمدقق حسابات خارجي البالغ 3.66 أي أن المدققين الداخليين يعتقدون بشكل أكبر من المدققين الخارجيين حول التشريعات القانونية والمهنية لمهنة تدقيق الحسابات،

وذلك عند دراسة الفروق بين آراء عينتي الدراسة حول دور التشريعات القانونية والمهنية لمهنة تدقيق الحسابات في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي.

**الفرضية الرئيسية الثالثة:** تم صياغتها على شكل فرضية العدم

**H0** لا يوجد اختلاف بين آراء عينتي الدراسة حول دور مهنة تدقيق الحسابات في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي تعزى للعوامل الديموغرافية (المؤهل العلمي - التخصص العلمي - سنوات الخبرة).

**H1** يوجد اختلاف بين آراء عينتي الدراسة حول دور مهنة تدقيق الحسابات في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي يعزى للعوامل الديموغرافية (المؤهل العلمي - التخصص العلمي - سنوات الخبرة).

تم إجراء تحليل التباين (الفروق) والمسمى "One Way Anova" لمعرفة اتجاه الفروق بين آراء عينتي الدراسة فيما يتعلق بدور مهنة تدقيق الحسابات في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي تبعاً للعوامل الديموغرافية.

### 1- المؤهل العلمي:

جدول (27) الفروق بين آراء عينتي الدراسة تبعاً للمؤهل العلمي

معنوية الدلالة الحسابية	F	الخطأ المعياري	الانحراف المعياري	المتوسط	N	المؤهل
0.263	1.267	.088	.51	4.06	34	دبلوم فما فوق
		0.56	.52	3.94	86	بكالوريوس
		.046	.501	4.017	120	<b>Total</b>

نلاحظ من الجدول رقم (27) أن المتوسط العام للمؤهل دبلوم فما فوق بلغ 4.06 والمتوسط العام للمؤهل بكالوريوس بلغ 3.94 وقيمة دالة القياس  $F = 1.267$  وهي أقل من قيمة  $F = 3.9$  الجدولية، ومعنوية الدلالة الحسابية  $Sig = 0.263$  أكبر من القياسية 0.05 إذاً نقبل الفرض الصفري أي لا يوجد اختلاف بين آراء عينتي الدراسة حول دور مهنة تدقيق الحسابات في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي تعزى للعامل الديموغرافي (المؤهل العلمي).

## 2- التخصص العلمي:

جدول (28) الفروق بين آراء عينتي الدراسة تبعاً للتخصص العلمي

التخصص	N	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	F	معنوية الدلالة الحسابية
محاسبة	78	3.93	.544	.062	2.084	0.106
علوم مصرفية	28	4.04	.48	.091		
إدارة	12	4.16	.35	.102		
اقتصاد	2	3.28	.404	.286		
<b>Total</b>	120	3.97	.52	.047		

نلاحظ من الجدول رقم (28) أن المتوسط العام للتخصص محاسبة بلغ 3.93 والمتوسط العام للتخصص علوم مصرفية بلغ 4.04 والمتوسط العام للتخصص إدارة بلغ 4.16 والمتوسط العام للتخصص اقتصاد بلغ 3.28 وقيمة دالة القياس  $F = 2.084$  وهي أقل من قيمة  $F = 3.9$  الجدولية، ومعنوية الدلالة الحسابية  $Sig = 0.106$  أكبر من القياسية 0.05 إذاً نقبل الفرض الصفري أي لا يوجد اختلاف بين آراء عينتي الدراسة حول دور مهنة تدقيق الحسابات في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي تعزى للعامل الديموغرافي (التخصص العلمي).



### 3- سنوات الخبرة:

جدول (29) الفروق بين آراء عينتي الدراسة تبعاً لسنوات الخبرة

معدنية الدلالة الحسابية	F	الخطأ المعياري	الانحراف المعياري	المتوسط	N	الخبرة
0.205	1.604	0.086	0.48	4.04	32	أقل من 5 سنوات
		0.073	0.54	4.01	54	من 5-10 سنوات
		0.088	0.515	3.84	34	أكثر من 10 سنوات
		0.047	0.52	3.97	120	Total

نلاحظ من الجدول رقم (29) أن المتوسط العام للخبرة أقل من 5 سنوات بلغ 4.04 والمتوسط العام للخبرة من 5-10 سنوات بلغ 4.01 والمتوسط العام للخبرة أكثر من 10 سنوات بلغ 3.84 وقيمة دالة القياس  $F = 1.604$  وهي أقل من قيمة  $F = 3.9$  الجدولية، ومعنوية الدلالة الحسابية  $Sig = 0.205$  أكبر من القياسية 0.05 إذاً نقبل الفرض الصفري أي لا يوجد اختلاف بين آراء عينتي الدراسة حول دور مهنة تدقيق الحسابات في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي تعزى للعامل الديموغرافي (سنوات الخبرة).

# الفصل الخامس

## النتائج والتوصيات

1-5 النتائج

2-5 التوصيات

## 5-1 النتائج

من خلال التحليل السابق لبيانات الدراسة توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1- إن التشريعات القانونية والمهنية لمهنة تدقيق الحسابات تسهم في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة دحدوح (2006).

2- إن التزام مدقق الحسابات الخارجي بأخلاقيات وآداب المهنة يسهم في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة دحدوح (2006)، ودراسة المطيري (2012).

3- إن إدراك مدقق الحسابات الخارجي للبيئة التي يقدم خدماته فيها يسهم في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة دحدوح (2006).

4- يوجد فروق بين آراء عيني الدراسة حول دور مهنة تدقيق الحسابات في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي تعزى للتشريعات القانونية والمهنية لمهنة تدقيق الحسابات وهي لصالح المدققين الداخليين في المصارف الخاصة، وقد يكون السبب في أن المدققين الداخليين يرون في التشريعات القانونية والمهنية العامل الخارجي الذي يهدف إلى تصحيح الانحرافات واكتشاف الأخطاء ومعالجتها داخل المنشآت مما يؤدي إلى تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي.

5- لا يوجد فروق بين آراء عيني الدراسة حول دور مهنة تدقيق الحسابات في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي تعزى إلى التزام مدقق الحسابات الخارجي بأخلاقيات وآداب المهنة وإدراك المدقق لبيئة عمل المصارف الخاصة العاملة في سورية، أي أن كل من المدققين الخارجيين والمدققين الداخليين في المصارف يعتقدون بأنه يتوجب على مدقق الحسابات الخارجي أن يلتزم بأخلاقيات وآداب مهنة تدقيق الحسابات وهذه نتيجة منطقية حسب رأي الباحث.


6- لا يوجد فروق بين آراء عينتي الدراسة حول دور مهنة تدقيق الحسابات في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي تعزى للعوامل الديموغرافية (المؤهل العلمي - التخصص العلمي - المستوى الوظيفي - سنوات الخبرة)، أي أن كل من المدققين الخارجيين والمدققين الداخليين في المصارف على اختلاف مؤهلاتهم وخبراتهم يعتقدون بأن مهنة تدقيق الحسابات لها دور في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي وهي نتيجة منطقية حسب رأي الباحث.

## 5-2 التوصيات

بناءً على الدراسة السابقة والنتائج التي تم التوصل إليها يوصي الباحث بما يلي:

- 1- تطوير القانون رقم /28/ لعام (2001) القاضي بإحداث المصارف الخاصة العاملة في سورية وذلك بما يتناسب مع الظروف الاستثنائية التي تعيشها سورية في الوقت الراهن.
- 2- تطوير نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية الصادر بالقرار رقم /3943/ عن رئاسة مجلس الوزراء لعام (2006) بما يتفق مع أحدث معايير المحاسبة والتدقيق الدولية.
- 3- تطوير قانون تنظيم المهنة رقم /33/ الصادر عام (2009)، بحيث يحقق الغرض منه في الرفع من سوية مهنة تدقيق الحسابات والعمل على إصدار معايير تدقيق سورية ثلاثم بيئة العمل في سورية.
- 4- إعداد ندوات ومحاضرات دورية الهدف منها إطلاع مدققي الحسابات على أحدث التطورات في معايير التدقيق الدولية.

- 5- التوجه نحو تخصص عمل مدققي الحسابات بحيث يختص كل منهم ببيئة عمل معينة مما يؤدي إلى إدراك كامل لمدقق الحسابات عن البيئة التي سيقدم خدماته فيها، وينعكس إيجاباً على المستفيدين من عمل المدقق سواءً من داخل المنشأة أو من خارجها.
- 6- التزام إدارات المصارف الخاصة بشكل مستمر بتطبيق سياسات محاسبية تتفق مع أحدث إصدارات معايير المحاسبة الدولية، وذلك من خلال الاطلاع الدائم على أحدث الإصدارات وتدريب الموظفين لديهم على كيفية تطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكل سليم.
- 7- إعداد المزيد من الدراسات والأبحاث المماثلة على قطاعات مختلفة مثل قطاع التأمين، نظراً لأهمية هذا القطاع على مستوى الاقتصاد السوري، وإعداد دراسة تعتبر مكمل لهذه الدراسة تهدف إلى دراسة أثر مهنة تدقيق الحسابات في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي.

A decorative scroll graphic with a central text box. The scroll is oriented horizontally and has a vertical strip on the left side. The text is centered within the main rectangular area of the scroll.

**قائمة المراجع**

## المراجع باللغة العربية

1. إسماعيل، عبد الجابر الحاج علي، (2010)، "العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمة المؤسسية وجودة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في القطاعين المصرفي والصناعي"، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
2. إسماعيل، إسماعيل، نضال العريبي، محي الدين حمزة، (2009)، المحاسبة المصرفية، جامعة دمشق.
3. أحمد، عادل، (2011)، نموذج مقترح لقياس الدور الحوكمي لمدقق الحسابات وأثره على فجوة مصداقية المعلومات المحاسبية، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.
4. أبو بكر، عوض الله، (2011)، أهمية وجودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم والتقانة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مجلد 12، العدد 2.
5. ابو حمام، ماجد اسماعيل، (2009)، "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، الجامعة الإسلامية، غزة.
6. آل غزوي، حسين عبد الجليل، (2009)، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية، بحث مقدم في إطار برنامج الدراسة لمرحلة ماجستير المحاسبة، الأكاديمية العربية في الدنمارك، كلية الاقتصاد.
7. آل غزوي، حسين عبد الجليل، (2010)، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير في المحاسبة/التحليل المالي، الأكاديمية العربية في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد.
8. الجمهورية العربية السورية، (2006)، هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، مجلس المفوضي، نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.
9. الجمهورية العربية السورية، (2009)، قانون تنظيم المهنة رقم 33، الجريدة الرسمية، الباب الثاني، المادة رقم (4).
10. جمعة، أحمد حلمي، (2009)، المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث الإطار الدولي أدلة ونتائج التدقيق، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.
11. الجويلف، أحمد سلامة، (2011)، دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق فاعلية الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية الأردنية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

12. الخطيب، خالد، (2010)، مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان.
13. دليلة، دادة، (2013)، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
14. الذنبيات، علي عبد القادر، (2010)، "تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية: نظرية وتطبيق"، دائرة المكتبة الوطنية، الطبعة الثالثة، الاردن، عمان.
15. رضا، سامح محمد، (2011)، "دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على شركات الادوية المصرية"، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، المجلد 7، العدد 1.
16. ريان، علي عبد الرحيم، (2014)، الأهمية النسبية للعوامل المحددة لفاعلية التدقيق الخارجي في الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
17. الرشيدى، عيد عباد مناور، (2010)، تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في الكويت، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية الأعمال، عمان.
18. زريقات، عمر محمد، (2010)، رأفت سلامة محمود، أحمد يوسف كلبونة، "علم تدقيق الحسابات النظري"، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، عمان.
19. سترالسر، ستيفن، (2008)، ماجستير إدارة الأعمال في يوم واحد، ترجمة مكتبة جرير، الطبعة السادسة، السعودية.
20. شمري، عبد الرحمن، (2008)، مقومات استقلالية مدققي ديوان المحاسبة في دولة الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا.
21. الصباغ، أحمد عبد المولى، (2008)، كمال السيد أحمد العشماوي، عادل عبد الرحمن أحمد، "أساسيات المراجعة ومعاييرها"، جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة.
22. عوض، تامر توفيق عبد الله، (2012)، العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة الخدمات المصرفية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل.
23. عبود، سالم محمد، (2009)، الأزمة المالية العالمية بين مبدأ الإفصاح والشفافية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث في عمان، الأردن.
24. العامري، صالح، الغالبي، طاهر محسن، (2008)، الإدارة والأعمال، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.



25. العكر، معتز برهان، (2010)، أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
26. العازمي، وليد خالد حميد، (2012)، "أثر مدقق الحسابات الخارجي في تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية في بيت الزكاة الكويتي"، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط.
27. غوالي، محمد بشير، (2013)، "دور مراجع الحسابات في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية"، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 12.
28. لطفي، أمين السيد، (2010)، المراجعة وحوكمة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية.
29. مخلوف، أحمد، (2009)، الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور اسلامي، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، الجزائر.
30. المدهون، رعدة ابراهيم، (2014)، "العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة.
31. المطيري، عبد الرحمن، (2012)، "قواعد وآداب مهنة التدقيق وأثرها على جود عملية التدقيق في الشركات الصناعية الكويتية"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
32. المطارنة، غسان فلاح، (2009)، "تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، دار الميسرة للنشر والتوزيع"، الطبعة الثانية، عمان، الاردن.
33. مطر، محمد، السويطي، موسى، (2008)، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن.
34. محسن، محمود عبد السلام، (2011)، مدى اعتماد المدققين الخارجيين على المدققين الداخليين في تقييم نظام الرقابة الداخلية، الجامعة الإسلامية، غزة.
35. مشروع النظام الداخلي لجمعية المحاسبين القانونيين في الجمهورية العربية السورية، (2012)، الجريدة الرسمية، المادة رقم 3.
36. الوقاد، سامي محمد، (2010)، لؤي محمد وديان، "تدقيق الحسابات 1"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.

## المراجع باللغة الانكليزية

1- Arens. A, R. Elder, and Beasley. M, (2005), Auditing and Assurance Services :an Integrated Approach, 10 <sup>th</sup> Edition, Pearson Education International, New Jersey, USA.
2- Al Sufy, F.J, H.I.M. Almbaideen, H.M. Al abbadi, and, H.M. Makhoulf, (2013)" «Corporate Governance and Its Impact on the Quality of Accounting Information in the Industrial Community Shareholding Companies :Listed in Amman Financial Market- Jordan «"International Journal of Humanities and Social Science, Vol. 3 No. 5 .
3- Basel Committee on Banking Supervision, (2013), External Audits of Banks «Consultative Document.
4- Beattie. V, and A. Dhanani, (2008" «(Investigating Presentation Change in U.K. Annual Reports ."Journal of Business Communication, Vol,45 «No.2.
5- Deloitte, Swimming in Words: (2010), Surveying Narrative Reporting in Annual Reports, London: Deloitte, October.
6- Daft «Richard L., (2003), Management, South–Western & College Publishing Co., Canada, P326.
7- Eldon Hendriksen, (1992" «(Disclosure Insight Into Requirement in U.S.A and U.K «"The International Journal of Accounting, Vol.65, Spring .
8- Eya Noubbigh, Chokri Mamogh (2013" (Internal Audit Characteristics « Financial Reporting Quality: Tunisian Case «"Defi Essec Research Unity « Carthage .
9- G.D. Anderson and R.C. Ellison, (2006), Restructuring Professional Standards «the Anderson Report, Journal Accountancy.
10- Heang Lee Teck, Azham Ali" «The Evolution of Auditing: (2008), An Analysis of the Historical Development «"Journal of Modern Accounting And Auditing, USA, Vol.4, No.12.
11- Hayes. R, A. Schilder, R. Dassen, and P. Wallage, (2010" «(Principle of Auditing- an International Prospective «"California, USA.
12- IFAC, IAASB «(2012) «Handbook of International Quality Control,

Auditing Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, Part one, International Federation of Accountants ‘USA.
13- International Federation of Accountants, (2010), New York 10017, USA .
14- ISA 200 ‘(2012) ‘Overall Objectives of the Independent Auditor and the Conduct of an Audit in Accordance with International Standards on Auditing, paragraphs.
15- IFAC Education Committee, (2003), IES3: Professional Skills. (www. ifac. org/ store/ category.tmpl? category=Education/‘October ‘2003).
16- J.R. Schermerhorn, (2008" ‘(Management7 ‘"thed, John Wiley and Sons Inc., New York.
17- Jiangli. W, H. Unal, and C. Yom, (2004), Relationship Lending, Accounting Disclosure, and Credit Availability during Crisis, Federal Deposit Insurance Corporation, Washington, DC.
18- Klai Nesrine, Abdelwahed Omri, (2011" ‘(Corporate Governance and Financial Reporting Quality: The Case of Tunisian Firms ‘"International Business Research, Vol. 4, No. 1.
19- Office of the Auditor General of Canada, (2014), 4041 Audit objectives ‘ Canada.
20- Pickett, K.H.S. and J.M, Pickett, (2001), 'Internal Control; A Manager’S Journey, New York, Johan Wiley and Inc.
21- Richard Wang. W, and M. Diane Strong, (1996" ‘(Beyond Accuracy: What Data Quality Means to Data Consume ‘"Journal of Management Information System, Vol, 12. No.4.
22-Sukjraj. P, (2008), 'Bank Controls Probed as Police Search Rogue Traders Flat', Accountancy Age, January.
23- William. C. B, R. N. Johnson, W. G. Kell, (2006" ‘(Modern Auditing ‘" John Wiley and Sons Inc., USA.



## الملحق رقم (1)

### الاستبانة العلمية

يرجى وضع إشارة (√) أمام العبارة التي ترونها مناسبة:

القسم الأول: بيانات عامة

1- المؤهل العلمي:

دبلوم فما فوق

بكالوريوس

2- التخصص العلمي:

علوم مصرفية

محاسبة

اقتصاد

إدارة

3- المستوى الوظيفي:

مدقق حسابات خارجي

مدقق حسابات داخلي

4- سنوات الخبرة:

من 5-10 سنوات

أقل من 5 سنوات

أكثر من 10 سنوات

القسم الثاني: ويتألف من محاور تقيس كل من المتغيرات المستقلة والتابعة

المحور الأول: التشريعات القانونية والمهنية لمهنة تدقيق الحسابات

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	إن معايير التدقيق الدولية الحالية واضحة من قبل مدققي الحسابات وتحقق الغرض المرجو منها.					
2	إن معايير التدقيق الدولية الحالية مفهومة من قبل مدققي الحسابات وتحقق الغرض المرجو منها.					
3	تساعد الإرشادات القانونية والمهنية مدققي الحسابات على تقييم إمكانية حدوث التضليل في القوائم المالية.					
4	تتضمن الإرشادات القانونية والمهنية شرح وافي لضمان كيفية اكتشاف التضليل.					
5	إن معايير التدقيق الدولية تبين بوضوح مسؤولية مدققي الحسابات تجاه اكتشاف التضليل والتحرير في البيانات المالية المدققة.					
6	إن التزام مدققي الحسابات بمعايير التدقيق الدولية يساعدهم بشكل كبير على اكتشاف التضليل والتحرير في البيانات المالية.					

المحور الثاني: أخلاقيات وآداب المهنة

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
7	إن فهم المدقق لواجباته ومسؤولياته يساعده على أداء عمله على أكمل وجه.					
8	إن إدراك المدقق لأهداف التدقيق يؤدي إلى نتائج أكثر مصداقية.					
9	يجب على المدقق بذل العناية المهنية الكافية طيلة عملية التدقيق.					
10	ينبغي أن يمارس المدقق الحكم المهني عند تخطيط وإجراء عملية تدقيق البيانات المالية.					
11	يجب على المدقق أن يقوم بالتخطيط المسبق لكافة إجراءات التدقيق.					

					12	يجب على المدقق أن يقوم بدراسة مفصلة لنظم الرقابة الداخلية.
					13	يجب أن يمثل المدقق بمتطلبات السلوك الأخلاقي بما في ذلك المتطلبات المتعلقة بالاستقلالية التامة طيلة عملية التدقيق.
					14	إن موضوعية ونزاهة المدقق تؤثر على نتائج التدقيق.
					15	إن صدق وأمانة المدقق الخارجي في جميع علاقاته المهنية والتجارية تؤثر على نتائج التدقيق.
					16	يجب أن يتمتع المدقق بالكفاءة والخبرة اللازمة لممارسة عملية التدقيق.
					17	يجب أن يكون لدى المدقق تصور مسبق عن طبيعة عمل المنشأة محل التدقيق.
					18	يجب أن يكون هناك تغيير إلزامي لمدقق الحسابات كل ثلاث سنوات.
					19	يوجد تأثير للعوامل المرتبطة بأتعاب المدقق الخارجي على جودة التدقيق.
					20	يجب أن يكون مدقق الحسابات على اطلاع مستمر بأحدث المستجدات المتعلقة بالمهنة.
					21	إن تطبيق نظم رقابة الجودة من قبل جهات خارجية على أعمال مدقق الحسابات يساهم في تحسين نتائج عملية التدقيق.
					22	يجب على المدقق أن يجمع قدر كافٍ من الأدلة والبراهين التي سوف يستند عليها في إبداء رأيه الفني بدرجة عالية من الشفافية والموضوعية.
					23	يجب على المدقق أن يمارس درجة ملائمة من الشك المهني بما لا يتجاوز حدود معينة.
					24	يجب على المدقق أن يوزع مهام التدقيق على فريق المراجعة كل حسب خبرته ومهارته وقدرته على إنجاز ما كلف به.
					25	يجب على المدقق أن يقوم بالإشراف المستمر على عمل فريق المراجعة.
					26	يجب ان يتمتع فريق المراجعة بكفاءة ودراية كبيرة لما في ذلك من آثار إيجابية على جودة نتائج التدقيق.
					27	يجب على المدقق أن يقوم بالاختبارات الكافية عند ممارسة عمله.
					28	يجب على المدقق أن يكون لديه تصور كامل عن مدى خطورة التضليل في البيانات المالية.

### المحور الثالث: بيئة عمل المصارف

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
29	إن إدارة المصرف تطبق القوانين والأنظمة المنظمة لبيئة عملها بكل وضوح وشفافية.					
30	إن موظفو قسم التدقيق الداخلي للمصرف يدركون أهمية تطبيق القوانين والأنظمة المنظمة لبيئة عمل المصرف.					
31	إن القوانين والأنظمة المنظمة لعمل المصارف واضحة.					
32	إن القوانين والأنظمة المنظمة لعمل المصارف مفهومة.					
33	إن القوانين والأنظمة المنظمة لعمل المصارف ملائمة.					
34	إن مدقق الحسابات الخارجي يتمتع بدرجة معقولة من الخبرة المهنية لممارسة عمله ضمن المصارف الخاصة.					
35	إن إدارة المصرف توفر بيئة عمل مناسبة لموظفيها.					

### المحور الرابع: جودة الإفصاح المحاسبي

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
36	إن التزام إدارة المصرف بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يؤدي إلى كفاية الإفصاح المحاسبي.					
37	إن لجوء المصرف لشركات تدقيق دولية يؤدي إلى كفاية الإفصاح المحاسبي.					
38	إن كفاءة وخبرة موظفو قسم المحاسبة في المصرف يؤدي إلى الإفصاح في الوقت المناسب.					
39	إن التعاون بين مدقق الحسابات الخارجي وإدارة المصرف يؤدي إلى الإفصاح في الوقت المناسب.					
40	إن كفاءة وخبرة إدارة المصرف تؤدي إلى إفصاحات واضحة ومفهومة.					
41	إن حجم المعلومات المحاسبية المفصحة عنها يؤثر في فهم ووضوح الإفصاح المحاسبي.					
42	إن طريقة عرض المعلومات المحاسبية يؤثر في فهم ووضوح الإفصاح المحاسبي.					



## الملحق رقم (2)

### قائمة بأسماء المحكمين

رقم	الاسم	التخصص
1.	أ.د عصام قريط	رئيس قسم المحاسبة في جامعة دمشق
2.	أ. حسين شرف	رئيس قسم التمويل في مصرف سورية الدولي الإسلامي
3.	د. عبد العزيز قبلان	رئيس المركز السوري لبحوث الرأي العام
4.	د. إحسان عامر	مدير المكتب المركزي للإحصاء

### الملحق رقم (3)

كتاب توزيع الاستبانة العلمية من قبل مفوضية الحكومة لدى المصارف



**Syrian Arab Republic**  
**Faculty of Economics**  
**Department of Accounting**

**The Role of the Auditing Profession in Enhancing the Quality of  
Accounting Disclosure**

**A Field Study in Private Banks in Syria**

Study provided to obtain the degree of master in accounting

**Submitted By**

Firas Marwan Kssar

**The Supervisor**

DR. Omar Sidi

2014–2015